الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي ومالي

Ministry of Higer Education and Sientific Research

Abbas Laghrour University of Khenchela

Faculty of Economics , Commercial and Management Sciences

Departement of Economics

Specialization: Banking and Monetary Economy

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي بعنوان:

فعالية أساليب التمويل الإسلامي في تنويع المشروعات الإستثمارية واستدامتها

دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية 2019 – 2025

إعداد الطالبات:

–خولة طبي

–نسرين مراح

إشراف الأستاذ:

–ميلود بن مسعودة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
عبد الله بلعيدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسا
ميلود بن مسعودة	أستاذ مساعد –أ–	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا
عبد اللطيف تيقان	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور خنشلة	مناقشا

السنة الجامعية 2025/2024

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ"

سورة يونس الآية 10

الحمد لله الذي لين الصعوبات وأعدم العقبات وأتممنا بفضله تعالى هذا العمل العلمي، الذي نأمل أن يكون إضافة علمية فعلية في مجالنا

كل عبارات الشكر والعرفان لأستاذنا الفاضل الذي لطالما قدم لنا من خبرته العلمية مايجيب وتساؤلاتنا ووجهنا طيلة مسيرة بحثنا هذا من أولى الخطوات إلى أن وفقنا الله تعالى لإتمام هذا العمل، الأستاذ المحترم "بن مسعودة ميلود"؛

والذي كان سببا في حبنا للإطلا ع والإكتشاف أكثر عن "التمويل الإسلامي"، رفقة البروفيسور "بلعيدي عبد الله" لما قدماه لنا طيلة العام الدراسي

نشكر لجنة المناقشة على الجهد المبذول والنصائح المقدمة ونقدم شكر خاص لأستاذنا الدكتور "تيقان عبد اللطيف"

نشكر كل من قدم لنا يد العون لإتمام هذا البحث وختام مسيرتنا الدراسية بهذا النجاح

إهداء

"الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات"

-إلى من كان سببا لبلوغي هذا المنال ورسم هذا الطريق "أمي وأبي"، كل عبارات الإمتنان لا تساوي جزءا من عطاياكم

-إلى أخواتي: إبتسام، نعيمة، أمال، سهيلة، هاجر، عائشة، إيمان، شيماء، وإلى أخوي أدامهما الله روح قلبي: محمد وجلال،

إلى عائلتي وإلى كل من كان عونا

-إلى الأساتذة الكرام الذين رافقوني من أولى خطواتي العلمية طيلة مسيرتي الدراسية

شكر خاص إلى من كان سندا وإلى من أحبني

شكرا لكونكم جزءا من حياتي

خولة

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

إلى أمي الحبيبة، شكرا لك على كل لحظة تعب وعلى كل دعواتك التي كانت سر توفيقي، فلك بعد الله الفضل الأكبر في هذا الإنجاز

إلى أبي العزيز سندي، شكرا لدعمك وثقتك ولوقوفك الدائم الذي منحني القوة في كل مراحل دراستي

إلى اختي الغالية سارة، قلب البيت ونبضه، شكرا لإهتمامك وكلماتك التي كانت تزرع في داخلي الأمل دائما

إلى إخوتي العزاء محمد وحسام، شكرا لكونكم دائما سندا وظهرا أفتخر به، وجودكم حولي كان دافعا للإستمرار

إلى صديقتي الوفية خديجة، شكرا لدعمك وصبرك وجمال روحك التي خففت عني الكثير، كنت اكثر من صديقة

وأخص بالشكر شريكة بحث التخرج خولة، شكرا لجهدك وتعاونك وتحملك المسؤولية بكل إخلاص، كنت شريكة نجاح أعتز بها

نسرين

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر وعرفان

الإهداء

فهرس المحتويات: 5

فهرس الجداول: 10

فهرس الأشكال: 12

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي 9-51

تمهيد.....9

المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي.....10

المطلب الأول: تعريف التمويل الإسلامي.....10

المطلب الثاني: مبادئ التمويل الإسلامي.....10

المطلب الثالث: خصائص والتمويل الإسلامي **13**

المطلب الرابع: أهداف التمويل الإسلامي.. ... .14

المبحث الثاني: أساليب التمويل وصيغ الإستثمار الإسلامية.....17

المطلب الأول: أسلوب التمويل بالمشاركة.....17

المطلب الثاني: أسلوب التمويل التجاري.....25

المطلب الثالث: أسلوب التمويل التأجيري.....29

المطلب الرابع: أسلوب التمويل التكافلي.....32

فهرس المحتويات

المبحث الثالث: التطبيقات المعاصرة لأساليب التمويل الإسلامي 39

المطلب الأول: التطبيقات المصرفية الإسلامية الحديثة 39

المطلب الثاني: تطبيقات الصكوك الإسلامية.....43

المطلب الثالث: تطبيقات صناديق الإستثمار الإسلامية.....48

خلاصة الفصل الأول.....1 5

الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي للمشروعات الإستثمارية المستدامة بالإشارة الى المنظور الإسلامي 53-79

تمهيد.....53

المبحث الأول: ماهية المشروعات الإستثمارية.....54

المطلب الأول: تعريف المشروعات الإستثمارية.....54

المطلب الثاني: خصائص المشروعات الإستثمارية وعوامل نجاحها 55

المطلب الثالث: مراحل المشروعات الإستثمارية.....57

المطلب الرابع: أهمية المشروعات الإستثمارية.....60

المبحث الثاني: مفهوم إستدامة المشروعات الإستثمارية.....62

المطلب الأول: تعريف المشروع الإستثماري المستدام.....62

المطلب الثاني: أبعاد إستدامة المشروعات الإستثمارية.....63

المطلب الثالث: مبادئ إستدامة المشروعات الإستثمارية ومتطلبات الأداء المستدام.....66

المطلب الرابع: دور المشاريع الإستثمارية المستدامة 68

المبحث الثالث: المشروعات الإستثمارية وفق المنظور الإسلامي واستدامتها.....70

المطلب الأول: مفهوم المشروع الإستثماري الإسلامي 70

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: ضوابط إختيار المشروعات الإستثمارية وفق المنظور الإسلامي.....71

المطلب الثالث: ركائز تحقيق الإستدامة وفق النهج الإسلامي 73

المطلب الرابع: أساسيات الإستدامة في الإسلام وتأثيرها على اختيار المشاريع الإستثمارية 75

خلاصة الفصل الثاني.....79

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدراسة حول البنك الإسلامي للتنمية من 2019-2025.....81-122

تمهيد.....81

المبحث الأول: مدخل تعريفي عن البنك الإسلامي للتنمية 82

المطلب الأول: مفهوم البنك الإسلامي للتنمية.....82

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والإداري للبنك الإسلامي للتنمية.....85

المطلب الثالث: المؤسسات والصناديق التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.....87

المبحث الثاني: دراسة وتحليل فعالية أساليب التمويل الإسلامي لدى البنك في دعم المشروعات الإستثمارية واستدامتها.....90

المطلب الأول: توجهات السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية 91

المطلب الثاني: تقييم إعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لتمويل مشاريع إستثمارية مستدامة.....95

المطلب الثالث: أساليب التمويل الإسلامي المعتمدة من قبل البنك الإسلامي للتنمية 100

المطلب الرابع: نماذج مشروعات إستثمارية مستدامة ممولة من طرف البنك.....105

المطلب الخامس: تقييم مساهمة البنك الاسلامي للتنمية في تمويل المشاريع الإستثمارية ذات البعد المستدام.....117

خلاصة الفصل الثالث.....122

خاتمة.....124

فهرس المحتويات

قائمة المراجع:.....128

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
جدول رقم 01	مقارنة بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي من حيث المبادئ	12
جدول رقم 02	أهداف التمويل الإسلامي	15
جدول رقم 03	مقارنة بين الإجارة التشغيلية والإجارة التمليكية	32
جدول رقم 04	الأهمية الاقتصادية والإجتماعية للمشروعات الإستثمارية	61
جدول رقم 05	مميزات المشروعات الإستثمارية الإسلامية وأهمية إختيارها من طرف المستثمرين	77
جدول رقم 06	أهداف البنك الإسلامي للتنمية الإجتماعية والإقتصادية، المالية	84
جدول رقم 07	المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية	88
جدول رقم 08	الصناديق المتخصصة التابعة للبنك الإسلامي للتنمية	89
جدول رقم 09	توجهات السياسة المالية للبنك الإسلامي للتنمية والهدف منها	90
جدول رقم 10	قيمة إعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لتمويل المشروعات الإستثمارية في مجال الطاقة للفترة 2019- الربع الأول 2025	92
جدول رقم 11	قيمة إعتمادات البنك لتمويل المشروعات الإستثمارية في مجال الزراعة للفترة 2019- الربع الأول 2025	95
جدول رقم 12	قيمة إعتمادات البنك لتمويل المشروعات الإستثمارية في مجال المياه والصرف الصحي للفترة 2019- الربع الأول 2025	98
جدول رقم 13	توزيع إعتمادات البنك الإسلامي للتنمية بحسب صيغ التمويل الإسلامي بالنسب للفترة 2019- الربع الأول 2025	103
جدول رقم 14	أهم المشروعات الممولة عن طريق صيغة الإستصناع للبنك الإسلامي للتنمية للفترة 2019- الربع الأول 2025	105
جدول رقم 15	أهم المشروعات الممولة عن طريق صيغة الإيجار للبنك الإسلامي للتنمية للفترة 2019- الربع الأول 2025	109
جدول رقم 16	أهم المشروعات الممولة عن طريق صيغة القرض للبنك الإسلامي للتنمية للفترة 2019- الربع الأول 2025	115

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 01	عملية التمويل بصيغة المشاركة	18
الشكل رقم 02	عملية التمويل بصيغة المضاربة	20
الشكل رقم 03	عملية التمويل بالصيغ الزراعية	24
الشكل رقم 04	خطوات التمويل بصيغة الإجارة	30
الشكل رقم 05	مخطط توضيحي لتصنيفات الصكوك الإسلامية	45
الشكل رقم 06	معايير نجاح المشروع الإستثماري	57
الشكل رقم 07	مراحل المشروعات الإستثمارية	59
الشكل رقم 08	أبعاد إستدامة المشروع الإستثماري	65
الشكل رقم 09	أساسيات تحقيق الإستدامة في الإسلام	76
الشكل رقم 10	الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية	86
الشكل رقم 11	قيمة إعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لتمويل المشروعات الإستثمارية في مجال الطاقة للفترة 2019- الربع الأول 2025	93
الشكل رقم 12	قيمة إعتمادات البنك لتمويل المشروعات الإستثمارية في مجال الزراعة للفترة 2019- الربع الأول 2025	96
الشكل رقم 13	قيمة إعتمادات البنك لتمويل المشروعات الإستثمارية في مجال المياه والصرف الصحي للفترة 2019- الربع الأول 2025	99

مقدمة

مقدمة

شهد العالم تطورات كبيرة في المجال الإقتصادي، إذ نتج عن ذلك عدة مشاكل مالية، فأصبح البحث عن حلول تمويلية فعالة محل إهتمام الخبراء الإقتصاديين وبات اللجوء إلى التمويل الإسلامي ضرورة لا بد منها ليس فقط في الدول الإسلامية بل في العديد من الإقتصاديات العالمية، وذلك لما يتميز به من مبادئ أخلاقية وعادلة، تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية مع التأكيد على تحقيق التوازن بين الربح والمسؤولية الإجتماعية وكذا تعدد الأساليب التمويلية التي تدعم العمل المصرفي والمؤسسات المالية بصفة عامة، هذا ما جعله ركيزة لتمويل مختلف المشروعات الإستثمارية.

فالتمويل الإسلامي يعتمد في ممارساته التطبيقية على مجموعة من الأساليب المشروعة التي تعتبر أدوات تمويلية بديلة لتلك التقليدية، حيث تتميز بمرونة كبيرة وتتناسب مع مختلف الحاجات التمويلية للأفراد والمؤسسات المالية، والتي تقوم بتنشيط الدورة الإقتصادية من خلال تعبئة المدخرات وتحويلها إلى إستثمارات منتجة، مما يعزز من فرص إقامة المشروعات الإستثمارية وتنويعها، لا سيما في قطاعات حيوية كالصناعة والزراعة والخدمات.

وعلاوة على ذلك، فإن الإعتماد على هذه الأساليب يسهم بشكل كبير في تعزيز إستدامة المشاريع الإستثمارية الإسلامية، حيث يتم تمويل المشاريع بناءا على دراسات متوافقة للأحكام الشرعية ومراعية للأبعاد الرئيسية للإستدامة وكذلك دراسات جدوى حقيقية وتقويم دقيق للمخاطر، مما يقلل من فرص الفشل المالي أو التعثر، كما أن الطبيعة التشاركية لهذه الأساليب تضمن درجة أعلى من الرقابة والمتابعة ما ينعكس إيجابا على إستمرارية المشروع وتحقيق أهدافه التنموية على المدى البعيد، وبالخصوص ممارسة العمل المصرفي كما يجب بتحقيق مساعي المصارف الإسلامية.

أولا: إشكالية البحث

مما سبق ذكره يمكننا إبراز الإشكالية التالية لمعالجة موضوع بحثنا، بطرح هذا التساؤل الرئيسي:

- **كيف تساهم أساليب التمويل الإسلامي في تنويع المشروعات الإستثمارية واستدامتها؟**

وتتضح لنا من خلال هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما المقصود بالتمويل الإسلامي؟
2. ما هي أساليب التمويل الإسلامي المعاصرة في تمويل المشروعات؟
3. ما هي نظرة التمويل الإسلامي للمشروعات الإستثمارية المستدامة؟

4. ما مدى فعالية أساليب التمويل الإسلامي المعتمدة من طرف البنك الإسلامي للتنمية في تنويع المشروعات الإستثمارية واستدامتها؟

ثانيا: فرضيات البحث

من أجل الإجابة عن إشكالية البحث الرئيسية والتساؤلات الفرعية التي تم توضيحها، نبرز الفرضيات التالية:

1. يمكن للتمويل الإسلامي أن يؤثر إيجابا على إقتصاديات الدول ويساهم في إيجاد حلول تمويلية للمؤسسات المالية الإسلامية؛
2. تعدد وإختلاف أساليب التمويل الإسلامي المعاصرة يلعب دورا محوريا في تنويع المشروعات؛
3. يسعى التمويل الإسلامي لتدعيم المشاريع الإستثمارية بالتركيز على أبعاد الإستدامة؛
4. يمكن للبنك الإسلامي للتنمية من خلال إستخدام أساليب التمويل الإسلامي أن يؤثر بفعالية في تنويع المشاريع الإستثمارية المستدامة.

ثالثا: أسباب إختيار موضوع البحث

يرجع سبب إختيارنا لموضوع البحث إلى:

1- الأسباب الذاتية:

أ- إرتباط موضوع البحث بالتخصص والرغبة في التعمق أكثر بحثنا وتطبيقا.

ب- إكتساب معارف جديدة حول التمويل الإسلامي والرغبة في التعمق فيه أكثر من الناحيتين النظرية والتطبيقية ومعرفة تطبيقاته المعاصرة؛

2- الأسباب الموضوعية:

أ. إعتبار التمويل الإسلامي بتعدد أساليبه التمويلية يضع حلولا واقعية للمشاكل المالية للمؤسسات والدول؛

ب. مراعاة التمويل الإسلامي لأبعاد الإستدامة وكذا الأهمية الإقتصادية للمشاريع الإستثمارية وإهتمام العالم اليوم بتحقيق الإستدامة، وكذا مراعاة التمويل الإسلامي لأبعاد الإستدامة؛

ت. إبراز فعالية المؤسسات المالية الإسلامية في تنويع المشروعات وخاصة المصارف كآليات تمويلية ملائمة لتنويع المشاريع الإستثمارية وإستدامتها.

رابعا: أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في:

1- إبراز دور التمويل الإسلامي والأساليب المعتمدة فيه والمكانة التمويلية التي تكتسبها في الإقتصاد الإسلامي؛

2- التعرف أكثر على المشروعات الإستثمارية وأهميتها الإقتصادية وكذا التطرق إلى كيفية تحقيق الإستدامة فيها وإكتشاف نظرة التمويل الإسلامي للمشروعات الإستثمارية المستدامة؛

3- إبراز دور أساليب التمويل الإسلامي في تنويع وتحقيق الإستدامة للمشروعات الإستثمارية في المصارف الإسلامية.

خامسا: أهداف البحث

يسعى هذا البحث المقدم إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على فعالية أساليب التمويل الإسلامي المتنوعة وكذلك الإشارة إلى التطبيقات الحديثة لهذه الأخيرة؛

2- محاولة التعرف أكثر على مفهوم المشروعات الإستثمارية بتسليط الضوء على أسس الإستدامة في المشاريع ومعرفة الرؤية الجوهرية للإستدامة في المشاريع الإستثمارية الإسلامية؛

3- التعرف على التطبيق الفعلي لأساليب التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية ومدى مساهمتها في تنويع المشروعات الإستثمارية وإستدامتها.

سادسا: حدود البحث

تتمثل حدود هذه الدراسة في:

1- الحدود الموضوعية: دراسة فعالية بعض أساليب التمويل المعتمدة لدى البنك الإسلامي للتنمية في تنويع المشروعات الإستثمارية واستدامتها؛

2- الحدود الزمانية: تمت الدراسة من سنة 2019-الربع الأول لسنة 2025؛

3- الحدود المكانية: وتتمثل في البنك الإسلامي للتنمية المتواجد بالمملكة العربية السعودية.

سابعا: منهج الدراسة

إعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي في دراسة الجانب النظري للبحث، من خلال إبراز وإستعراض المفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة، أما الجانب التطبيقي منها فقد إعتمدنا من خلاله على المنهج التحليلي، وذلك من خلال جمع كل

المعلومات والبيانات التي تخدم أهداف البحث وتحليلها بالإعتماد على الجداول الإحصائية والمنحنيات البيانية، ثم تم التوصل إلى نتائج الدراسة.

ثامنا: الدراسات السابقة

إن موضوع أساليب التمويل الإسلامي والمشروعات الإستثمارية وكذلك التنمية المستدامة مواضيع لطالما تم التطرق إليها مسبقا بدراسات من طرف علماء وباحثين، غير أن الدراسات المهتمة بهذه المتغيرات ما زالت سارية ومتجددة؛

أما موضوع **فعالية أساليب التمويل الإسلامي في تنويع المشروعات الإستثمارية واستدامتها** فحسب من تم التطلع عليه من طرفنا لم يسبق وجمعت كل هذه المتغيرات بالتركيز على معنى الإستدامة وإجراء دراسة نظرية تحليلية لدراسة ومناقشة موضوع البحث؛

وفيما يلي سنعرض بعض الدراسات التي خدمت موضوع البحث إما بشكل جزئي أو شامل:

- دراسة فيجل عبد الحميد براق محمد (2022) بعنوان "التمويل الإسلامي المستدام لأبعاد التنمية المستدامة " دراسة حالة الصكوك الإسلامية في ماليزيا " التي هدفت الى توضيح مفهوم التمويل الإسلامي المستدام، وكذا التنمية المستدامة من منظور إسلامي من خلال تناول أبعادها و متطلباتها، بيان دور الصكوك الإسلامية وكفاءتها في تمويل الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة وتمثلت عينتها في دراسة حالة التجربة الماليزية وفق المنهج الوصفي التحليلي ومن أبرز نتائجها: التمويل الإسلامي تمويل مستدام يلائم تحقيق كافة أبعاد التنمية المستدامة إذ يعتمد على أدوات مالية قائمة على مبادئ مستمدة من الشريعة الإسلامية، الصكوك الإسلامية إستخدمت في ماليزيا لتمويل المشاريع التنموية الإقتصادية و الإجتماعية إضافة الى المشاريع البيئية؛
- دراسة بوكرديد عبد القادر ، بلعزوز بن علي (2021)، بعنوان "دور تقنية التمويل الإسلامي للمشروع في تمويل المشاريع الكبرى "دراسة حالة مطار الأمير محمد بن عبد العزيز الدولي بالمملكة العربية السعودية" و التي تمثلت أهدافها في إبراز خصائص معاملات تمويل المشاريع الكبرى و إبراز لمختلف هياكل التمويل الإسلامي، بالإضافة الى مناقشة التحديات التي تواجه صناعة التمويل الإسلامي للمشاريع و الحلول المقترحة لتطوير هذه الصناعة وتمثلت عينتها في مطار الأمير محمد بن عبد العزيز الدولي بالمملكة العربية السعودية بالإعتماد على المنهج الإستنباطي بأداتيه الوصف و التحليل وتمثلت نتائج هذه الدراسة في: يمكن للتمويل الإسلامي للمشاريع الكبرى أن يوفر حلا ماليا كاملا، أو يمكن إستخدامه مع مصادر أخرى

للتمويل غير الإسلامي، طور التمويل الإسلامي مجموعة من الأدوات والهياكل من أجل إستيفاء متطلبات الشريعة الإسلامية، مما يسهل بدوره الإحتفاظ بحق الملكية للمقرضين الإسلاميين للمشروع؛

- دراسة بوناموس ابتسام (2021) بعنوان "دور صيغ التمويل الإسلامي في تطوير عائدات البنوك الإسلامية "دراسة حالة بنك دبي الإسلامي 2016 /2020 " والتي هدفت الى إبراز الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية لبلوغها، تبيان صيغ التمويل المعتمدة في البنوك الإسلامية و إبراز صيغ التمويل على تطوير عائدات البنوك الإسلامية و تمثلت عينتها في بنك دبي الإسلامي وفق المنهج الوصفي و التحليلي وكانت نتائجها كالتالي : صيغ التمويل الإسلامي متعددة و متنوعة و تتميز بالمرونة المالية التي تجعلها تلبي مختلف الرغبات التمويلية ، المصارف الإسلامية حققت نجاحا واسعا من خلال ممارستها لأنشطتها و خدماتها المختلفة طبقا لأحكام الشريعة.

هذه الأبحاث تناولت جزئيات ومتغيرات البحث إما بصفة موسعة وشاملة أو بشكل دقيق ومفصل يحتاج إلى شمول أكثر للموضوع، ويمكن القول أن الإضافة التي أتى بها بحثنا هي معالجة العلاقة بين تعدد هذه الأساليب ودورها في تنويع المشروعات الإستثمارية مع التركيز على مراعاة أبعاد تحقيق الإستدامة وفق ماتقتضيه الشريعة، بتسليط الضوء على دراسة متمثلة في نماذج مشروعات إستثمارية مستدامة ممولة من طرف البنك الإسلامي للتنمية، وذلك بشكل متوازن يحقق أهداف البحث.

تاسعا: هيكل البحث

يتمثل هيكل البحث المقدم في:

قسمنا بحثنا إلى مقدمة وثلاثة فصول، الفصل الأول والثاني نظريين، أما الفصل الثالث فهو تطبيقي، وقد تم تقسيم الفصل الأول الذي هو بعنوان الإطار النظري للتمويل الإسلامي إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان ماهية التمويل الإسلامي، ينقسم إلى أربع مطالب والمبحث الثاني أساليب التمويل وصيغ الإستثمار الإسلامية، والمقسم هو الآخر إلى أربع مطالب، المبحث الثالث التطبيقات المعاصرة لأساليب التمويل الإسلامي، قسم إلى ثلاث مطالب؛

أما الفصل الثاني وهو مدخل مفاهيمي للمشروعات الإستثمارية المستدامة بالإشارة الى المنظور الإسلامي يتكون من ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية المشروعات الإستثمارية، المبحث الثاني مفهوم الإستدامة للمشروعات الإستثمارية، المبحث الثالث إستدامة المشروعات الإستثمارية وفق المنظور الإسلامي؛

إضافة إلى الفصل الثالث بعنوان دراسة تطبيقية جول البنك الإسلامي للتنمية من 2019-2025، مقسم إلى مبحثين، المبحث الأول مدخل تعريفي عن البنك الإسلامي للتنمية، مقسم إلى ثلاث مطالب، المبحث الثاني دراسة وتحليل فعالية أساليب التمويل الإسلامي لدى البنك في دعم المشاريع الإستثمارية وإستدامتها، وتم تقسيمه إلى خمسة مطالب، بالإضافة إلى الخاتمة والتي شملت نتائج ما تم التطرق إليه.

عاشرا: صعوبات البحث

- إتساع وشمولية مضوع البحث مما يستوجب التطرق إليها مجملة ما يأخذ حيز زمني أكبر؛

- تباين في كثافة المادة العلمية بين الفصلين النظريين مع الأخذ بعين الإعتبار وجوب إحترام قواعد منهجية البحث العلمي في تحقيق التوازن؛

- عدم التحصل على بيانات خاصة بالبنك الإسلامي للتنمية وذلك لعدم نشرها من طرفه في التقارير المعتمد عليها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتمويل الإسلامي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي

تمهيد

يعاني العالم اليوم من مشاكل إقتصادية كبيرة مست العديد من جوانب الحياة للأفراد وكذلك المؤسسات، وهذا لما شهده العالم في السنوات الفارطة ويعود ذلك أساسا إلى عدم وجود نظام مصرفي مالي مستقر وعادل، إذ أن الحلول والمنافذ لهذه الأخيرة ضمها الإقتصاد الإسلامي بكل جوانبها بإعتماد آلية التمويل الإسلامي والذي يمثل مجموعة الأنشطة المقدمة من طرف المؤسسات المالية من أجل تحقيق أهداف الإستثمار والأرباح بصفة خاصة، فقد أصبح محل إهتمام الخبراء الإقتصاديين لما يمتلكه من حلول مالية مساعدة لتحقيق الحياة الإقتصادية وحمايتها،

ومن أجل التعرف عليه أكثر وإكتشاف أهميته، سنقوم بتقديم هذا الفصل من الدراسة والمتكون من ثلاث مباحث معنونة بالترتيب على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي

المبحث الثاني: أساليب التمويل وصيغ الإستثمار الإسلامية

المبحث الثالث: التطبيقات المعاصرة لأساليب التمويل الإسلامي.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي

المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي

في الإقتصاد المعاصر أصبح التمويل الإسلامي يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف التمويل الإسلامي في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني مبادئ التمويل الإسلامي، أما المطلب الثالث فهو بعنوان خصائص التمويل الإسلامي ثم في المطلب الرابع أهدافه.

المطلب الأول: تعريف التمويل الإسلامي

يعرف التمويل الإسلامي على انه:

1. **لغة:** مشتقة من كلمة مول والمال: ما ملكته من شيء، جمع أموال وملت تمال وملت وتمولت وإستملت: كثر مالك، وموله غيره، ورجل مال وميل ومول: كثيره، وهم مالة ومالون وهي مالة جمع مالة أيضا ومالات، وملته، بالضم: أعطيته المال.[1]
2. **اصطلاحا:** عرفه منذر قحف بأنه "تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الإسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية ".[2]

وهو أن يقوم شخص طبيعي أو معنوي بتقديم أموال لشخص آخر طبيعي أو معنوي، إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل إستثماره لقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الإنفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال وإتخاذ القرار الإداري و الإستثماري .[3]

يمكن القول أن: مفهوم التمويل الإسلامي يدور حول: تقديم الأموال أو الأصول وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بهدف الإستثمار وتحقيق الأرباح الحلال، مع مراعاة الضوابط الشرعية في جميع المعاملات.

المطلب الثاني: مبادئ التمويل الإسلامي

تتمحور مبادئ التمويل الإسلامي حول العديد من الأساسيات والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

---

[1] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **معجم المحيط**، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2008، ص1565.

[2] منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، الطبعة الثالثة، 2004، ص 12.

[3] يوسفات علي، عبد الرحمان عبد القادر، **واقع صيغ التمويل التجارية الإسلامية بالإشارة الى بعض البنوك الإسلامية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغست، جامعة أدرار، العدد 01، الجزائر، 2012، ص349.

1. **إرتباطه بالعقيدة:** لقد سمحت الشريعة الإسلامية بكل النشاطات الإقتصادية في إطار ضمان المصالح العامة وحراستها ومنحت ولي الأمر حق الإشراف و إتخاذ الإجراءات التي تكفل تحقيق المثل والقيم التي يتبناها الإسلام؛[1]
2. **تحريم الربا:** أو الفائدة، الإسلام لم يبتدع قضية تحريم الربا وإنما جدد حرمة الربا التي نزلت في جميع الرسالات السماوية وهذا كون التعامل به لا تبيحه حاجة ولا تجزيه ضرورة فهو أخبث المعاصي وأشدها فتكا بالنظام الإقتصادي والإجتماعي للدول؛[2]
3. **تحريم الإكتناز:** الإكتناز عند الإقتصاديين حبس الثروة وتجميد المال وتعطيله عن وظيفته الأساسية في دخول دورة الإنتاج؛[3]
4. **مبدأ الغنم بالغرم:** ويقصد بها أن الحق في الحصول عن النفع أو الكسب يكون بقدر تحمل المشقة أو التكاليف، ويعني هذا أن على المستثمر أن يتحمل الخسائر إن وقعت تماما كما يتحمل الأرباح التي تكون مؤكدة على الوقوع وغير معلومة المقدار؛[4]
5. **الواقعية:** يكتسي مبدأ الواقعية أهمية خاصة، فالتمويل قطاع مساعد للقطاعات الإنتاجية التي تنتج السلع والخدمات، ومعيار الواقعية يعني أن لا يمول إلا ما هو سلعة حقيقية أو عمل حقيقي وإستبعاد تمويل النشاطات التي لا تستند إلى الحقيقة الواقعية وإقترابها من التخيلات والأوهام؛[5]

---

[1] زبير عياش، سميرة مناصرة، **التمويل الإسلامي كبديل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، العدد 03، ميلة، 2016، ص117.

[2] عبد اللطيف طيبي، **التطبيقات المتميزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة**، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص22.

[3] بوعلي عبد النور، يحياوي نصيرة، **علاقة التمويل الإسلامي بالتمويل الأخلاقي، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية الإسلامية المتقدمة**، جامعة امحمد بوقرة، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، 2018، ص78.

[4] رباح سارة، **صيغ التمويل الإسلامي نحو ثقافة مصرفية إسلامية**، مجلة الد راسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، الجزائر، 2023، ص563.

[5] منذر قحف، **أساسيات التمويل الإسلامي**، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، 2011، ص25.

6. **الإلتزام الأخلاقي في الأنشطة الإستثمارية:** يتميز التمويل الإسلامي بإلتزامه بالقواعد والمبادئ الأخلاقية التي تضبط المعاملات المالية بعيدا عن الغش والإحتيال، وترتكز هذه الأخلاق على أربعة صفات رئيسية: الأمانة، الإحسان، الصدق، التوافق، كما تضبط سلوك الأفراد في العلاقات المالية وفق قواعد شرعية؛[1]
7. **مبدأ إرتباط التمويل بالجانب المادي للإقتصاد:** يرتبط التمويل الإسلامي بشكل وثيق بالجانب الملموس من الإقتصاد، إذ لا يركز على قدرة المستفيد على السداد فحسب، بل يعتمد على مشروع إستثماري محدد تم تحليل جدواه وتقدير نتائجه المتوقعة، ووافق كل من الممول والمستفيد على هذه الدراسة. كما أن التمويل الإسلامي يعد ظاهرة متصلة بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات.[2]

عند الإشارة إلى مبادئ التمويل الإسلامي لا بد لنا أن نتطرق للمقارنة وتبيان أوجه الإختلاف بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي من حيث المبادئ لمعرفة أهم ما يميز هذا الأخير والدور التمويلي الفعال الذي يلعبه في المجال الإقتصادي، وفيما يلي سنعرض جدولا مقارنا لكليهما:

جدول رقم1 : مقارنة بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي من حيث المبادئ

المبدأ	التمويل الإسلامي	التمويل التقليدي
الإرتباط بالعقيدة	يرتبط إرتباطا وثيقا بمبادئ الشريعة الإسلامية وذلك بوجوب تطبيق الأحكام الشرعية إلزاما	لا يرتبط ولا يتقيد بأي قيم أو مبادئ كمرجع يتم اللجوء إليه
الفائدة (الربا)	يلغي الفائدة ويحرمها ويعتمد على إقتسام الأرباح والخسائر	يعتمد على الفائدة في تعاملاته لهدف الربح
الإكتناز	يحفز على تداول الأموال وإستعراضها في الإقتصاد الحقيقي إستعراضا كليا للمحافظة على حقوق كل الفاعلين في الدائرة الاقتصادية	لا يوجد ضوابط وقواعد فعلية لإكتناز الأموال رغم أنه يمثل مشكل إقتصادي
مبدأ الغنم بالغرم	قابلية مانح التمويل وطالبه للحصول على الفائدة لا بد أن تصاحبها القابلية لتحمل المخاطر والخسائر لكلا الطرفين	الهدف الرئيسي هو تحقيق الربح فقط دون تقاسم المخاطر يعني إلحاق الضرر بأحد المتعاملين في حالة وجود خسارة

[1] صالح العقدة، **القواعد الأخلاقية للمعاملات المالية في الإسلام**، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية الخاصة، المجلد 10، العدد 01، الأردن، 2006، ص73.

[2] ضيف سعيدة، **إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي**، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، 2020، ص33.

الواقعية	يرتكز على تمويل السلع والخدمات الحقيقية ويلغي الأنشطة الوهمية	يمول أنشطة غير مادية أحيانا أو قائمة على المضاربة
الإلتزام الأخلاقي	يتقيد بالأنشطة الأخلاقية ويضمن الحقوق ويطبق العدل في كل المعاملات	لا يتقيد بمعايير أخلاقية محددة

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على المراجع السابقة

المطلب الثالث: خصائص التمويل الإسلامي

يتميز التمويل الإسلامي بعدة خصائص تميزه عن غيره من التمويلات ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:

1. يعتمد التمويل الإسلامي على عقود البيوع و الإجارات والمشاركات، مما يجعل التمويل مساعدا لعمليات إنتاج السلع والخدمات وتداولها.[1]ويوفر المال بصيغ مختلفة، وهذا التعدد في الصيغ التي يقدمها التمويل الإسلامي يتوافق مع تعدد النشاطات الإقتصادية؛[2]
2. إن إشتراط التعادل والتكافؤ في عقود المبادلات يشكل قاعدة من قواعد التمويل الإسلامي، فهو يعتمد على مبدأ تحمل الخسائر والمخاطر، وبالتالي تقاسم وتحمل المخاطر بين طرفي العملية التمويلية، وتستند إلى مبدأ العدالة والمساواة في تحمل المخاطر والأرباح؛
3. إرتباط التمويل الإسلامي بالإستثمار، فالتمويل الإسلامي في صوره العديدة لا يرى منفصلا عن عملية الإستثمار الحقيقي؛[3]
4. تحقيق آمال وتطلعات المساهمين المستثمرين بقدر مناسب من الأرباح،[4] وذلك بتبيان وتوثيق كل العقود والمعاملات من أجل ضمان حقوق المتعاملين وزيادة الثقة في المعاملات؛

[1] منذر قحف، **مرجع سابق**، ص15.

[2] شريقي جعفر، **دور صيغ التمويل الإسلامي في تحفيز النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتورا، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2022/2021، ص19.

[3] سارة بوضياف، **التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة الشهيد حمة لخضر، المجلد 03، العدد 01، الوادي، الجزائر، 2018، ص92.

[4] رفعت فتحي، **التمويل الإسلامي في تمويل مشروعات البنية التحتية**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة شقراء، المجلد 28، العدد 03، المملكة العربية السعودية، 2020، ص73.

5. الإلتزام بتمويل الطيبات وعدم تمويل الخبائث، ويقصد من هذا أن التمويل الإسلامي يسعى إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها شريطة أن تكون نافعة للناس في معاشهم وأحوالهم الأخرى، أما السلع الضارة فيمنع تداولها بين الناس،[1] وزيادة على هذا فإنه يراعي إحتياجات ومصالح المجتمع من خلال الصدق في المعاملات وإجتناب الغش والتدليس؛
6. يقوم التمويل أساسا على صون حق الملكية الفردية وما يرتبط بها من حق الإستحقاق، وذلك بمراعاة جميع جوانب الإقتصاد الإسلامي فالناس مسلطون على أموالهم ولا يجوز تقييدهم،[2]مع التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وإبداعاته فالتمويل الإسلامي يركز على تنمية قدرات الفرد ومواهبه ويعتبرها أساسا لتقدم المجتمع والتنمية الشاملة.[3]

المطلب الرابع: أهداف التمويل الإسلامي

تتمثل أهداف التمويل الإسلامي والتي يسعى لتحقيقها فيما يلي:

أولا: أهداف إقتصادية

- إيجاد بدائل للتمويل غير المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية مثلا القرض بفائدة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات؛
- تحقيق النمو الإقتصادي في المجتمعات الإسلامية، يساهم في الإزدهار والتقدم من خلال دعم المشروعات والإستثمارات؛

ثانيا: أهداف إجتماعية

- إيجاد فرص عمل من خلال توفير أنواع من التمويل والتي تقدم للشركات الكبرى وهذا ما يساعد في تقليل البطالة، ومن خلال توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة لإستفادة المجتمع منها؛
- يساهم التمويل الإسلامي في تحقيق العدالة الإجتماعية في توزيع الدخل كما يعمل على تنمية المال وعدم إكتنازه؛

ثالثا: أهداف مالية

- تحقيق أرباح لأصحاب رؤوس المال عبر إدخارها لدى مؤسسات مالية تقدم أدوات إستثمارية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذه المؤسسات يكمن دورها في إستثمار تلك الأموال لأصحابها؛[4]

---

[1] منذر قحف، مرجع سابق، ص 16.

[2] منذر قحف، **مرجع سابق**، ص 15.

[3] احمد جابر بدران، **مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي**، مجلة المسلم المعاصر، العدد 56.

[4] شريقي جعفر، مرجع سابق، ص21

- إستقرار القوة الشرائية للنقود فالتمويل الإسلامي قائم على منع التآكل في قيمة الأصول النقدية.[1]

جدول 2: أهداف التمويل الإسلامي

المجال	الهدف
الاقتصادي	– إيجاد البدائل التمويلية التي من شأنها التقليل من المخاطر والتي لا تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية كاستبعاد القروض بفائدة واستخدام القروض الحسنة وبدائل أخرى تخدم طالبي التمويل – تحقيق النمو الإقتصادي من خلال إيجاد حلول تمويلية تساعد في تنمية الإستثمارات وتشجيعها في المجتمعات الإسلامية، مما يساهم في الإزدهار والتقدم ودعم المشروعات
الاجتماعي	– القضاء على مشكل البطالة ورفع المستوى المعيشي للأفراد بإيجاد فرص عمل من خلال توفير أنواع من التمويل والتي تقدمها الشركات الكبرى ومن خلال توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة لإستفادة المجتمع منها – تحقيق العدالة الإجتماعية والقضاء على التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع وذلك من خلال توزيع الدخل كما يعمل على تنمية المال وعدم إكتنازه
المالي	– تشجيع أصحاب رؤوس المال ومنحهم الثقة من أجل إدخارها لدى مؤسسات مالية تقدم أدوات إستثمارية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذه المؤسسات يكمن دورها في إستثمار تلك الأموال لأصحابها

[1] رحمة بالهادف، **قراءة في واقع التمويل الإسلامي**، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة مستغانم، الجزائر، 2020، ص299

	-إستقرار القوة الشرائية للنقود فالتمويل الإسلامي قائم على أساس أن النقود وسيلة للتبادل ولا يتم تبادلها حال السلع وهذا ما يمنع التآكل في قيمة الأصول النقدية

المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على المراجع السابقة

المبحث الثاني: أساليب التمويل وصيغ الإستثمار الإسلامية

تقوم عملية التمويل الإسلامي على عدة أساليب عملية تمكن كل من طالبي التمويل والممولين من إتمام العملية التمويلية، وفي هذا المبحث سنتطرق الى أربع مطالب، المطلب الأول بعنوان أسلوب التمويل بالمشاركة، المطلب الثاني أسلوب التمويل التجاري، والمطلب الثالث أسلوب التمويل التأجيري أما المطلب الرابع فسنتعرف على أسلوب التمويل التكافلي.

المطلب الأول: أسلوب التمويل بالمشاركة

يعد أسلوب التمويل بالمشاركة أحد أشكال توظيف الأموال والذي تعتمد عليه المؤسسات المالية الإسلامية من أجل تحقيق الأرباح وفي هذا المطلب سنتطرق إلى كل من أسلوب المشاركة، المضاربة والصيغ الزراعية.

الفرع الأول: صيغة المشاركة

سنتعرف فيما يلي على تعريف وشروط وأنواع صيغة المشاركة

أولا: تعريف صيغة المشاركة

1. **لغة:** الشركة هي المشاركة، وهي شرعا إختصاص من إثنين أو كثر بمحل واحد، – بكسر فسكون- خلط الملكين، وقيل هي أن يوجد شيء لإثنين فصاعدا، عينا كان ذلك الشيء أو معنى، وقيل: الشركة هي إختلاط النصيبين فصاعدا، بحيث لا يتميز، ثم أطلق إسم الشركة على العقد.[1]
2. **اصطلاحا:** عقد بين طرفين أو أكثر على إشتراك في رأس المال للقيام بأعمال وأنشطة محددة ومعرفة هدف تحقيق الربح الذي يجب أن يكون مشتركا بينهم ولا يشترط المساواة في حصص الأموال بين الشركاء والمساواة في العمل أو المسؤوليات تجاه الشركة، كما لا يشترط تساوي نسب الأرباح بين الشركات، أما الخسارة إن حدثت، فيشترط أن تكون حسب حصة كل شريك في رأس المال.[2]

[1] احمد الشرباصي، **معجم الاقتصادي الإسلامي**، دار الجيل، 1981، ص238

[2] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 01، عمان، 2008، ص224

الشكل1 : عملية التمويل بصيغة بالمشاركة

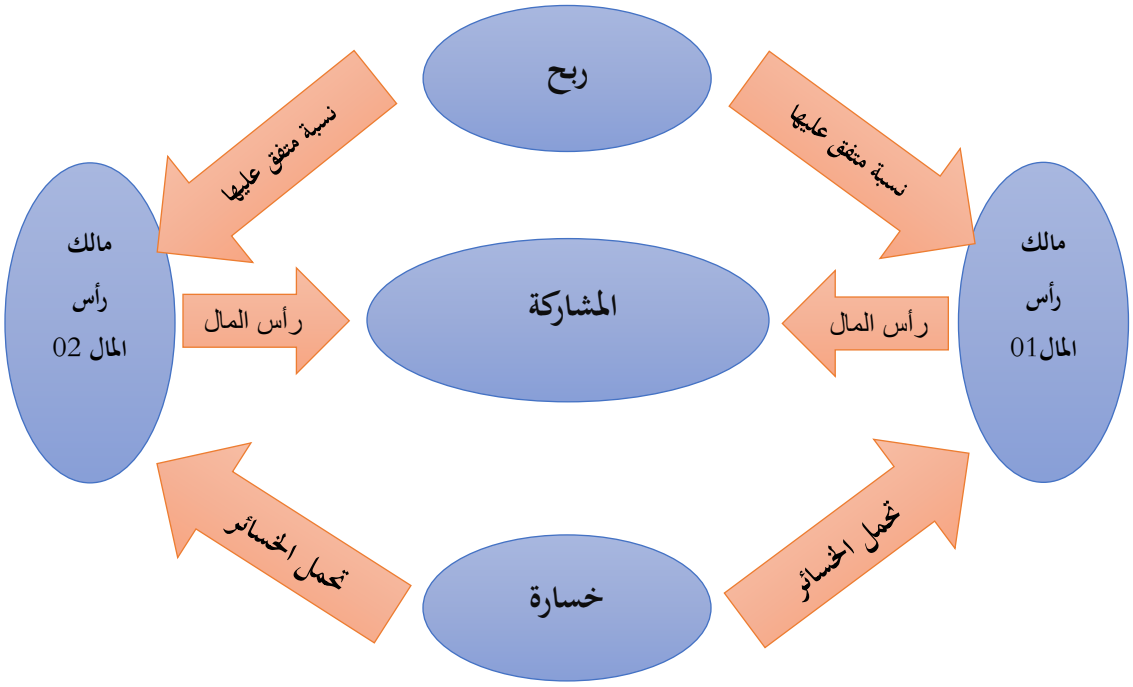

المصدر: إعداد الطالبتين

ثانيا: شروط صيغة المشاركة

يمكن تقسيم شروط المشاركة إلى:

1. شروط متعلقة برأس المال:

- أن يكون رأس المال نقديا لا أن يكون من العروض إلا إذا جرى تقويمها بالنقود وقت المشاركة؛
- أن يكون رأس المال دينا، وأن يكون حاضرا عند بدأ العمليات والتأكد من خلط الأموال؛ [1]

2. شروط متعلقة بالأرباح والخسائر:

- يشترط في الربح أن يكون نسبة مشاعة معلومة من إجمالي الأرباح، أما الخسارة فيتحملها كل حسب حصته من رأس المال؛

[1] حربي محمد عريفات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية**، دار وائل، طبعة1، الأردن، عمان، 2016، ص157

3. شروط متعلقة بالمتعاقدان:

- ويشترط فيهما أهلية التوكيل والتوكل لأن عقد المشاركة يقوم على توكيل كل طرف لآخر في نصيبه من رأس المال.[1]

ثالثا: أنواع صيغة المشاركة

تقسم أنواع المشاركات حسب عدة إعتبارات على النحو التالي:

1. باعتبارها محل المشاركة:

أ. المشاركة في منفعة معينة: كالمشاركة في صفقة شراء بضاعة أو إعادة بيعها؛

ب. المشاركة في رأس مال المشروع: وتكون المشاركة في هذه الحالة إما بالمشاركة في رأس المال الدائم، مثل إمتلاك عدد من الأسهم أو في رأس مال العامل مثل أن يسهم المصرف في تمويل شراء مواد البناء في شركة عقارية؛

2. باعتبار الإستمرارية:

أ. المشاركة الثابتة: بإحتفاظ المصرف بحصصه من الشركة مدة بقاء المشروع؛

ب. المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك): وفي هذا الأسلوب يعد المصرف عميله بتخليه عن ملكية المشروع تدريجيا مقابل أقساط يدفعها العميل من الأرباح المتولدة من المشروع؛

3. باعتبار مدة المشاركة:

أ. مشاركة قصيرة الأجل: مثل المشاركة في صفقة تجارية معينة؛

ب. مشاركة متوسطة وطويلة الأجل: مثل المشاركة في مشروع معين.[2]

الفرع الثاني: صيغة المضاربة

سنتعرف فيما يلي على كل من تعريف وشروط وأنواع صيغة المضاربة:

[1] سمير جعوني، فاضل عبد القادر، **التمويل بصيغة المشاركة في المصارف الإسلامية بين المزايا النظرية والعقبات في التطبيق**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 2، 2021، ص263.

[2] سمير جعوني، **مرجع سابق**، ص264

أولا: تعريف صيغة المضاربة

1. **لغة:** مفاعلة من الضرب، وهو السير في الأرض، وفي الشرع عقد شركة في الربح، بمال من رجل وعمل آخر، وهي إيداع أولا، وتوكيل عند عمله، وشركة إن ربح، وغضب إن خاف، وبضاعة إن شرط كل الربح للمالك، وقرض إن شرط للمضارب.[1]

2. **اصطلاحا:** هي نوع من شركة بين المستثمر، الذي تسميه كتب الفقه رب المال، والمدير الذي يسمى المضارب، من أجل تحقيق ربح يوزع بينهما حسب العقد، فالمضاربة عقد إستثمار يقوم على تعاون المستثمر مع المدير على أساس تحمل المخاطرة لكليهما، إذ المضارب يدخل في العقد على حصة من الربح، فاذا لم تنتج المضاربة ربحا لا يحصل المدير على أي تعويض لعمله، أما الخسارة فإعتبارها نقصا في مال المستثمر ينبغي أن يتحملها المستثمر رب المال وحده.[2]

الشكل 2: عملية التمويل بصيغة المضاربة

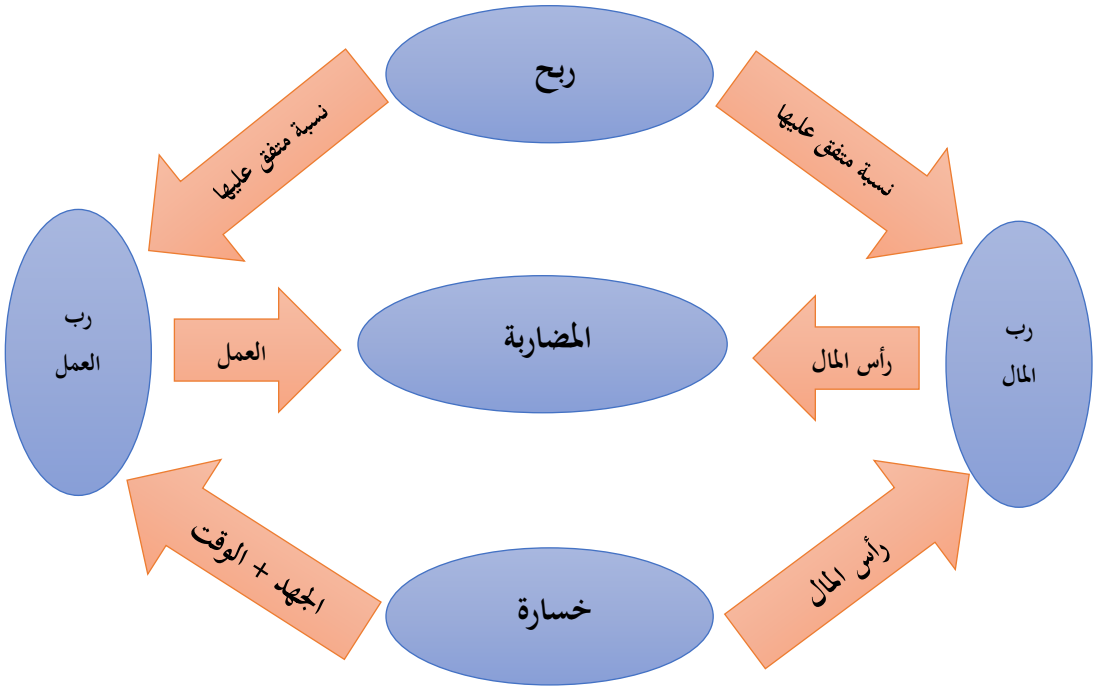

المصدر: إعداد الطالبتين

[1] أحمد الشرباصي، **مرجع سابق**، ص428

[2] منذر قحف، **مرجع سابق**، ص47

ثانيا: شروط صيغة المضاربة

لصحة المضاربة لا بد من توفر الشروط التالية:

1. **تحديد مشروع المضاربة:** بالنسبة لكل من المؤسسة المالية والمضارب، حيث تقدم المؤسسة رأس المال المضارب بصفتها رب المال، ويقدم المضارب جهده وخبرته لاستثمار المال مقابل حصة من الربح المتفق عليه؛
2. **تحديد نتائج المضاربة:** من خلال إحتساب الطرفان للنتائج وإحتساب وتقييم الأرباح في نهاية مدة المضاربة ويمكن أن يكون ذلك دوريا حسب الإتفاق مع مراعاة الشروط الشرعية؛ [1]
3. **توجيه الثروة الناتجة عن المضاربة:** في حالة حدوث خسارة فإن الخسارة يتحملها رب المال (مؤسسة)، أما في حالة حدوث أرباح فهي توزع بين الطرفين حسب الإتفاق.

ثالثا: أنواع صيغة المضاربة

نقسم أنواع المضاربات وفقا لعدة معايير إلى:

1. **حسب المشاركين فيها**

وتقسم إلى:

أ. المضاربة الثنائية أو الخاصة: وهي عقد بين إثنين فقط وهما رب المال والمضارب بالعمل؛

ب. المضاربة الجماعية او المتعددة: وهي عقد بين مجموعة من أصحاب المال من جهة ومجموعة من أصحاب العمل من جهة أخرى؛

2. **حسب حرية المضارب**

وتقسم الى:

أ. المضاربة العامة أو المطلقة: وهي مضاربة مفتوحة لا يرد في عقدها أي شرط يحد من سلطة المضارب في العمل سواء من حيث نوعيته أو مكانته أو مع من يتعامل؛

[1] سارة بوضياف، عبد المالك بوضياف، **مرجع سابق**، ص93.

ب. المضاربة الخاصة أو المقيدة: وهي مضاربة تتضمن شروطا وقيودا تحد من حرية المضارب في التصرف في نوع النشاط أو السلعة أو المكان أو الزمان أو مع من يتعامل.[1]

الفرع الثالث: الصيغ الزراعية " المزارعة – المغارسة – المساقاة "

في هذا النوع من التمويل نجد ثلاث صيغ وهي:

أولا: صيغة المزارعة

1. تعريف صيغة المزارعة

أ. **لغة:** مفاعلة من الزرع، وهي في الأصل تقتضي فعلا من الجانبين، ولكن فعل الزرع في المزارعة يكون من أحد الجانبين.[2]

ب. اصطلاحا: هي عقد إستثمار أرض زراعية بين صاحب الأرض وآخر يعمل، في إستثمار على أن يكون المحصول مشتركا بينهما بالحصص التي يتفقان عليها.

2. شروط صيغة المزارعة

يشترط في صيغة المزارعة شروط وهي:

- أن تكون الأرض صالحة للزراعة؛
- أن تكون الأرض زراعية معلومة وأن تسلم للعامل؛
- الإتفاق على الشيء المزروع ما لم يكن هناك تفويض للعامل لزرع ما يريد؛
- أن يكون الربح جزءا شائعا ومعلوما؛
- أن تكون مدة الزراعة معلومة بحيث تكون كافية لزراعة المنتوج.[3]

[1] محمد محمود العجلوني، **مرجع سابق**، ص217/216.

[2] الشرباصي، مرجع سابق، ص418

[3] محمد امحمد الأمين آباه، **صيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية بدائل لطرق التمويل في البنوك التقليدية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة نواكشوط العصرية، المجلد 09، العدد 01، موريتانيا، 2022، ص 294

ثانيا: صيغة المساقاة

1. تعريف صيغة المساقاة

أ. **لغة:** من السقي: وهي لغة أن يستعمل رجلا في نخيل أو كرم، ليقوم بإصلاحها، على أن تكون له سهم مما تغله. [1]

ب. اصطلاحا: هي عقد مشاركة بين مالك الشجر (رب المال) والساقي (العامل)، يتعهد بمقتضاه العامل بسقي الأشجار ورعايتها حتى ينضج ثمرها مقابل جزء معلوم من الثمر.

ت. شروط صيغة المساقاة

يمكن ذكر شروط المساقاة كالتالي:

- أن يكون عمله معلوما؛
- أن يكون الأصل مثمرا؛
- الإتفاق على كيفية تقسيم الناتج؛
- الإتفاق على المدة؛
- أهلية المتعاقدين؛
- تسليم الأرض التي عليها الشجر للتعامل فيها.[2]

ثالثا: صيغة المغارسة

1. تعريف صيغة المغارسة

أ. **لغة:** من المصدر غرس، غرس الشجر يغرسه: أثبته في الأرض، كأغرسه.[3]

ب. **اصطلاحا:** هي أن يدفع الشخص أرضه لمن يغرس فيها شجرا، على أن يقسم الشجر مع الأرض نصفين بين المالك والعامل.

2. شروط صيغة المغارسة

يشترط في المغارسة عدة شروط نذكرها فيما يلي:

---

[1] الشرباصي، **مرجع سابق**، ص422.

[2] محمد أحمد الأمين آباه، **مرجع سابق**، ص294.

[3] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **مرجع سابق**، ص1182.

- أن يغرس العامل في الأرض أشجارا ثابتة الأصول، دون الزرع والبقول؛
- أن تتفق أصناف الشجر أو تتقارب في الاثمار؛
- ألا يكون أجلها الى سنين كثيرة، وإنما لمدة الإثمار؛
- أن يكون للعامل حظه من أرض موقوفة، لأن المغارسة كالبيع، وبيع الموقوف لا يجوز.[1]

الشكل 3: عملية التمويل بالصيغ الزراعية

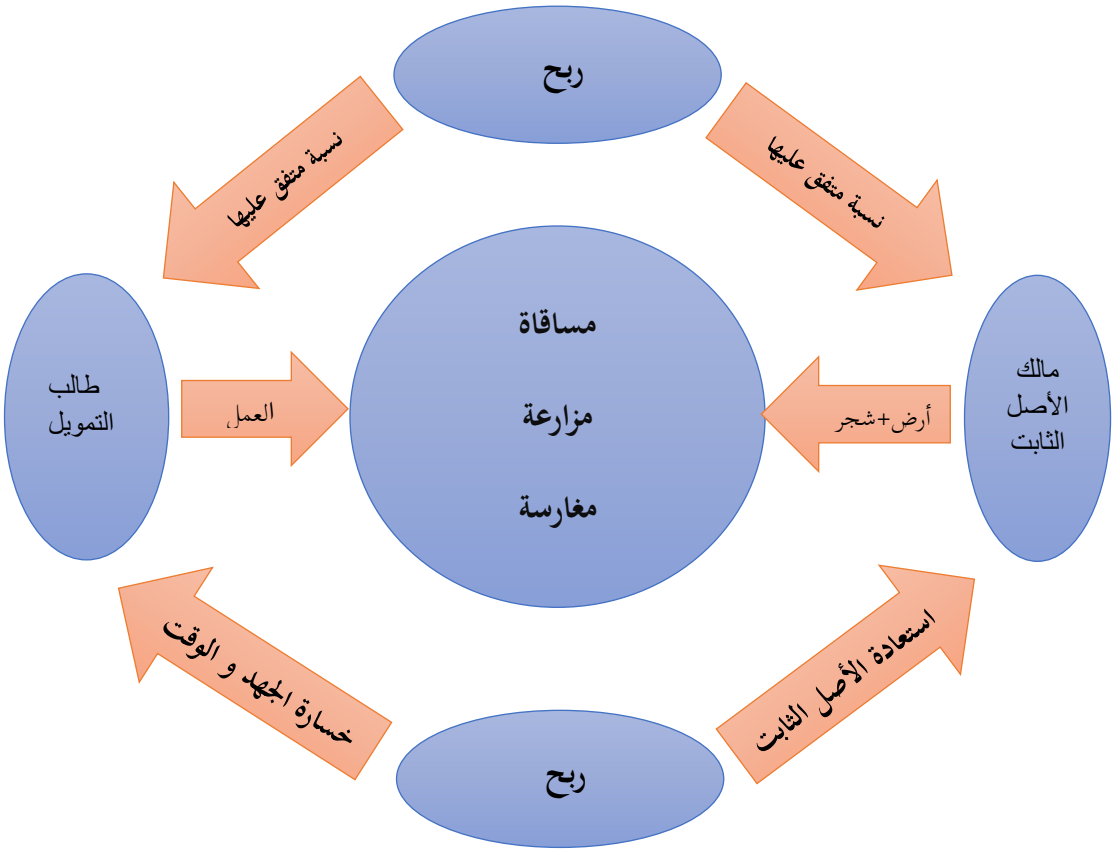

المصدر: إعداد الطالبتين

[1] وهبة الزحيلي، **المعاملات المالية المعاصرة**، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 2002، ص122-123.

المطلب الثاني: أسلوب التمويل التجاري

يعتبر أسلوب التمويل التجاري باختلاف أشكاله نشاط بيعي تقدمه مؤسسات التمويل الإسلامية وذلك لما يتناسب مع طالبي التمويل من أجل تحقيق الإستثمار، وفيما يلي سنتعرف على كل من المرابحة، السلم، الإستصناع، والبيع بالتقسيط وأهم ما يميز كل منها.

الفرع الأول: صيغة المرابحة

سنتعرف من خلال هذا الفرع على صيغة المرابحة:

أولا: تعريف صيغة المرابحة

1. **لغة:** هي البيع بزيادة على الثمن الأول، وقيل: أن يشتري الشيء بمائة، ثم يقول: بعتك ما اشتريت، ربح درهم بكل عشرة.[1]
2. **اصطلاحا:** بيع المرابحة في الأصل بيع من بيوع الأمانة، ويقوم بيع الأمانة على أساس ثقة المشتري وتصديقه بما يخبر به البائع عن ثمن شراء السلعة او ثمن تقومها (ثمن الشراء والتكاليف الأخرى) فالمشتري يأتمن البائع فيما يدلي به ويبني قراره على أساس هذه الثقة بأمانة البائع ومن هنا جاء إسم هذا البيع. [2]

ثانيا: شروط صيغة المرابحة

لإتمام عملية التمويل بالمرابحة الإسلامية لا بد من توفر شروط تمس كل أطراف العقد والمتمثلة في:

1. **بالنسبة للعقد:**

- لا بد أن تتوفر فيه كل من الأهلية، المحل، والصيغة، حاله حال جميع البيوع؛
- أن يكون العقد الأول صحيحا فإذا كان فاسدا فلا يجوز بيع المرابحة لأن ما بني على فاسد فهو فاسد؛

2. **بالنسبة للثمن:**

- أن يكون الثمن معلوما بالنسبة للمشتري الثاني (العميل) لأن المرابحة بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح، فإذا لم يتحقق هذا العلم للمشتري فالبيع فاسد، ويدخل في الثمن الأول المصاريف المعتبرة؛

---

[1] أحمد الشرباصي، **مرجع سابق**، ص415-416

[2] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **البيوع التمويلية في المصارف الإسلامية**، مجلة الاقتصاد الجديد، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، العدد 13، المجلد 02، الأردن، 2015، ص22

- أن يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من أموال الربا، فإذا كان كذلك بأن اشترى المكيل أو الموزون بجنسه مثلا بمثل لم يجز بأن يبيعه مرابحة لأن المرابحة بيع بالثمن الأول وزيادة، والزيادة في أموال الربا تكون ربا لا ربحا أما عند اختلاف الجنس تجوز الزيادة؛

3. **بالنسبة لرأس المال:**

- أن يكون من ذوات الأمثال (المثليات) كالأوراق النقدية بأنواعها والمكيلات والمعدودات المتقاربة فإذا كان قيما كالعروض فلا يجوز بيعه مرابحة؛

4. **بالنسبة للربح:**

- أن يكون الربح معلوما لأنه جزء من ثمن البيع سواء كان نسبة من الثمن أم قدرا معينا. [1]

ثالثا: أنواع صيغة المرابحة

قسمت المرابحة الى:

1. **المرابحة العادية (البسيطة):** وهي الصورة الأولى للمرابحة حيث يتعامل فيها البائع مباشرة مع المشتري، مع توفر شروط المرابحة المذكورة سابقا، وبيع المرابحة هو بيع حاضر، فالبيع موجود لدى البائع وهو قادر على التصرف فيه، لأنه جائز له ويمتلكه، أما إذا كان البيع غير موجود ولا يمتلكه البائع فهذا بيع غائب، أو بيع معدوم وهو ما لا يجوز شرعا؛
2. **المرابحة المركبة (المرابحة للآمر بالشراء):** هي أن يتفق المصرف والعميل، على أن يقوم المصرف بشراء البضاعة عقارا أو غيره، ويلتزم العميل أن يشتريها من المصرف بعد ذلك، ويلتزم المصرف بأن يبيعها له، وذلك بسعر عاجل أو آجل، وتحدد نسبة الزيادة فيه على سعر الشراء مسبقا. [2]

الفرع الثاني: صيغة السلم

فيما يلي سنتطرق إلى كل من تعريف وشروط صيغة السلم:

[1] بوعتلي محمد، **الاجراءات العملية لتطبيق المرابحة الاسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية**، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 17، العدد 02، 2023، ص523

[2] مولود قموح، **المرابحة وتطبيقاتها في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 33، العدد 02، 2022، ص223

أولا: تعريف صيغة السلم

1. **لغة:** السلم – بفتحتين- هو في اللغة التقديم والتسليم وفي الشرع إسم لعقد يوجب الملك في الثمن عاجلا، وفي المثمن آجلا، فالمبيع يسمى مسلما فيه، والثمن رأس المال، والبائع يسمى مسلما إليه، والمشتري رب السلم، وقيل: السلم بيع دين بعين.[1]
2. **اصطلاحا:** عرفه منذر قحف: "على أنه عقد عكس البيع بالأجل، فهو تمويل للمنتج الذي يحصل على ثمن السلعة عند العقد، مقابل إلتزامه بتسليم السلعة في المستقبل، فهو بذلك ينشئ دينا عينيا من السلع المبيعة يستحق تسليمها في أجل محدد في العقد".[2]

ثانيا: شروط صيغة السلم

تتمثل شروط عقد السلم فيما يلي:

1. **بالنسبة لرأس المال:** أي الثمن، فيجب أن يكون معلوما ويسلم في مجلس العقد، أي يدفع ثمن السلعة عاجلا؛
2. **بالنسبة للمسلم فيه:** أي المثمن، فيجب أن يكون معلوما موصوفا وصفا دقيقا محددا من حيث الوزن والكيل والعدد وغير موجود في العاجل، بل معدوم في الحال، أي أن يكون المسلم فيه مؤجلا وأن يكون الأجل معلوما وأن يكون مقدور التسليم عند حله، أي القدرة على تسليم السلعة عند الأجل وأن يكون المسلم فيه مما يغلب وجوده عند حلول الأجل. [3]

الفرع الثالث: صيغة الإستصناع

في هذا الفرع سيتم التعرف على صيغة الإستصناع من خلال التطرق إلى:

أولا: تعريف صيغة الإستصناع

1. **لغة:** من المصدر صنع الشيء يصنعه صنعا، فهو مصنوع وصنيع عمله.[4]

---

[1] احمد الشرباصي، **مرجع سابق**، ص225

[2] منذر قحف، **مرجع سابق**، ص42

[3] محمد محمود العجلوني، **مرجع سابق**، ص259

[4] احمد الشرباصي، **المرجع نفسه**، ص258

2. **اصطلاحا:** عقد الإستصناع هو عقد تمويلي على سلعة موصوفة، من طبيعتها انها سلعة مصنوعة أو مبنية. [1]

ثانيا: شروط صيغة الإستصناع

- بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة؛
- أن يحدد فيه الأجل؛
- يجوز في عقد الإستصناع تأجيل الثمن كله، أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة؛
- يجوز أن يتضمن عقد الإستصناع شرطا جزائيا بمقتضى ما إتفق عليه العاقدان ما لم تكن هناك ظروف قاهرة.[2]

الفرع الرابع: صيغة البيع بالتقسيط

من أجل التعرف على صيغة البيع بالتقسيط سيتم التطرق إلى:

أولا: تعريف صيغة البيع بالتقسيط

1. **لغة :** من القسط، والقسط : هو النصيب بالعدل كالنصف و النصفة، ويقال: قسط الرجل إذ جار، والإقساط أن يعطي قسط غيره له، وذلك إنصاف، وأقسط عدل.[3]
2. **اصطلاحا:** ويتضمن تسليم عاجل للبضاعة مقابل تسديد آجل لقيمتها على دفعات منتضمة مستقبلية البيع إلى أجل معلوم وهو ثمن آجل بثمن عاجل، وهو بيع النسيئة، أي بيع مؤجل الثمن، وفيه تقوم المؤسسة بتسليم السلعة المتفق عليها إلى عميلها في العاجل مقابل تأجيل سداد الثمن إلى وقت محدد آجل، ويستوي في ذلك أن يكون التأجيل لكامل ثمن البضاعة أو لجزء منها، كما يستوي في ذلك تساوي أو إختلاف الثمن الآجل عن الثمن العاجل.
3. **شروط صيغة البيع بالتقسيط**

تتمثل الشروط التي إتفق عليها علماء الشريعة من أجل صحة البيع بالتقسيط في المعاملات الإسلامية في:

[1] منذر قحف، **مرجع سابق**، ص44

[2] خنوسة عديلة، **دور عقد الاستصناع في تمويل البنى التحتية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص15

[3] احمد الشرباصي، مرجع السابق، ص358

- تجوز الزيادة في الثمن المؤجل عن الثمن الحال، كما يجوز ذكر ثمن المبيع نقدا، وثمنه بالأقساط لمدة معلومة، ولا يصح البيع إلا إذا جزم العاقدان بالنقد أو التأجيل، فإن وقع البيع مع التردد بين النقد والتأجيل بأن لم يحصل الإتفاق الجازم على ثمن واحد محدد فهو غير جائز شرعا؛
- لا يجوز شرعا في بيع الآجل التنصيص في العقد على فوائد التقسيط مفصولة عن الثمن الحل، بحيث ترتبط بالأجل، على سواء إتفق العاقدان على نسبة الفائدة أم ربطاها بالفائدة السائدة؛
- إذا تأخر المشتري المدين في دفع الأقساط عن الموعد المحدد فلا يجوز إلزامه بأي زيادة على الدين بشرط سابق أو بدون شرط، لأن ذلك ربا محرم؛
- يحرم على المدين أن يماطل في أداء ما حل من الأقساط، ومع ذلك لا يجوز إشتراط التعويض في حالة التأخر عن الأداء؛
- يجوز شرعا أن يشترط البائع بالأجل حلول الأقساط قبل مواعيدها، مادام المدين قد رضي بهذا الشرط عند التعاقد؛
- لا يحق للبائع الإحتفاظ بملكية المبيع بعد البيع، ولكن يجوز للبائع أن يشترط على المشتري رهن المبيع عنده لضمان حقه في إيستيفاء الأقساط المؤجلة.[1]

المطلب الثالث: أسلوب التمويل التأجيري

من بين الأدوات التمويلية المكيفة وفق التعاليم الإسلامية التي تتعامل بها مؤسسات التمويل الإسلامية في الوقت الحاضر الإجارة المنتهية بالتمليك والتأجير التشغيلي، فيما يلي سنتعرف على كل منهما.

أولا: تعريف التمويل التأجيري

1. تعريف الإجارة

أ. **لغة** : من الأجر ويعني الجزاء على العمل، والأجر والإجارة: ما أعطيت من أجر.[2]

ب. **اصطلاحا:** يرد في هذا الصدد المصطلح الإنجليزي leasing، حيث يعتبر عقدا بين مؤجر ومستأجر، يتضمن إيجار أصول معينة يتم إختيارها بواسطة المستأجر من المنتج، أو المورد لهذه الأصول، ويقوم المؤجر بشرائه وتأجيره للمستأجر مقابل إلتزام المستأجر بدفع الأجرة المتفق عليها في المواعيد المحددة.

[1] احمد الشرباصي، **مرجع سابق**، ص254

[2] ابن منظور، **لسان العرب**، مطبعة دار المعارف، القاهرة، 2007، ص2

الشكل 4: خطوات التمويل بصيغة بالإجارة

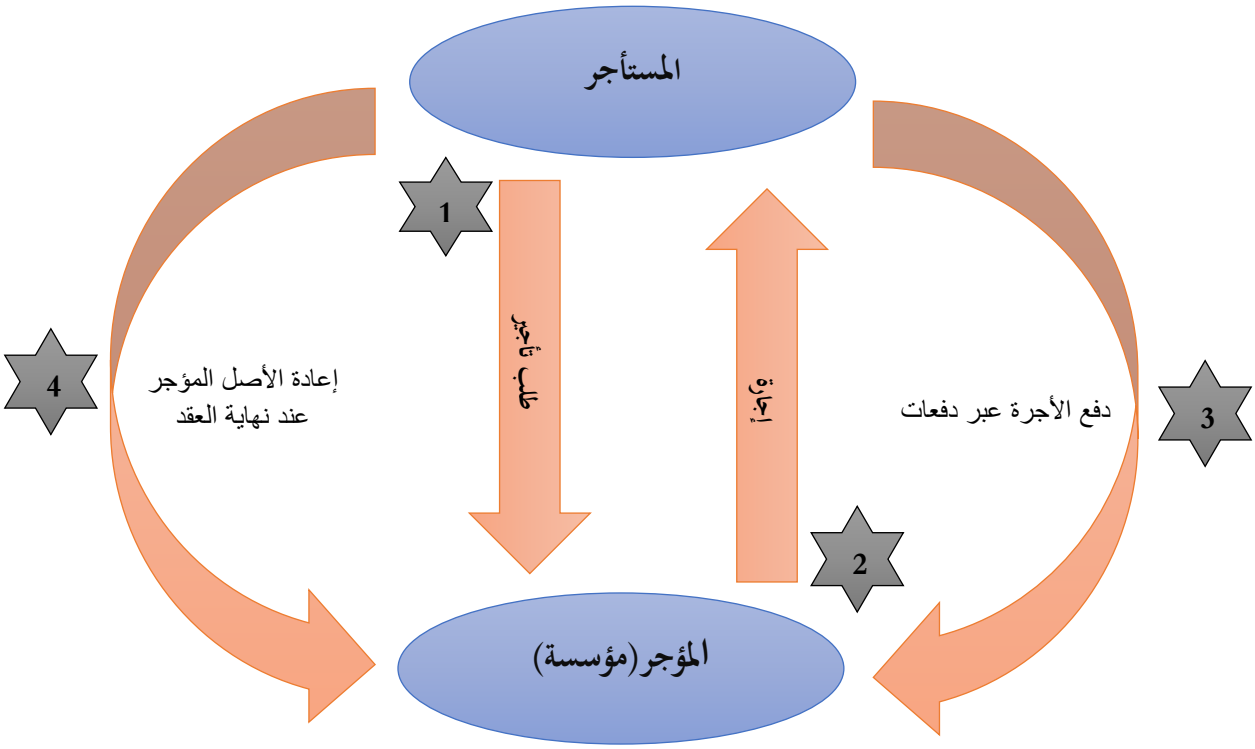

المصدر: إعداد الطالبة

ثانيا: شروط صيغة الإجارة

تمثلت شروط صيغة الإجارة في:

1. العلاقة بين المؤجر والمستأجر هي علاقة نوع من بيع، فلو افترضنا البدأ من نقطة يملك فيها صاحب المال نقودا يرغب في إستثمارها ويوجد بنفس الوقت شخص آخر يحتاج هذا المال لإستثماره فلو إختارا الإيجار أسلوبا لإستثمار هذا المال لكان على المالك ان يتخذ قرارين استثماريين متتاليين، أولهما قرار امتلاك العين التي يجب في إجارتها، وثانيهما قرار إيجار هذه العين؛
2. الإيجار يقتضي أن يضع صاحب الملك الأصل الثابت تحت تصرف مالك المنفعة، لأن تلك هي الطريقة الوحيدة التي يتمكن فيها الأخير من إستخلاص المنفعة التي اشتراها. وفي استخلاص المنفعة نوع من إدارة مستقلة عن الملك؛
3. ملكية الأصل الثابت مستمرة لمالكه المؤجر رغم أن هذه الملكية لم تعد تشمل المنفعة التي انقطعت ملكيتها ببيعها للمستأجر؛
4. عائد المؤجر من الإجارة هو عائد معروف ومحدد مسبقا لأنه من نوع عائد البيع؛

5. تكون المنفعة في الإجارة إستهلاكية أو إنتاجية؛
6. حصر الإجارة بالأعيان ذات الأجل الطويل.[1]

ثالثا: أنواع التمويل التأجيري

1. **الإجارة المنتهية بالتمليك(الإجارة التمليكية)** : يمتاز هذا النوع من العقود بطول مدته وهذه المدة تقارب عادة العمر الفني للأصل الرأسمالي محل العقد مما يحقق للممول فرصة إسترداد قيمة الأصل، مع ربح معقول عن طريق الدفعات الإجارية، ويتصف هذا العقد أيضا بإتفاق أطرافه على عدم قابليته للإلغاء قبل إنتهاء مدته المحددة في العقد، وغالبا لا يلتزم الممول بتبعات الصيانة والتأمين، في حين قد يتفق الطرفان على أن تؤول ملكية الأصل في نهاية مدة العقد للمتمول، وبالآلية التي يتم الإتفاق عليها، ولهذا فإن لهذا العقد ما يميزه من عقد الإيجار العادي وعن عقد البيع العادي، الأمر الذي يجعله عقدا مستحدثا ذو طبيعة خاصة.
2. **التأجير التشغيلي (الإجارة التشغيلية)**: وهو عقد قصير الأجل يغطي مدة تقل كثيرا عن العمر الإنتاجي المتوقع للمعدات المؤجرة، بسبب توقعات المستأجر لاحتمالات ما قد يطرأ من التغيرات الفنية على المعدات ونجد أن هذا العقد يمتاز أنه قصير المدة نسبيا بحيث أن قصر المدة لا يغطي العمر الإقتصادي للأصل الرأسمالي محل العقد، ويغلب تطبيق هذا العقد على الآليات والمعدات والأجهزة، والتي تكون غالبا في تطور وتغير مستمر، وهذا ما يفرضه التقدم التكنولوجي المتواصل بحيث يميل المستأجر غالبا إلى العقود قصيرة الأجل، بحيث لا يلتزم المستأجر بعقد طويل الأجل يقيد فعاليته تقنيا، مما يحتم قصر مدة العقد لمواكبة التطور والحداثة، ومن الأمور التي تميز هذا العقد أيضا أن هذا النوع من العقود يعطي الممول فرصة إعادة تأجير الأصل، في حين يتيح للمول فرصة تجديد الأصل عند إنتهاء مدة العقد، ويبقى الممول ملتزما بتبعات الصيانة والتأمين.[2]

[1] منذر قحف، **مرجع سابق**، ص28.

[2] حمد عبد الله بريكان الرشيدي، **عقد الاجارة المنتهية بالتمليك**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، قانون خاص، 2010/2009، ص68/67.

الجدول رقم03: مقارنة بين الإجارة التشغيلية والإجارة التمليكية

عامل المقارنة	الإجارة التشغيلية	الإجارة التمليكية
الأصل	رأسمالي/ثابت/معمر	رأسمالي /ثابت/ معمر
الملكية أثناء الإجارة	للمصرف	للمصرف
الملكية بعد الإجارة	للمصرف	للمصرف
حاجة المستأجر للأصل	مؤقتة	دائمة
سبب لجوء المتعامل للصيغة	للتخلص من الأصل	لتملك الأصل
عدد المستأجرين	غير محدد	واحد
عدد العقود مع المستأجر	واحد	اثنين(إجارة+بيع)

المصدر: محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص268

المطلب الرابع: أسلوب التمويل التكافلي

بالإضافة إلى الأساليب التمويلية الربحية التي أشرنا اليها سابقا يتضمن التمويل الإسلامي أساليبا غير ربحية بل تكافلية يتم التعامل بها على وجه الإحسان والإعانة من أجل تحقيق نوع من الرفاهية الإقتصادية في المجتمع من بينها: القرض الحسن، الزكاة، الوقف.

الفرع الأول: صيغة القرض الحسن

تتمثل صيغة التمويل بالقرض الحسن في أنها:

أولا: تعريف القرض الحسن

1. تعريف القرض:

أ. **لغة:** جزء من المال بالإعطاء، على أن يرد بعينه، أو يرد مثله بدلا منه، وإقرض فلانا فلانا، أعطاه ما يتجازاه.[1]

[1] احمد الشرباصي، **مرجع سابق**، ص35

ب. **اصطلاحا:** هو فعل معروف سواء كان بالحلول أو مؤخرا إلى أجل معلوم.[1]

2. القرض الحسن:

هو إعطاء شخص لآخر مالا لينتفع به على أن يرد بدله، ووجه الإحسان والإعانة في ذلك هو أن صاحب المال يقدم منفعة ماله مدة من الزمن لغيره ويضحي بها رجاء ثواب الله عز وجل الذي يفوق ثواب الصدقة .[2]

ثانيا: شروط صيغة القرض الحسن

يتكون عقد القرض الحسن من ثلاث موضوعات لكل منها شروط خاصة وهي: [3]

1. **شروط متعلقة بالمقرض:** حيث يقوم بإقراض ماله للأخرين، وله سلطة على هذا المال وحر التصرف فيه؛
2. **شروط متعلقة بالمقترض:** حيث يشترط، أن يكون شخص صاحب الحاجة والذي يأخذ مال القرض لينتفع به في قضاء حاجته ثم يرده؛
3. **شروط متعلقة بمحل القرض:** وهو المال الذي يقدمه المقرض إلى المقترض، ولا بد وأن يكون هذا المال مملوكا للمقرض، ومن شروط محل العقد أن يكون محل القرض مالا أو ما يتقوم بثمن كالعقار والثياب والحيوانات، أو ما يتقوم بالوزن كالقمح، الشعير، أو المعدود بالنقود، كالأسهم للإنتفاع بقيمتها، وفي كل الأحوال، يجب أن يكون المال قابلا للتداول.

ثالثا: أنواع القرض الحسن

1. **القروض الحسنة الإستهلاكية:** هي القروض الممنوحة للأفراد، من أجل سد حاجتهم الشخصية والعائلية الجارية، ونجد أن القرض الحسن الإستهلاكي موجه للتنمية الإجتماعية، ويعالج نتائج التخلف وهو تمويل داخلي لا يرهق المقترض وتقوم به المصارف الإسلامية ولا تستطيع التوسع فيه لأنه يضر بمصلحة المصرف والمساهمين فيكتفي المصرف بالإقراض في حدود عدم الإضرار بالمصرف؛
2. **القروض الحسنة الإنتاجية:** هي القروض الممنوحة للتجار والمزارعين والصانعين والحرفيين وأصحاب المهن، من أجل سد حاجاتهم الإنتاجية والمهنية، كشراء أثاث أو آلات أو سيارات للإستعمال الإنتاجي أو كشراء مواد أولية.[4]

---

[1] علي بلموشي، **دور القرض الحسن في تحقيق الامن الغذائي**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، العدد10، الوادي، الجزائر، 2016، ص147.

[2] علي بلموشي، **المرجع نفسه**، ص147

[3] محمد محمود العجلوني، **مرجع سابق**، ص342

[4] علي بلموشي، **المرجع نفسه**، ص149

الفرع الثاني: صيغة الزكاة

فيما يلي سنعرض تعريف وشروط وأنواع الزكاة:

أولا: تعريف الزكاة

1. **لغة:** تعني الزكاة الطهارة للمال، ونقول زكى الشيء أي لذ وطاب.
2. **اصطلاحا:** هي أداة توازن إقتصادي وإجتماعي في المجتمع المسلم، والزكاة تعني عدم كنز الأموال، وتعني إعادة إنفاق الأموال على حاجات الناس.[1]

ثانيا: شروط الزكاة

تتمثل شروك الزكاة في:

1. **إجبارية الزكاة:** والمقصود بإجبارية الزكاة كونها فريضة سنوية تشكل قدرا أو حقا معلوما في المال الذي حال عليه الحول، وهذا الحق المعلوم هو جزء من كل، ولا فرق أن تكون الفريضة المالية حقا أم عينا؛[2]
2. **حق الفقراء:** تؤكد النصوص الشرعية أن حق الفقراء في الزكاة يصل إليهم ولو بالبحث عنهم والسؤال عن أحوالهم حتى لا يضيع حقهم في الزكاة التي فرضها الله لأجلهم، لذا لابد للمجتمع معرفة طاقاته البشرية المعطلة ليشغلها لتحقيق الفائدة العامة فكل فرد لا يساهم في تكوين الدخل الوطني يمثل خسارة إقتصادية للمجتمع ويكون إستهلاكه إستنزافا للمدخرات؛
3. **وسيلة تمليك:** يعمل تطبيق فريضة الزكاة على نقل ملكية المال من المكلف بدفعها إلى المستفيد منها وإنتقال الملكية، وهذا يجعل من آخذها يتمتع بكامل الحرية في التصرف في هذا المال لأنه أصبح مالكا له؛

[1] طاهر حيدر حردان، **الاقتصاد الإسلامي المال**، الربا، الزكاة، دار وائل للنشر، الطبعة 01، عمان، 1999، ص12

[2] وزي عطوي، **الاقتصاد والمال في التشريع الإسلامي**، دار الفكر العربي، الطبعة 01، لبنان، 1988، ص 28

4. **وسيلة تمويل بدون مقابل:** تمول الزكاة المشروعات دون عائد يعطى لدافع الزكاة، أي أن الشخص الذي يدفع الزكاة لا يعتقد أنه قدم أموالا تسترد مستقبلا من قبل المستفيد ولا يكمن لأي جهة أخرى أن تستخدم تلك الأموال وهي تسعى مستقبلا لإستردادها.[1]

ثالثا: أنواع الزكاة

1. زكاة الدين

من كان له دين على أحد من الناس، إن كان الدين على ملء باذل فعليه الزكاة، وإن كان على معسر أو غير باذل فإنه لا زكاة فيه، لأن الدين الذي عند الملء كالدراهم التي في الجيب، فهي بالخيار إن أراد صاحبها إخراج زكاتها مع مالك وإن شاء إنتظر حتى يقبضها منه ثم يزكيها؛

2. زكاة الأثمان

تجب الزكاة في الذهب والفضة لبلوغ نصاب محدد شرعا، وبشروط في نوع الحلي وخلوها من التحريم وأحكام شرعية أخرى؛

3. الزكاة في بهيمة الأنعام

وهي إخراج الزكاة في البقر والأغنام والإبل، وذلك لثبوت أدلة شرعية واضحة حول ذلك، وبشروط محددة شرعا ببلوغ نصاب معين؛

4. زكاة الحبوب والثمار

وتجب الزكاة في الحبوب والثمار، لقوله تعالى: "وءاتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين "، في أصناف معينة يحددها الشرع وبمقدار محدد؛

[1]طيب طيبي، **مساهمة الزكاة في علاج ظاهرة الفقر في الدول الإسلامية**، أطروحة دكتورا، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2017، ص168

5. زكاة عروض التجارة

وهي ما أعد للبيع أو الشراء لأجل الربح، وسميت بذلك لأنها تعرض للبيع والشراء، وهي أعم وأشمل من الأموال الزكوية، بقدر ونصاب وشروط محددة شرعا.[1]

الفرع الثالث: صيغة الوقف

من أجل التعرف على الوقف سنتطرق إلى:

أولا: تعريف الوقف

1. لغة: الحبس والمنع عن التصرف، والوقف مصدر وقف أي حبس، والجمع أوقاف، يقال وقفت الدار وقفا أي حبستها في سبيل الله. [2]

كما يعرف الوقف أيضا في اللغة بأنه سوار من عاج وجمع أوقاف ووقوف عند الفقهاء: هو حبس العين على ملك الواقف أو على ملك الله والتصدق بالمنفعة.[3]

2. اصطلاحا: وهو جعل المالك منفعة مملوكة، ولوكان مملوكا بأجرة، أو جعل غلته كدراهم، لمستحق بصيغة، مدة ما يراه المحبس، أي أن المالك يحبس العين عن أي تصرف تمليكي، ويتبرع بريعيها لجهة خيرية، تبرعا لازما، مع بقاء العين مع مالك الواقف.[4]

ثانيا: شروط الوقف

يمكن ذكر شروط الوقف فيما يلي:

---

[1] سليمان بن محمد اللهيميد، **الزكاة**، بيت الأفكار الدولية، عمان، 2005، ص32-33

[2] اميرة مرابطي، **إستثمار الأموال الوقفية كآلية للتخفيف من ضغوط الإنفاق الحكومي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،2024/2023، ص17

[3] لويس معلوف، **المنجد الأبجدي**، الطبعة 06، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1988، ص1062

[4] وهبة الزحيلي، **مرجع سابق**، ص156

1. **الوقف إختياري الإنفاق:** لا يفرض على المسلمين أداء الوقف، فهو تبرع إختياري يعكس إيمان وإرادة الواقف في الإستثمار في الخير والمساهمة في التنمية المجتمعية، أي أنه ينبع من إرادة الواقف الحرة المخيرة؛[1]
2. **الوقف لا يقف عند الحدود الإقليمية للبلد:** يمكن إقامة الوقف في أي مكان يحقق المنفعة، حتى ولو تجاوز الحدود الإقليمية، وعكس الزكاة التي تتميز بخاصية محلية الزكاة؛
3. **إتساع وعاء الوقف:** يتميز وعاء الوقف بأنه يمتد بشكل واسع ومتنوع، حيث يتضمن مختلف أنواع وأشكال الوقف، فهو يشمل الوقف الأهلي وهو الذي يوقفه المرء على نفسه وذريته، كما يشمل الوقف الخيري وهو ما يوقف على جهات البر والإحسان، كما توجد أوقاف تجمع بينهما، كما يمتد وعاء الوقف ليشمل الأمور الدينية والدنيوية، من الأماكن الدينية كالمساجد والمكتبات والمدارس إلى الجوانب الإجتماعية كالمستشفيات والجامعات والمؤسسات الخيرية؛
4. **منفعة الوقف عامة:** لا يقتصر الوقف على المسلم وحده، بل توجد أوقاف عامة تعم بالخير والفائدة منها على جميع أفراد المجتمع، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، وهذا ما يعكس روح التآزر والتعاون الإجتماعي في الإسلام؛
5. **التأبيد:** حيث يعتبر التأبيد أحد أهم الخصائص التي يتميز بها الوقف، والمقصود منها هو أن مدة الوقف غير محدودة؛
6. **عدم القابلية للتحويل:** ويقصد بها عدم قابلية التصرف في الوقف من قبل الواقف سواء بالبيع أو غيره.[2]

ثالثا: أنواع الوقف

يقسم الوقف في الإسلام الى عدة أنواع، وذلك بإعتبارات مختلفة، وفيما يلي توضيح لأنواع الوقف:

1. من حيث الجهة الموقوف عليها

وينقسم إلى:

أ. **الوقف الخيري:** وهو الوقف الذي يوقف في أول الأمر على جهة خيرية، ولو لمدة معينة يكون بعدها وقفا على شخص او أشخاص معينين؛

ب. **الوقف الأهلي أو الذري:** وهو الذي يوقف في بداية الأمر على نفس الواقف أو أي شخص أو أشخاص محددين، ولو جعله آخره لجهة خيرية، كان يقف على نفسه، ثم أولاده، ثم من بعدهم على جهة خيرية؛

[1] اميرة مرابطي، **مرجع سابق**، ص20-21

[2] اميرة مرابطي، **المرجع نفسه**، ص20-21

2. من حيث محل الوقف

فهو المال الموجود المتقوم في عقار: أرض، أو دار بالإجماع، أو منقول ككتب وثياب وحيوان وسلاح ...

وينقسم إلى:

أ. **وقف العقار**: يصح وقف العقار إستنادا إلى جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، وذلك لأن العقار متأبد البقاء، مما يناسب إشتراط الدوام في الوقف؛

ب. **وقف المنقول**: يجيز جمهور الفقهاء وقف المنقول مطلقا كالمصاحف والكتب والآلات، مع عدم إشتراط التأبيد؛

ت. **وقف المشاع**: يجوز عند جمهور المالكية، وهي الذي لا يتحمل القسمة مع الشيوخ كحصة سيارة، لأن الوقف كالهبة، وهبة المشاع غير قابل للقسمة جائزة؛

ث. **وقف الإقطاعات**: هي أراضي تملكها الدولة منحتها لبعض الأفراد لإستغلالها مقابل دفع الضريبة مع إحتفاظ الدولة بملكيتها، ولا يجوز للمستفيد من الإقطاع وقفها، لأنه لا يملكها؛

ج. **وقف أراضي الحوز**: هي أراضي مملوكة للأفراد الذين عجزوا على إستغلالها، فوضعتها الحكومة تحت سيطرتها فلا يصح وقفها لأنها ليست مالكة لها؛

ح. **وقف الأرصاد**: هو أن يقف أحد الحكام أرضا مملوكة للدولة لمصلحة عامة كمدرسة أو مستشفى وقد عرف أن هذا جائز بحكم الولاية العامة؛

خ. **وقف العين المؤجرة**: إعتبر المالكية أن للمستاجر وقف المأجور مدة الإجارة المقررة له، ولا يشترطون تأبيد الوقف.[1]

[1] وهبة الزحيلي، **مرجع سابق**، ص 161-17

المبحث الثالث: التطبيقات المعاصرة لأساليب التمويل الإسلامي

إستخدمت أساليب التمويل الإسلامي من طرف المؤسسات المالية الإسلامية وخاصة البنوك لأغراض تمويلية وإستثمارية وطبقت بأساليب حديثة ملائمة لطالبي التمويل، في هذا المبحث سنتعرف أكثر على التطبيقات من خلال التطرق إلى المطلب الأول بعنوان التطبيقات المعاصرة لأساليب التمويل الإسلامي، المطلب الثاني بعنوان تطبيقات الصكوك الإسلامية، أما المبحث الثالث فهو معنون بتطبيقات صناديق الإستثمار الإسلامية.

المطلب الأول: التطبيقات المصرفية الإسلامية الحديثة

تعددت الأساليب التمويلية التي تتعامل بها البنوك الإسلامية والتي تم التطرق إليها مسبقا، حيث لجأت المصارف الإسلامية لتكييف تلك الأساليب لما يتناسب مع الممولين وهذا ما سنتعرف عليه أكثر في هذا المطلب.

الفرع الأول: تطبيقات التمويل بالمشاركة

تعددت الصور الحديثة لتطبيقات صيغة المشاركة ونذكر منها ما يلي:

أولا: تطبيقات صيغة المشاركة الحديثة

1. **المشاركة المتناقصة بإقتناء أسهم:** فيها يحدد نصيب كل من المصرف وشريكه في الشركة في صورة أسهم تمثل مجموعة قيمة الشيء موضوع المشاركة، حيث يحصل كل من الشريكين على نصيبه، بحيث تكون الأسهم الموجودة في حيازة المصرف متناقصة إلى أن يتم تمليك الشريك؛
2. **المشاركة المتناقصة بالتمليك مع الإجارة:** صورتها أن يتفق المصرف والعميل على إقامة مشروع معين، ويقدم العميل وعد بإستئجار العين لمدة معينة بأجر المثل، وتوزع الأرباح بينهما وفق طريقة المشاركة؛[1]

ثانيا: تطبيقات صيغة المضاربة الحديثة

تتمثل التطبيقات الحديثة للمضاربة في:

[1] سمير جعوني، فاضل عبد القادر، **مرجع سابق**، ص265

1. **حسابات الإستثمار المطلقة unrestricted account**: وتسمى أيضا ودائع الإستثمار المشترك أو حسابات الإستثمار مع التفويض بالإستثمار، تؤسس في ضوء قواعد المضاربة المطلقة، أين يقوم المودع بتفويض المصرف بإستثمار أمواله على أساس عقد المضاربة الشرعية دون ربطها بمشروع أو برنامج إستثماري معين وكذلك دون تدخل المودعين، وتشترك الأموال التي يقدمها المودعون في صافي النتائج الكلية للتوظيف كل بحسب حصته سواء ربحا أو خسارة؛
2. **حسابات الإستثمار المقيدة restricted account**: وتسمى أيضا ودائع الإستثمار المخصصة أو حسابات الإستثمار دون تفويض بالإستثمار، وتؤسس في ضوء قواعد المضاربة المقيدة، أين يقوم المودع بطلب الإستثمار في مشاريع محددة تجارية ، عقارية...حسب رغبته الخاصة، وحسب نصيحة يقدمها إليه المصرف الإسلامي، ومنه ترتبط الأموال بالنتائج الفعلية التي خصصت لتمويلها أو التي وظفت فيها وكذلك يرتبط توزيع العائد [1]حسب المشاركين في كل مشروع على حدا.

الفرع الثاني: تطبيقات التمويل التجاري

تعددت تكييفات صيغة المرابحة في العمل المصرفي وفيما يلي سنتطرق إلى البعض منها:

أولا: تطبيقات المرابحة الحديثة

ظهرت تطبيقات المرابحة الحديثة على الأشكال التالية:

1. دور المرابحة للآمر بالشراء في تمويل التجارة الخارجية:

تطبيق بيع المرابحة في عمليات الإستيراد، والذي تمارسه مشروعات التمويل والبنوك الإسلامية، حقق نجاحا كبيرا لأن الحاجة ماسة إلى هذا الأسلوب حيث ان إقتصاد الدول النامية يعتمد على الإستيراد من الخارج وعندما يقوم المصرف الإسلامي بتلبية ما يحتاجه أصحاب المصانع من مواد خام أو غير ذلك مما يساعد في دعم ذوي الخبرات الصناعية فهو بذلك يكون قد حقق المصلحة لأصحاب المشاريع اللذين يحتاجون الى الإستيراد من الخارج وهو بذلك يساعد في دعم الصناعات ورأس المال والإقتصاد؛

[1] جدايني ميمي، **التطبيقات الحديثة لعقود المضاربة في المصارف الإسلامية بين التقيد والاطلاق**، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر، المجلد 04، العدد 03، الوادي، الجزائر، 2021، ص204

2. الإعتماد المستندي على أساس التمويل بالمرابحة في التجارة الدولية

فتطبيق الإعتماد المستندي (المخالف للإعتماد المستندي التقليدي) من طرف البنك الإسلامي يجعله يستورد البضاعة لنفسه أولا، ويترتب على ذلك أنه يقع على البنك التأمين على البضاعة ويقع عليه تحمل تبعة الهلاك في حالة تلف البضاعة وضمان العيوب الخفية وتحمل كامل المصاريف وما يترتب على عدم مطابقة البضائع للمواصفات وكل هذه الأمور لا يتحملها البنك التقليدي.[1]

ثانيا: تطبيقات الإستصناع الحديثة

الإستصناع الموازي: هو عبارة عن عقدين منفصلين متطابقين، الأول بين المؤسسة المالية والمحتاج للشيء المستصنع، والثاني بين المؤسسة المالية والصانع، فالمؤسسة المالية في العقد الأول هي الصانع، والعميل هو المستصنع، ثم تصبح في العقد الثاني المؤسسة المالية مستصنعا، والمقاول هو الصانع.

إن تأثير الإستصناع في الإقتصاد المعاصر يتضح من خلال مؤونته ، وتحقيقه للنتائج الإيجابية في كل المجالات كما ظهر ذلك مسبقا من خلال بيان شرط الحاجة وتعامل الناس به، فالإنفجار الصناعي الضخم المعاصر يشمل صناعة مختلف المعدات سواء الطبية او الزراعية .... ، وخاصة فيما يتعلق ببناء السكنات والمدارس والمستشفيات وغيرها مما يحتاجه الناس ومع تطلب هذه المشاريع مواصفات خاصة تلائم ما يراد إنجازه وذلك يتطلب أموالا هائلة لتمويل المشاريع حتى يتم الإنتهاء منها في الوقت اللازم، والإستصناع الموازي يوفر كل هذا فهذه هي المرونة المقصودة من جهة المستثمرين والتجار وأصحاب الأموال. [2]

الفرع الثالث: تطبيقات التمويل التأجيري

طبق التمويل التأجيري في المصارف الإسلامية حديثا على النحو التالي:

---

[1] مولود قموح، **مرجع سابق**، ص227-228

[2] بزاوية سيدي محمد، **الاستصناع المعاصر في الفقه الإسلامي من خلال تجربة البنك الإسلامي للتنمية**، مجلة ابعاد اقتصادية، كلية العلوم الإسلامية خروبة، جامعة الجزائر1 ، المجلد 14، العدد 01، 2024، ص74-75

تطبيقات المصارف الإسلامية للتمويل التأجيري كتقنية حديثة لتشجيع نشاط المشاريع الإقتصادية

تستخدم المصارف الإسلامية التمويل التأجيري كونه أكثر الأساليب ملاءمة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لإنخفاض تكاليف الحصول على هذا النوع من التمويلات، وكذلك تغطيته لكل النفقات المطلوبة،[1] والتمويل التأجيري يشجع قيام المشاريع التي تلعب دورا مهما في عملية التنمية وذلك لقدرته العالية في المساهمة في رفع النمو الإقتصادي وخلق فرص العمل وتنمية الصادرات،[2] وتتيح للمستثمرين مزاولة نشاطاتهم دون اللجوء الى القروض البنكية المحرمة شرعا والمسببة في إنهيار النظام المالي العالمي.

الفرع الرابع: تطبيقات التمويل التكافلي المعاصرة

من التطبيقات المعاصرة لأسلوب التمويل التكافلي من طرف المصارف الإعتماد على الوقف:

1. **التمويل بالأسهم الوقفية:** وتتمثل بالمساهمة في وقف خيري بشراء سهم أو عدة أسهم حسب القدرة ويستثمر وينفق ريعه على أوجه الخير المحددة وفقا للسهم وحسب رغبة المساهم ويتحدد نصيب صاحب السهم في مشروع وقفي دون أن يكون له الحق في سحب هذه الأسهم او التدخل في طريقة إستثمارها؛
2. **الإقتراض للوقف حسب المصلحة وعند الحاجة:** كشراء البذور وإستئجار العمال للزراعة ويدخل فيه الإستقراض لعمارة الوقف لإعادته إلى ما كان عليه قبل الهدم؛
3. **المساهمة في الحسابات الإستثمارية لدى المؤسسات المالية الإسلامية:** مثل الودائع الجارية الإستثمارية تحت الطلب و التوفير الإستثماري.[3]

[1] احمد زكرياء صيام، **دور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2021، ص158

[2] زليخة بن حناشي، **أهمية التمويل التأجيري وكيفية تطبيقه في بنك البركة الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 42، 2014، ص173 – 174

[3] عنود بنت محمد عبد المحسن الخضيري، **التمويل التكافلي للاستثمار الوقفي وتأصيله الفقهي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، كلية الدراسات الإسلامية، قسم الآداب، السعودية، 1441هـ، ص184/183

المطلب الثاني: تطبيقات الصكوك الإسلامية

في هذا المطلب سنشير إلى لمحة عن الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها

أولا: تعريف الصكوك الإسلامية

1. **لغة:** الصك: هو الكتاب، والجمع صكاك، وكان الأمراء يكتب للناس بأرزاقهم وأعطيائهم كتبا، فيبيعون ما فيها قبل قبضها تعجلا، ويعطون المشتري الصك ليمضي ويقبضه، فنهوا عن ذلك، بيع ما لم يقبض.[1]
2. **اصطلاحا:** وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة من ملكية أعيان او منافع أو خدمات أو موجودات مشروع معين، أو نشاط إستثماري خاص.[2]

بناءا على ما تم التطرق إليه نستخلص تعريف للصكوك الإسلامية فيمكن القول أن: الصكوك الإسلامية عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة ذات حصص شائعة يمكن إصدارها على أساس المشاركة في الربح والخسارة وفق مدة معينة يتم الإتفاق عليها.

ثانيا: أنواع الصكوك الإسلامية

يمكن تقسيم الصكوك الإسلامية الى:[3]

1. **حسب صيغ التمويل الإسلامي المختلفة:** صكوك المرابحة، الإستصناع، الإجارة، المشاركة، وصكوك السلم.
2. **حسب جهة الإصدار:** حيث نميز نوعين من الصكوك، صكوك سيادية تصدرها الدولة ممثلة في البنك المركزي وصكوك شبه سيادية تصدرها الهيئات التابعة للحكومة؛
3. **حسب الغرض:** يتنوع غرض إصدار الصكوك الإسلامية حيث نجد صكوك الإستثمار، صكوك الإجارة، صكوك التمويل، صكوك المشاركة في الإنتاج، وصكوك المحافظ الإستثمارية؛

---

[1] احمد الشرباصي، **مرجع سابق**، ص255

[2] مريم خليفة المخمري، **الإطار النظري للصكوك الإسلامية**، دار المالية، الجزء الأول، الامارات، ص7

[3] جار الله عبد المنعم، كمال فايدي، **دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع التنموية**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 12، العدد01، 2024، ص133

4. **حسب نوع الموجودات التي تمثلها:** حيث تتنوع الصكوك الإسلامية حسب الموجودات التي تمثلها والتي قد تكون إما أعيان، منافع، ديون ونقود.[1]

[1] جار الله عبد المنعم، مرجع سابق، ص133

الشكل رقم05: مخطط توضيحي لتصنيفات الصكوك الإسلامية

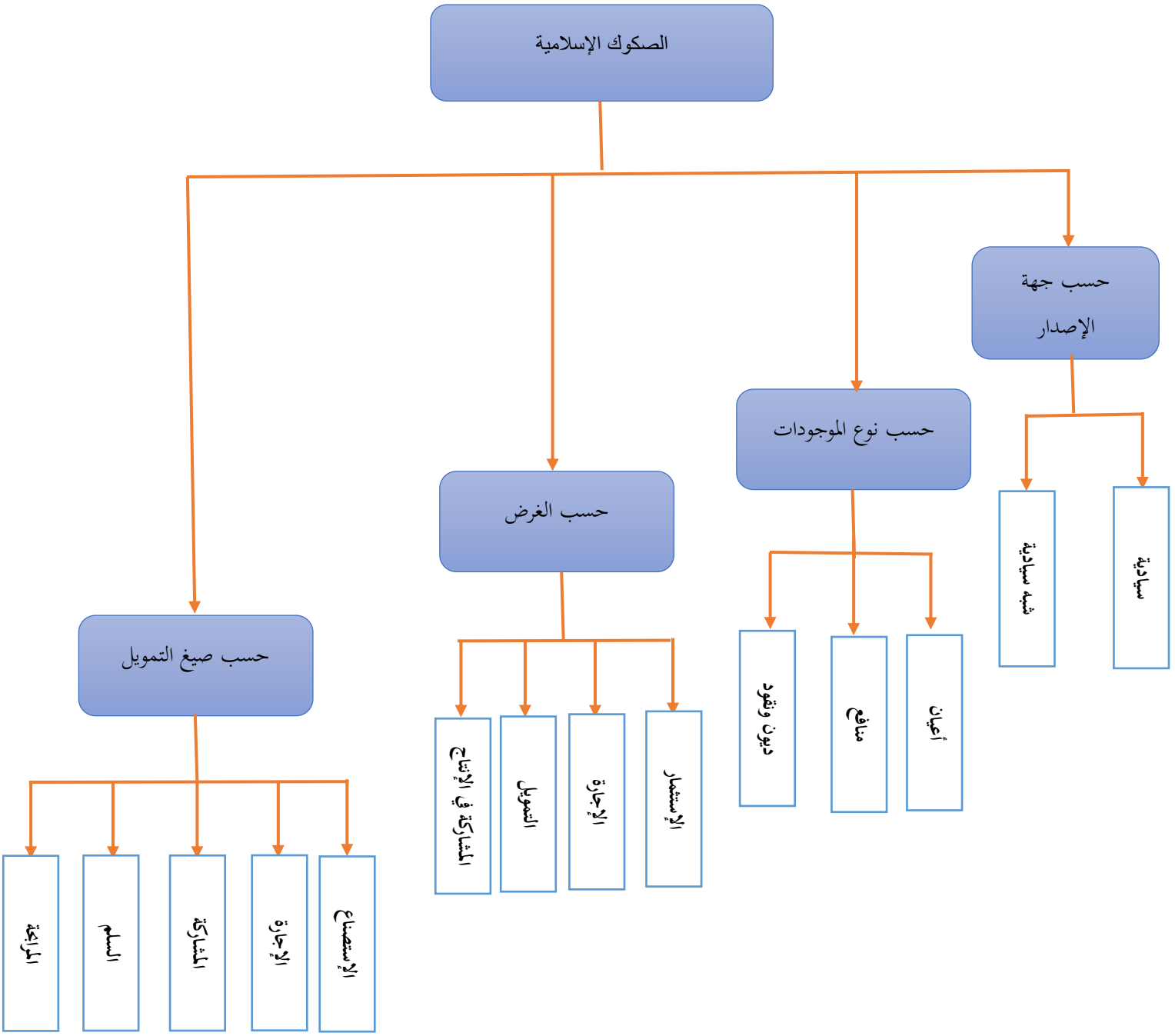

المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على جار الله عبد المنعم، مرجع سابق، ص133

ثالثا: مجالات تطبيق الصكوك الإسلامية وأهميتها الإقتصادية

تعددت المجالات التي إستخدمت فيها الصكوك الإسلامية ما جعلها تحظى بأهمية بالغة إقتصاديا، حيث ظهرت إستخداماتها في:

1. تحقيق التنمية المستدامة بإستخدام الصكوك الوقفية

وذلك من خلال : [1]

- تمويل المشاريع الصغيرة وإستغلال الثروات المحلية وزيادة الإنتاج وزيادة الدخول ومنه زيادة الإدخار والإستثمار؛
- إن توفير الحاجات الأساسية للفقراء من تعليم ومأوى وصحة يسهم في تطوير قدراتها وزيادة إنتاجيتها مما يحقق زيادة في كمية ونوعية العامل البشري، الذي يعد العامل الرئيسي في عملية التنمية الإقتصادية؛
- تساعد الصكوك الوقفية في إنشاء مشاريع إستثمارية يتم من خلالها توظيف عدد كبير من العمال؛
- المساهمة في زيادة الناتج المحلي الخام، من خلال القيم المضافة التي تحققها المشاريع التي تم إنشاؤها وتمويلها بصكوك الوقف؛
- يسهم الوقف في تنمية الإدخار ومحاربة الإكتناز من خلال توظيف الأموال في مشاريع خيرية إستثمارية.

2. الإستثمارات الداعمة للبيئة من خلال إستخدام الصكوك الخضراء:

أ. **الإستثمار في مشاريع التكنولوجيا الخضراء:** عن طريق تصاميم وإبداعات تقنيات حديثة تحافظ على البيئة ومصادرها الطبيعية بالإنتقال إلى إستخدام مواد غير خطرة في التصنيع، وقد لجأ الخبراء إلى تكنولوجيات تقلل من إستخدام الطاقة التي تتولد عنها طاقات حرارية ضائعة؛

ب. **الإستثمار في المشاريع ذات النفع العام:** وتتمثل في مشاريع إستثمارية تعود بالربح على الدولة أو على الأقل لا تحمل الخزينة العمومية أية أعباء كإقامة مشاريع سكنية على أراضيها، إقامة مشاريع صناعية أو زراعية أو إستيراد أو تصدير بحيث تصدر صكوكا متساوية القيمة، ثم تعلن عن إقامة هذا المشروع؛

ت. **الزراعة المستدامة:** لا بد من الإهتمام بمفهوم الإقتصاد الأخضر لتخضير القطاع الزراعي، ودعم سبل المعيشة في الريف ودمج سياسات الحد من الفقر في إستراتيجيات التنمية؛

[1] ربيعة بن زيد، عائشة بخالد، دور الصكوك الوقفية في تمويل التنمية المستدامة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012، ص215.

1. **إدارة المخلفات** : وهي عبارة عن إعادة تدوير المخلفات لإنتاج منتجات أخرى أقل جودة من المنتج الأصلي، وكذلك إعادة تدوير المخلفات الحيوية، حيث أن الإدارة الخضراء للمخلفات تعمل على إنشاء وظائف وتوفير فرص إستثمارية فريدة.[1]

2. **تطبيق الصكوك المالية الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة**:

تفتح الصكوك الإسلامية الباب على للمشاركة الشعبية الشاملة من قبل الأفراد لسد الإحتياجات التمويلية اللازمة لدعم الموازنة العامة، والتي تعبر عن البرنامج المالي المتوقع تنفيذه من قبل الحكومة لتحقيق أهدافها الإقتصادية وغير الإقتصادية، لذلك فهي تحتاج إلى أموال ضخمة لتنفيذ برامجها الإقتصادية وسد العجز القائم في موازنتها؛

فيمكن للدولة أن تصدر صكوك المشاركة لسد العجز في ميزانيتها العامة وإستثمار حصيلتها في المشاريع المدرة للدخل؛

كما يمكن تمويل العجز في الموازنة عن طريق إصدار الحكومة صكوك المضاربة في المشروعات المدرة للربح بحيث يتم تمويلها دون مشاركة أصحاب الأموال (مشترو الصكوك) في إتخاذ القرار الإستثماري والإداري للمشروع، بل تبقى الإدارة بيد السلطة الحكومية؛

ويمكن للحكومة أن تواجه العجز في موازنتها بإصدار صكوك الإجارة وكذلك الحال بالنسبة لصكوك القرض الحسن حيث يمكن للحكومة أن تستفيد منها في دعم عجز الموازنة.[2]

3. **دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق المالية الإسلامية**:

إن الإتجاه الحديث للتمويل الإسلامي بإستخدام الصكوك الإسلامية ساهم في تنشيط المعاملات المالية في الأسواق المالية وتوفير السيولة للمتعاملين فيها من مؤسسات مالية كالبنوك الإسلامية وشركات ودول كماليزيا وسنغافوة وبنغلادش وهيئات محلية ودولية، كما أدى تنوع الصكوك بين صكوك تمويلية وإستثمارية وأخرى هجينة ساهمت في تنشيط السوق المالية الإسلامية الدولية بمختلف أنواعها لتصبح بذلك معلما هاما ومقصدا للراغبين في التمويل والإستثمار الإسلامي، كما إكتسبت السوق

[1] سعيد لقوي، مصطفى بورنان، **الصكوك الإسلامية الخضراء واهميتها في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عمار ثليجي، المجلد 05، العدد 02، الاغواط، 2021، ص165-166

[2] سعيد لقوي، **تطبيق الصكوك المالية الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة**، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية المجلد 05، العدد 01، 2020، ص30

المالية الإسلامية الدولية قاعدة متينة وخبرة عالية في إصدار وتداول المنتجات المالية الإسلامية فهي تحتاج إلى تطويرها فيما يخص الصكوك الإسلامية طويلة الأجل التي تحقق عوائد أكبر ومنفعة أكثر للمتعاملين والسوق المالي والإقتصاد ككل. [1]

المطلب الثالث: تطبيقات صناديق الإستثمار الإسلامية:

تعتبر صناديق الإستثمار من الأساليب الحديثة للإستثمار الإسلامي، والتي تلعب بدورها دورا مهما في الجانب الإستثماري من جهة وتحقيق التنمية من جهة أخرى.

الفرع الأول: تعريف صناديق الإستثمار الإسلامية

تعرف صناديق الإستثمارية الإسلامية على أنها:

مصطلح صندوق الإستثمار الإسلامي يعني وعاء مشترك يسهم فيه المستثمرون بأموالهم الفائضة لغرض إستثمارها لكسب الأرباح الحلال بما يتفق تماما مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويجوز للمشتركين في الصندوق الحصول على وثيقة تثبت إشتراكهم وتؤهلهم للحصول على أرباح تناسب ما حققه الصندوق، يمكن أن تسمى هذه الوثائق شهادات، وحدات، أسهم ويمكن إعطاء أي إسم آخر مع مراعاة صحتها الشرعية.[2]

الفرع الثاني: أنواع صناديق الإستثمار الإسلامية

يمكن تصنيف صناديق الإستثمار الإسلامية حسب طبيعة العمل بها إلى:

أولا: صناديق الإستثمار بالإيجار: يقوم الصندوق بإمتلاك أصول مثل المعدات والسيارات والطائرات وغيرها ويقوم بتأجيرها والإستفادة من الإيرادات، أو التعامل مع هذه الأصول كالبيع التأجيري المنتهي بالتمليك؛

ثانيا: صناديق المرابحة: تقوم صناديق المرابحة على التمويل بالأجل بطريقة المرابحة وخاصة في أسواق السلع الدولية فيقوم الصندوق بشراء كمية من سلعة الحديد مثلا بالنقد، ثم بيعها إلى طرف ثالث (غير من إشتراها منه) بالأجل، ويكون الأجل قصيرا في

[1] عائشة بوبريمة، **أهمية الصكوك الإسلامية في تعزيز إصدارات السوق المالية الإسلامية الدولية**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، المجلد 34، العدد 01، قسنطينة، الجزائر، 2020، ص1533

[2] فتيحة كحلي، **تقييم أداء صناديق الاستثمار الإسلامية**، مذكرة الماجيستير، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2011، ص55

الغالب يتراوح بين شهر وستة أشهر ويستفيد من عمليات التمويل الشركات المتعاملة في أسواق السلع لتمويل المخزون، ومصافي البترول لتمويل حصولها على الخام وشركات المواد الأولية كالسكر ونحوه؛

ثالثا: صناديق الأسهم العادية: وتقوم بالإستثمار في أسهم الشركات التي يكون نشاطها مباحا لتحقق أرباحا من زيادة أسعار هذه الشركات؛

رابعا: صناديق رأس المال (المأمون): وهو صندوق حديث نسبي، وتقوم فكرة هذا الصندوق على الإستجابة لرغبات كثير من المستثمرين الذين يحبون الجمع من الأرباح العالية، والمخاطر المتدنية، حيث يقوم على عدة ضوابط وقواعد لتنظيم العمل فيه.[1]

الفرع الثالث: تطبيقات صناديق الإستثمار الإسلامية

تتمثل تطبيقات صناديق الإستثمار الإسلامية في:

أولا: تطبيق صناديق الإستثمار من أجل تحسين أداء البنوك

حيث تقوم البنوك بإستغلال صناديق الإستثمار الإسلامية من أجل تقديم صيغها لطالبي التمويل فنجد:[2]

1. **تطبيق عقد الإيجار من خلال صناديق الإستثمار الإسلامية:** تعتبر صناديق الإستثمار في أعمال التأجير من قبيل الإستثمارات ذات الأجل المتوسط، ويتضمن درجة معينة من المخاطر، نظرا لتأثره بتقلبات أسعار السوق في الأسواق العالمية والمخاطر الأخرى، الأمر الذي يجعل قيمة وحدات الصندوق وأرباحها متغيرة تبعا لذلك؛
2. **تطبيق عقد الإستصناع من خلال صناديق الإستثمار الإسلامية:** يدخل المصرف في عقود الإستصناع للصناديق وذلك في حالة رغبته بإنشاء مختلف الأنشطة التجارية والقيام بعمليات تمويلية أخرى؛
3. **تطبيق المرابحة من خلال صناديق الإستثمار الإسلامية:** تمثل الصناديق المتعاملة بهذه العقود نسبة ضئيلة في مجالات إستثمار الصناديق بالمصاريف الإسلامية وغير مستوعبة غالبا جميع عقود الصندوق حتى وأن كان أصل الصندوق لأجل

[1] نور الدين كروش، دقيش جمال، **دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تحسين أداء البنوك الإسلامية**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص4-5

[2] نور الدين كروش، دقيش جمال، **المرجع نفسه**، ص8-10

هذا، إلا أن التنظيم النظري لبعض المصارف الإسلامية ينص على كون هذا العقد شاغلا لإستثمارات صناديق كاملة ومسمى بها؛

ثانيا: تطبيق صناديق الإستثمار الإسلامي لدعم النمو الإقتصادي وتنشيط السوق المالي الإسلامي

تلعب صناديق الإستثمار الإسلامية دورا هاما سواء بالنسبة للمستثمرين أو الإقتصاد، فعملها الأساسي يكمن في حشد مدخرات صغار المستثمرين وقليلي الخبرة والمؤسسات في الإستثمار في سوق الأوراق المالية، فيتولى الصندوق بدوره في إستغلال هذه الأموال في مشاريع وأشطة لا تخالف الأحكام الشرعية، فصناديق الإستثمار الإسلامية تمثل إحدى قنوات تحويل مدخرات الأفراد من أموال معطلة، تساهم في رفع مستوى الإستثمارات المتاحة في الإقتصاد؛ [1]

تكمن أهمية صناديق الإستثمار الإسلامية بالنسبة للسوق المالية الإسلامية كونها تسهل نقل المدخرات من دول الفائض إلى دول العجز، ويحكم كافة معاملاتها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.[2]

ثالثا: تطبيق صناديق الإستثمار الإسلامية لتدعيم نشاط الصناعة المالية الإسلامية

صناديق الإستثمار الإسلامية لديها القدرة على تعزيز نشاط الصناعة المالية الإسلامية من خلال الدور الذي تلعبه في إحداث نوع من الترابط مع القطاعات الأخرى، فالصناديق الإستثمارية الإسلامية تجذب المدخرات غير الفاعلة وتعيد توظيفها في النشاط الإقتصادي والتي يمكن لها أن تسهم في إستثمارات حقيقية تلبي حاجات الإقتصاد، وتعد صناديق الإستثمار من أهم ركائز الصناعة المالية الإسلامية كونها توفر مجموعة من الخدمات تعود بالنفع على المستثمرين، والقطاع المصرفي والإقتصاد ككل.[3]

---

[1] بوسطة بختة، بلجيلالي فتيحة، **دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي**، revue algérienne d'économie et gestion، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 17، العدد 01، الجزائر، 2023، ص 24

[2] بوسطة بختة، بلجيلالي فتيحة، **المرجع نفسه**، ص36

[3] فاطمة الزهراء فنازي، **تقييم قدرة صناديق الاستثمار الإسلامية على تعزيز نشاط الصناعة المالية الإسلامية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة ام البواقي، المجلد 06، العدد 03، الجزائر، 2019، ص379

خلاصة الفصل:

مما سبق يمكننا إستخلاص الأهمية الجوهرية للتمويل الإسلامي والمجالات الواسعة التي مسها حيث يمثل هذا الأخير إستخدام كل الطاقات الإنتاجية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية لهدف تحقيق الأرباح وبالتالي تحقيق النمو الإقتصادي، بإستخدام مختلف أساليب التمويل الإسلامية والتي تراعي كل إحتياجات المستثمرين وذلك لتعددها وشمولها، ومما سبق ذكره توصلنا إلى أن البنوك والمؤسسات الإسلامية حديثا إهتمت بتكييف الأساليب التمويلية ودعم إنتشارها أكثر بوضع حلول تمويلية جديدة تدعم الإقتصاد الإسلامي.

إختلاف الصيغ التمويلية في النهج الإسلامي تجعل من الحياة الإقتصادية أكثر إنتعاشا وذلك لتعدد تمويل مجالات المشاريع الإستثمارية، وإهتمام العالم اليوم بمفهوم الإستدامة أصبح أمرا لا بد منه، لأجل هذا وللتعرف أكثر على مفهوم المشاريع الإستثمارية ومعنى الإستدامة وكذلك المعنى الجوهري للإستدامة وفق المنظور الإسلامي سنعرض الفصل الثاني من هذه الدراسة فيما يلي.

الفصل الثاني:

مدخل مفاهيمي للمشروعات الإستثمارية المستدامة بالإشارة إلى المنظور الإسلامي

الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي للمشروعات الاستثمارية المستدامة بالإشارة الى المنظور الإسلامي

تمهيد

تعتبر الحياة الإقتصادية نظاما ديناميكيا يتأثر بمجموعة من العوامل، حيث تشكل المشاريع الإستثمارية أحد المحاور الأساسية في هذا النظام، إذ تسهم بصورة مباشرة في تشكيله، ورغم تنوع هذه المشاريع من حيث الأهداف والوسائل، إلا أن العديد منها يغفل عن تضمين الأبعاد البيئية والإجتماعية، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى بروز إختلالات إقتصادية وإجتماعية كالفقر والبطالة؛

وفي ظل هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى تبني مقاربات أكثر شمولا تأخذ بعين الإعتبار الجوانب البيئية والإجتماعية إلى جانب البعد الإقتصادي، ويعد الإقتصاد الإسلامي إطارا متكاملا يمكن من خلاله تحقيق هذا التوازن، وذلك من خلال آليات تمويل متوافقة مبادئ الشريعة الإسلامية في العدالة والتنمية؛

وبناءا عليه، يتناول هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المشروعات الإستثمارية

المبحث الثاني: مفهوم إستدامة المشروعات الإستثمارية

المبحث الثالث: المشاريع الإستثمارية وفق المنظور الإسلامي واستدامتها.

الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي للمشروعات الاستثمارية المستدامة بالإشارة الى المنظور الإسلامي

المبحث الأول: ماهية المشروعات الإستثمارية

من أجل التعرف على المشاريع الإستثمارية أكثر وإبراز دورها الإقتصادي الذي تلعبه يجب التطرق إلى تعريفها في المطلب الأول، خصائصها في المطلب لثاني، أما في المطلب الثالث فسنتعرف على مراحلها ثم أهميتها في المطلب الرابع.

المطلب الأول: تعريف المشروعات الإستثمارية

بهدف التعرف الدقيق لمفهوم المشروعات الإستثمارية لا بد أن نشير إلى تعريف كل من (المشروع- الإستثمار).

1. تعريف المشروع:

أ. **لغة:** إسم المفعول من شرع، جمعه: مشروعات ومشاريع عمل مسوغ، أي ما سوغه الشرع.[1]

ب. **اصطلاحا:** المشروع عبارة عن مجموعة من العمليات أو النشاطات تربطها علاقات محددة ومعروفة تنفذ بزمن محدد بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف.[2]

2. تعريف الإستثمار:

أ. **لغة:** الثاء والميم والراء أصل واحد، وهو شيء يتولد عن شيء متجمعا، ثم يحمل عليه غيره إستعارة، فالثمر معروف. يقال ثمرة وثمر وثمار وثمر، وثمر الرجل ماله، أحسن القيام عليه.[3]

ب. **اصطلاحا:** عملية ضرورية تتطلب تدخلا فعالا وتنشيطا لأحد المتعاملين الإقتصاديين من أجل رأس المال بمعنى ثروة المستثمر.[4]

ويعرف على أنه: الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة إلى رأس المال.[5]

---

[1] الموقع الإلكتروني: **المعاني، معجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي** https://www.almaany. Com / 18/03/2025/22.45

[2] روان محمد الحديدي، **مفاهيم إدارة المشاريع وأهدافها**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 25، 2020، ص578

[3] ابن فارس احمد بن فارس زكرياء، **معجم مقاييس اللغة**، دار الفكر، 2007، ص388

[4] فاروق خلف، المكي دراجي، **الإطار القانوني للاستثمار ودوره في تنمية الاقتصاد الوطني**، مجلة الحقوق والحريات، العدد 03، جامعة محمد خيضر، قسم الحقوق، بسكرة، ص267

[5] طلال كداوي، **تقييم القرارات الإستثمارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص3

3. تعريف المشروعات الإستثمارية

المشروعات الإستثمارية: هي إقتراحات بتخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر ليتستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة أو توسيعها بهدف الحصول على منفعة إضافية من تشغيلها في المستقبل خلال فترة زمنية.[1]

وتعرف على أنها: إستخدام بعض الموارد الإقتصادية بطريقة معينة ولفترة معينة للوصول إلى أهداف معينة شرط أن تزيد إيرادات هذه المشاريع عن تكاليف إنشائها وتشغيلها. [2]

المطلب الثاني: خصائص المشروعات الإستثمارية وعوامل نجاحها

تتميز المشروعات الإستثمارية بعدة خصائص سنقوم بتوضيحها فيما يلي، وترتكز أيضا على عدة عوامل تساهم في تحقيق أهدافها.

أولا: خصائص المشروعات الإستثمارية:

تتمثل خصائص المشروع الإستثماري فيما يلي:

- **الغرض:** وهو أساس إنشاء المشروع، حيث يمثل المراد والهدف ونقطة الإنطلاق لأي مشروع إستثماري؛
- **دورة الحياة:** يمكن إعتبار المشروع كائن عضوي له دورة حياة، حيث تبدأ ببطئ تم تتزايد فيه الأنشطة والعمليات حتى تصل إلى الذروة، ومن ثم تنخفض إلى غاية الإنتهاء بإكتمال المشروع الإستثماري؛
- **الإنفرادية:** يتميز المشروع بخصائص فريدة ومختلفة تميزه عن باقي المشاريع الأخرى؛
- **الصراع:** أو التنافسية بين المشاريع بالعرض المحدود من الموارد البشرية والمالية والطبيعية المتاحة مع تعدد الأطراف المهتمة به من جهة أخرى؛

---

[1] معاريف محمد، طاوش قندوسي، **واقع آليات تمويل المشاريع الإستثمارية بالجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة سعيدة، ص41

[2] عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **دراسة جدوى وتقييم المشروعات**، دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2004، ص13

- **التداخلات:** يواجه كل مشروع تداخلات مستمرة مع الأقسام الوظيفية للمشروع كالتسويق، التمويل، التصنيع ، وبجانب آخر نشوء علاقات ترابط وتداخل مع مشاريع أخرى.[1]

ثانيا: عوامل نجاح المشروعات الإستثمارية

من أجل نجاح أي مشروع إستثماري لا بد أن تتوفر عدة عوامل وهي:[2]

1. تحديد أهداف المشروع ونتائجه وأرباحه، وهذا ما يتحدد في المراحل الأولى من إختيار المشروع الإستثماري حيث يتم تحديد الغاية منه والنتائج التي سيحققها مستقبلا ودراسة الإرادات التي ستعود بعد تطبيقه؛
2. تعيين كفيل وإلتزامه بدعم المشروع وتأييده، حيث يمكن إعتبار الكفيل هنا مؤسسات مالية أو أشخاص إعتباريين يمكن اللجوء إليهم من أجل دعم المشروع والسهر على تنفيذه وإيجاد الحلول الفورية في حالة وجود مشكل خلال دورة حياة المشروع وهذا عامل مهم من أجل إتمام المشروع؛
3. يتم تشكيل فريق مناسب واستخدام المهام المناسبة، وهذا ما يندرج تحت إطار التنظيم الدقيق وتوجيه الخبرات والإمكانيات من أجل الإستغلال الأمثل لها وتحقيق أفضل فعالية وهذا ما يعود بالإيجاب على نتائج المشروع الإستثماري لاحقا؛
4. يتم وضع جدول زمني دقيق مع مراعاة تحديثه، حيث يمثل الإتزام الزمني بتطبيق مراحل المشروع الإستثماري وإيجاد الخطط البديلة في حالة إلتماس وجود حدث معين سواء إجتماعي أو اقتصادي أو مالي ....، يمكن أن يؤثر على سيرورة تطبيق المشروع وإيجاد البدائل ووضع تحديث للجدول الزمني المناسب للمشروع؛
5. وضع تدابير إعادة التقارير وإقامة علاقات إتصال والتأكد من سير العمل، وتندرج هذه العملية ضمن عملية الرقابة على المشروع بحيث يتم التركيز على وضع التدابير المناسبة وتفعيل الإتصالات التي تساعد في دعم المشروع وتطبيقه ضمن الخطة المتفق عليها.

[1] اوسرير منور، بن حاج جيلالي، مغرارة فنحية، **دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 07، ص331

[2] بن شاعة وليد، علماوي احمد، بن وذينة بوحقص، **دراسة الجدوى الاقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الاستثمارية**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2020، ص139-140

الشكل 06: معايير نجاح المشروع الإستثماري

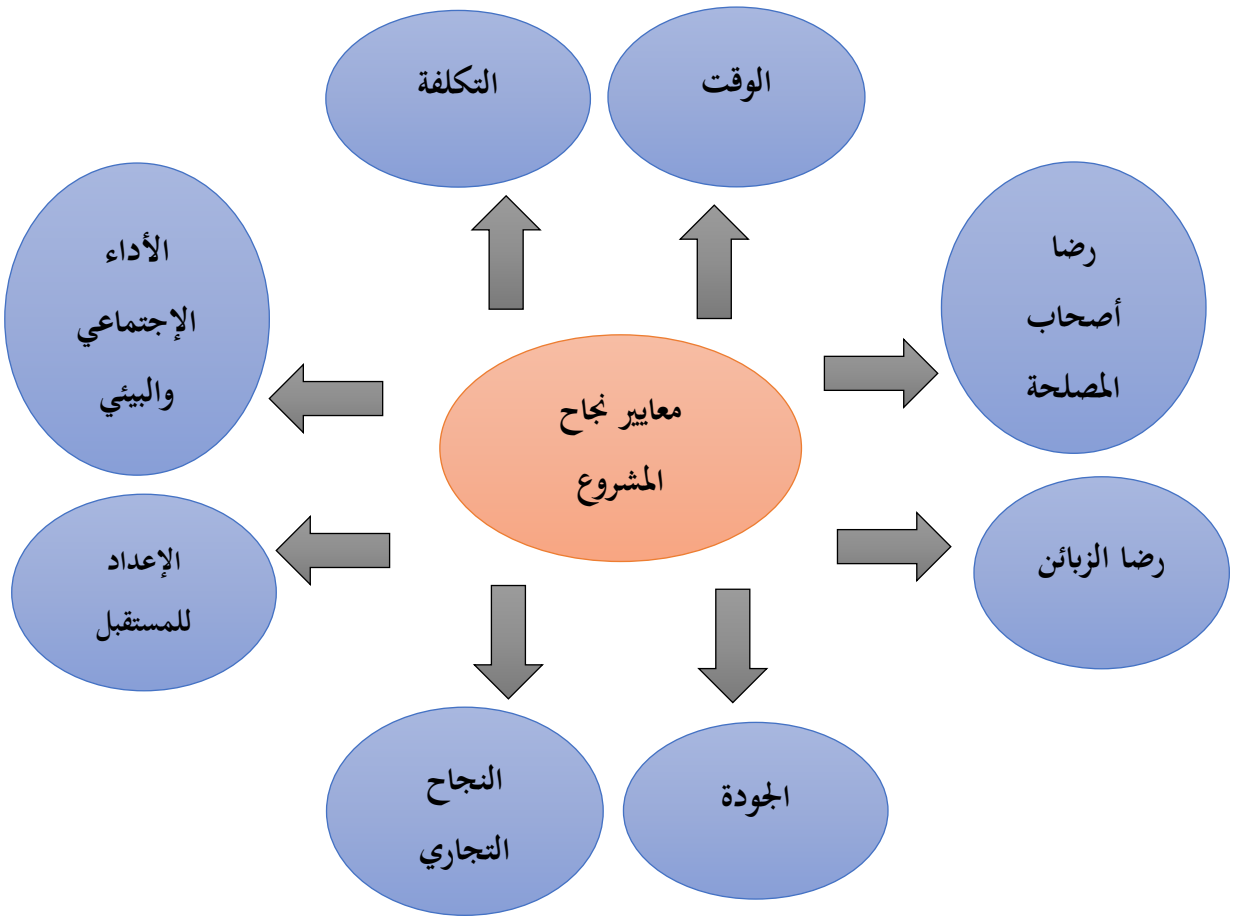

المصدر: عليلي أمين، دياب زقاي، ممارسات إدارة الموارد البشرية ونجاح المشروع، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 01، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2019، ص11

المطلب الثالث: مراحل المشروعات الإستثمارية

يمر المشروع الإستثماري على عدة مراحل من بداية القرار الإستثماري إلى نهايته، يمكن تقسيمها إلى:

الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي للمشروعات الاستثمارية المستدامة بالإشارة الى المنظور الإسلامي

أولا: مرحلة ما قبل الإستثمار

وهي المرحلة التي تبرز مدى الحاجة إلى هذا المشروع الإستثماري حيث يتم في هذه المرحلة إتخاذ القرار حول إنشاء هذا المشروع الإستثماري أو إلغائه، ومن ثم تحديد الأهداف التالية والمتمثلة في:[1]

- تحديد أهمية المشروع فيما يتعلق بإمكانية مساهمته في توفير سلعة معينة أو إضافة منتج جديد للسوق؛
- تحديد أهمية هذا المشروع من حيث مدى إرتباطه بمشروعات خطة التنمية للدولة، ومساهمته في حل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية؛
- بيان المخصصات المطلوبة لتمويل هذا المشروع سواء أكانت محلية أو أجنبية أو ذاتية؛
- تصور واضح حول إمكانية تحقيق أرباح مادية ومكاسب معنوية.

ثانيا: مرحلة الإستثمار

وهي مرحلة تنفيذ المشروع وتبدأ بالإنتهاء من المرحلة الأولى ما حالة ما إذا تم إتخاذ القرار بالإستثمار وتشمل ما يلي:[2]

- التصميمات الهندسية للمشروع؛
- طرح العطاءات، التفاوض، التعاقد؛
- الإنشاء بما فيها تركيب المعدات؛
- التدريب؛
- التجارب وبدء التشغيل.

ثالثا: مرحلة التشغيل:

ويتم في هذه المرحلة دراسة المشاكل التي قد تظهر عند بدء تشغيل المشروع مثل: مشاكل تشغيل الآلات والمعدات الإنتاجية والأداء والجودة وحوادث العمل وإستخدام التقنية الحديثة إلى جانب مشاكل نقص الخبرة الفنية والإدارية والمشاكل المرتبطة بتكلفة الإنتاج والتشغيل والإيرادات ومن خلال وضع خطط تصحيحية أو خطط بديلة أو الإستعانة بالخبرات

[1] بسام حسين بني عطا، **الجدوى الاقتصادية للمشروعات**، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص19

[2] عبد العزيز السيد مصطفى، **دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية**، القاهرة، 2012، ص7

والكفاءات، وكلما تم التخلص على هذه المشاكل كلما كان الإنجاز والأداء والإنتاجية أقرب إلى الخطط والأهداف الموضوعة. [1]

الشكل 07: مراحل المشروعات الإستثمارية

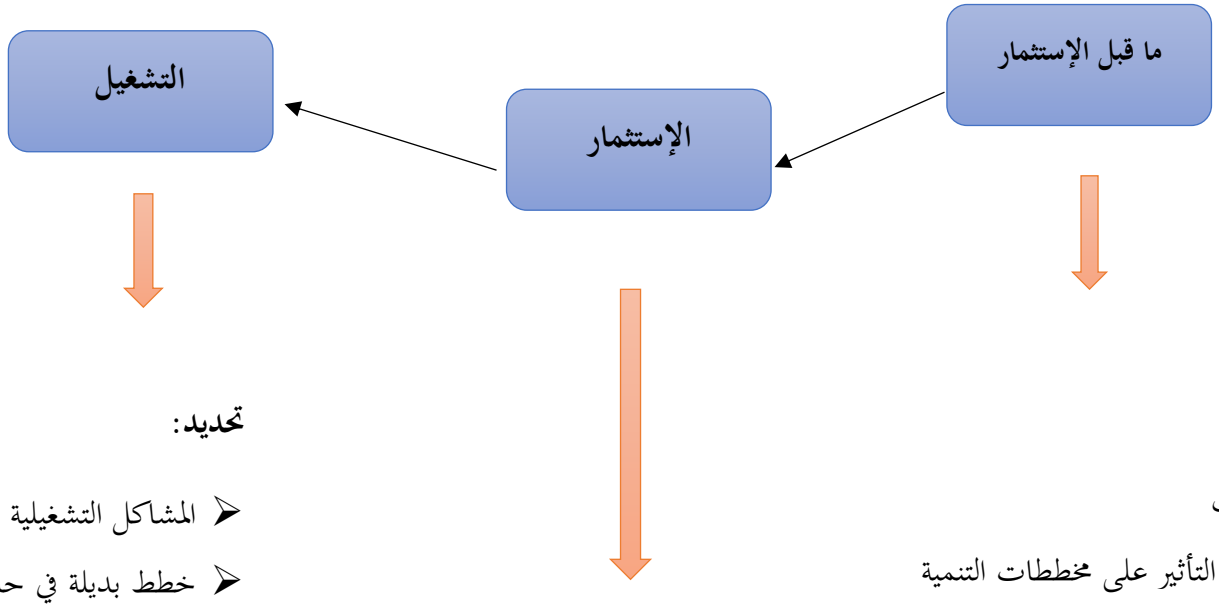

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على المراجع السابقة

[1] بسام حسين بني عطا، **مرجع سابق**، ص22

الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي للمشروعات الاستثمارية المستدامة بالإشارة الى المنظور الإسلامي

المطلب الرابع: أهمية المشروعات الإستثمارية

تعبر المشاريع الإستثمارية عن الإقتصاد الوطني لأي بلد فهي دعامة أساسية للنمو والتنمية، ولها تأثير على الجانب الإجتماعي كذلك، حيث يمكن حصر أهميتها في الجانبين بحيث:

- تساهم المشاريع الإستثمارية في خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل، وهذا ما يقلل من نسبة البطالة؛
- للمشروعات بأنواعها دور محوري في الإنتاج والتشغيل وإدارة الدخل والإبتكار والتقدم التكنولوجي وبالتالي تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، حيث أنها تلعب دور كبير في تخفيض معدلات البطالة وتوفير فرص العمل واستغلال موارد البلد من مواد خام ورأس المال البشري والتحفيز على الإنتاج وزيادة معدلات الإنتاجية؛ [1]
- تلعب المشروعات الإستثمارية باختلاف مجالاتها ودائرة تطبيقها دور كبير وفعال في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، فهي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير؛ [2]
- تسهم في زيادة إيرادات الحكومة من الضرائب وبالتالي تعمل على خفض العجز المالي في الموازنة العامة للدولة والذي ينتج عنه زيادة معدلات الإنفاق الحكومي؛
- تشارك المشروعات الإستثمارية في دعم المؤسسات الإجتماعية والأهلية وبالتالي تعمل على تطوير وتقدم وإزدهار الإقتصاد القومي للدولة .[3]

[1] محمد سويكر، سعيداني سميرة، حاتم النعاس، **أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة في ليبيا**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 29، 2022، ص159

[2] عادل الكاسح انبية، زينب عبد السلام، **أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة الى تجارب بعض الدول**، العدد 02 ،2020، ص130-131

[3] امين أبو عيشة، **المشروعات الاستثمارية الأهمية الاقتصادية**، جريدة العرب الاقتصادية الدولية،2012

الجدول رقم04: الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للمشروعات الإستثمارية

الأهمية الاقتصادية	الأهمية الإجتماعية
زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفعالية، وزيادة الدخل الوطني	تحقيق التنمية الإجتماعية لمواكبة التطورات المختلفة في مختلف المجالات
فعالية المشاريع وتأثيرها على الإستخدام الكفؤ والأعلى لعوامل الإنتاج	ترسيخ مبادئ العمل الجماعي بإعتبار المشروع مجهود جماعي بين مختلف العاملين في الداخل وتحقيق التفاعل بين أفراد المجتمع
توفير فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة ، لما لها من تأثيرات سلبية	تحقيق الإستقرار الإجتماعي بتوفير حاجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على المراجع السابقة

الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي للمشروعات الاستثمارية المستدامة بالإشارة الى المنظور الإسلامي

المبحث الثاني: مفهوم إستدامة المشروعات الإستثمارية

إن تنوع المشروعات الإستثمارية خلف الكثير من المشاكل خاصة البيئية، لذلك أولى العالم أهمية للإستدامة ودورها وندد بضرورتها، ومن أجل التعمق أكثر للتعرف على ما تم ذكره سنتناول في هذا المبحث، تعريف المشروع الإستثماري المستدام في المطلب الأول وأبعاد إستدامة المشاريع الإستثمارية في المطلب الثاني، مبادئ إستدامة المشروعات الإستثمارية ومتطلبات الأداء المستدام في المطلب الثالث وفي المطلب الرابع سنتعرف على دور المشاريع الإستثمارية المستدامة.

المطلب الأول: تعريف المشروع الإستثماري المستدام

فيما يلي سنتعرف على كل من تعريف الإستدامة، ثم المشروع الإستثماري المستدام.

أولا: تعريف الإستدامة

1. **لغة:** تعرف الإستدامة في اللغة على أنها: دام الشيئ، يدوم ويدام، دواما ديمومة، ويقال: أدام الشيئ جعله دائما. [1]
2. **اصطلاحا:** يعود أصل الإستدامة إلى علم الإيكولوجي، حيث تعبر الإستدامة عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة لديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها؛[2]

وتعرف أيضا على أنها: تزويد الأجيال القادمة بحجم من الفرص بقدر يماثل أو أكثر مما تم تزويد الأجيال الحالية به.[3]

ثانيا: المشروع الإستثماري المستدام

يعبر المشروع الإستثماري المستدام عن: تلك الإستثمارات الإنتاجية والخدمية المرتبطة بالبيئة والتي تهدف إلى توفير منتجات نظيفة (المنتجات الخضراء) التي لا تضر بها، كما تشمل المشاريع الوقائية لتجنب حدوث تلوث بالبيئة أو تدهور أو نضوب في مواردها.

---

[1] إسماعيل بن حمادة الجوهري أبو نصر، **معجم الصحاح**، دار الحديث، 2011، ص395

[2] العربي حجام، سميحة طري، **التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، المجلد 06، العدد 02، 2019، ص124

[3] محمد محمود عبد الله يوسف، **مدخل جديد لتحقيق الاستدامة الاقتصادية للمجتمعات والمشروعات**، المجلة الاكاديمية للأبحاث وللنشر العلمي، الإصدار 18، 2020، ص94

ويمكن تمييز هذه المشاريع عن الإستثمارات الأخرى بأنها تراعي أبعاد التنمية المستدامة كركيزة أساسية لقيامها.

كما تعرف أيضا على أنها: تلك المشاريع التي تساهم في التنمية الإقتصادية بالموازاة مع الحفاظ على البيئة والعمل مع المستخدمين والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف.[1]

من خلال ما تم التطرق إليه من مفاهيم حول معنى إستدامة المشروع الإستثماري، يمكننا القول أن: المشروع الإستثماري المستدام هو كل نشاط إقتصادي بيئي وإجتماعي يهدف إلى تحقيق الإستثمارات الإنتاجية دون إلحاق الضرر بالبيئة على المدى الطويل.

المطلب الثاني: أبعاد إستدامة المشاريع الإستثمارية

أبعاد تحقيق الإستدامة أربع، متمثلة في:

أولا: البعد الإقتصادي

النظام الإقتصادي المستدام هو نظام يمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر مع المحافظة على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الإقتصادي ما بين الناتج العام والدين.[2]

ويتم الإعتماد على الإقتصاد في تحقيق إستدامة المشاريع الإستثمارية من خلال:

- الإعتماد على الأدوات الإقتصادية في المحافظة على البيئة كفرض الرسوم على الضرائب والمنشآت التي تتسبب في تلويث البيئة؛
- ترقية الإنتاج وتشجيع مبادرات المؤسسات في مجال البيئة بتوظيف نظام الإدارة البيئية وإتخاذ إجراءات لتخفيض التلوث، مما ينتج عنه تقوية دور التجارة والصناعة؛
- تقديم القروض التي من شأنها دمج الجانب البيئي في سياستها ومشاريعها؛

[1] بن زغدة حبيبة، **دراسة الجدوى البيئية والاقتصادية للمشاريع الاستثمارية المستدامة**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة جيجل، المجلد 01، العدد 02، 2016، ص68

[2] زبير محمد، **دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية ودورها في تحقيق الامن البيئي والتنمية المحلية المستدامة**، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة الجيلالي بونعامة، المجلد 02، العدد 01، خميس مليانة، 2019، ص55

- الإعتماد على التكنولوجيا النظيفة والإستهلاك الأخضر وغيرهما من الإجراءات من أجل تغيير أنماط الإنتاج والإستهلاك وجعلها أكثر إستدامة.[1]

ثانيا: البعد البيئي

حيث يمكن للبعد البيئي للإستدامة أن يؤثر على المشاريع الإستثمارية من خلال: [2]

- حماية الموارد الطبيعية: وهذا بأن يكون المشروع الإستثماري لا يشكل خطرا إبتداءا من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية الثروة السمكية؛
- حماية المناخ من الإحتباس الحراري: وهذا بعدم إجراء تغيير كبير في البيئة الحاضنة للمشروع الإستثماري بما يؤثر بالسلب على النشاط البيئي، سواء على المناخ أو تغير أنماط سقوط الأمطار.....؛

ثالثا: البعد الإجتماعي

ويعتبر الجانب الإجتماعي ضروريا لتحقيق الإستدامة من خلال:

- البعد الإجتماعي أو ما يسمى بالبعد البشري، حيث يجب أن يصبح المشروع الإستثماري وسيلة لتحقيق النمو الإجتماعي وضرورة إختيار الإنصاف للأجيال، فيتوجب على الأجيال الحالية إختيار النمو وفقا لما يخدم الأجيال القادمة؛[3]
- يركز البعد الإجتماعي على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية، فيشترط في المشروع الإستثماري المختار أن يكون مهتما بالعدالة الإجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الإجتماعية إلى جميع المحتاجين لها وضمان عنصر الديمقراطية.[4]

---

[1] امينة نغموشي، **دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة 8ماي 1945، 2023/2022، ص50

[2] عبد القادر عوينان، **تحليل الاثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، تخصص نقود مالية وبنوك، 2008، ص49

[3] منى منصوري، **واقع وافاق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة 20اوت 1955، تخصص اقتصاد التنمية المستدامة، 2020/2019، ص31

[4] العربي حجام، سميحة طري، **التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية في المفهوم والمعوقات**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 02، 2019، ص131

رابعا: البعد التكنولوجي

- إن الإفتقار للجانب التكنولوجي قد يؤثر على تحقيق المشروع الإستثماري لهذا البعد ، حيث يجب إستخدام تقنيات صديقة للبيئة ومتطورة في المرافق الصناعية فإنتشار التلوث البيئي يكون نتيجة إفتقار محيط المشروع للرقابة لأن التلوث لا مفر منه من نتائج النشاط؛[1]
- إستخام التكنولوجيا النظيفة في المرافق الصناعية المحلية ، للتخلص التدريجي من المواد المضرة للبيئة، وذلك بالإعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض نصوص قانونية، والقيام بالحملات التوعوية للحد من إنبعاث الغازات.[2]

الشكل 08: أبعاد إستدامة مشروع إستثماري

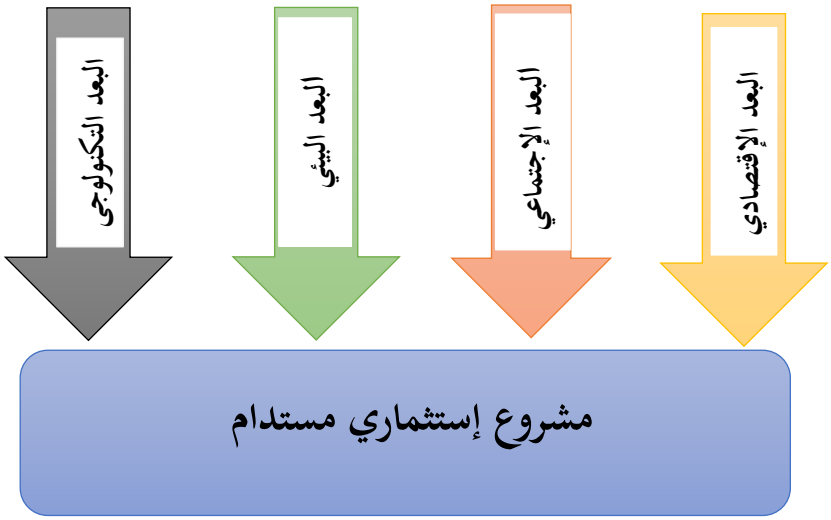

المصدر: إعداد الطالبة

[1] مصطفى يوسف كافي، **السياحة البيئية المستدامة تحدياتها وافاقها المستقبلية**، دار مؤسسة رسلان، دمشق، 2014، ص82

[2] زبير محمد، **مرجع سابق**، ص55-56

الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي للمشروعات الاستثمارية المستدامة بالإشارة الى المنظور الإسلامي

المطلب الثالث: مبادئ إستدامة المشروعات الإستثمارية ومتطلبات الأداء المستدام

هناك عدة مبادئ يمكن الإعتماد عليها لتصنيف المشروع إلى مشروع إستثماري مستدام والتي تجعله أكثر إستدامة عند شمول المشروع لها، وكذلك متطلبات لا بد أن تتوفر ليتحقق الأداء المستدام، ونذكر أهمها:

الفرع الأول: مبادئ إستدامة المشروعات الإستثمارية

تتمثل المبادئ الأساسية لإستدامة المشروعات الإستثمارية فيما يلي:

أولا: تحديد الأولويات

- إختيار القضايا ذات الأولوية عن غيرها في إختيار المشاريع الإستثمارية ووضع إستراتيجيات وخطط تعنى بمعالجتها وإيجاد حلول جذرية لها؛

ثانيا: الإقتصاد في إستخدام الموارد

- من أبرز المبادئ التي تعتمد عليها الإستدامة، ويتم إعتماد هذا المبدأ في كل مقترحات ومخرجات المشروع، أي ترشيد الإستغلال وتأطير الإستعمال؛[1]

ثالثا: إدماج البيئة من البداية

- أصبحت العناية بالجانب البيئي أساس إختيار نوع المشروع وذلك في مشروعات التنمية بصفة عامة: ومشروعات التراث العمراني بصفة خاصة؛

رابعا: أساسيات الإنتاج النظيف

- هو إتباع المؤسسات والشركات لسياسات الإنتاج النظيف بإختيار مشروعات ذات إنتاجية صديقة للبيئة؛[2]

---

[1] فراس بن ساسي، **التنمية المستدامة في السنة النبوية**، مذكرة ماجستير، المعهد العالي للحضارة الإسلامية، جامعة الزيتونة، تونس، 2018، ص14

[2] محمد محمود عبد الله يوسف، **مدخل جديد لتحقيق الاستدامة الاقتصادية للمجتمعات والمشروعات**، المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار 18، 2020، ص98

خامسا: الشراكات

- يجب إنشاء شراكات من أجل تحقيق الإستدامة في المشروعات فمن غير المنطقي قدرة جهة أو مؤسسة واحدة تحقيق أبعاد الإستدامة السابق ذكرها؛

سادسا: تكامل الأعمال

- إذ لا يمكن تحقيق الإستدامة في مشروع إستثماري ما دون التطرق إلى الجوانب المختلفة من مسألة ما، وذلك بتحليل السياسات والإستراتيجيات والخطط ... [1]

الفرع الثاني: متطلبات الأداء المستدام

من أجل ضمان الأداء المستدام لا بد أن يتوفر المشروع الإستثماري على ما يلي:

أولا: الشفافية

أي الإفصاح في التقارير والقوائم المالية عن الآثار الإجتماعية والبيئية والإقتصادية إفصاحا دقيقا عن الأداء الإقتصادي والإجتماعي ويشمل ذلك الكشف عن الأهداف والإستراتيجيات والمؤشرات الرئيسية للأداء، بالإضافة إلى مختلف المخاطر المتعلقة بالإستدامة، وتهدف لبناء الثقة، وتسهم في إتخاذ قرارات مستنيرة من قبل الأطراف المعنية، كما أنها تشجع المنظمة على تحسين أدائها؛

ثانيا: الأفراد

أي معاملة الأفراد والموظفين بإحترام؛ وتعتبر إدارة مستدامة للموارد البشرية تركز على حقوق ورفاهية الموظفين، ويشمل ذلك توفير بيئة عمل آمنة وصحية وضمان تكافؤ الفرص، والإستثمار في تطوير مهارات الموظفين، لزيادة الإنتاجية والولاء؛

[1] حاج محمد زحافي عبد الله، مادي محمد إبراهيم، **فهم معيار التنمية الاقتصادية ضمن السياحة من اجل تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر**، revue des réformes économique et intégration en économie mondiale، المجلد 13، العدد 26، الجزائر،2018، ص4

ثالثا: سلسلة التوريد

التأكد من إحترام سلسلة التوريد والمشاركون في المشروع للمعايير والمبادئ الخاصة بالمشروع، وتمثل سلسلة التوريد إدارة الأثار البيئية والإجتماعية والإقتصادية لسلسلة قيمة المنظمة بأكملها بدءا من الحصول على المواد الخام وصولا إلى توزيع المنتجات والتخلص منها، ويشمل ذلك التعاون مع الموردين لضمان تبني ممارسات مستدامة وتعزيز الشفافية والمساءلة في جميع مراحلها، وتقييم المخاطر في سلسلة التوريد وتكمن أهميته في الحد من المخاطر البيئية والإجتماعية التي تقع خارج العمليات المباشرة للمنظمة وتحسين الأداء العام للإستدامة؛

رابعا: الإبتكار

عن طريق الإستثمار في تطوير المنتجات والخدمات التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة ذات كفاءة وفعالية على المدى الطويل؛ ويعبر الإبتكار عن تطوير حلول جديدة ومحسنة للمنتجات والخدمات والعمليات التجارية التي تقلل من الآثار البيئية السلبية وتعزز الفوائد الإجتماعية والإقتصادية وتطوير تقنيات أنظف، وتحسين كفاءة إستخدام الموارد، وتكمن أهميته في كونه محركا للإنتقال نحو إقتصاد أكثر إستدامة وخلق ميزات تنافسية جديدة وفتح أسواق جديدة، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

خامسا: الإستراتيجية

حيث ينبغي ان يكون هناك تكامل بين الابعاد البيئية والإجتماعية والإقتصادية طويلة الأجل داخل إستراتيجية المشروع، والإستراتيجية تمثل دمج مبادئ الإستدامة في صميم إستراتيجية المنظمة وأهدافها طويلة الأجل، ويتضمن ذلك تحديد أولويات الإستدامة ذات الصلة بنشاط المنظمة، ووضع أهداف قابلة لتحقيقها وهذا لضمان أن تصبح الإستدامة جزءا أساسيا من هوية المنظمة وعملياتها، وتوفير إطار واضح لتوجيه جهود الإستدامة، و تحقيق تأثير مستدام حقيقي على المدى الطويل.[1]

المطلب الرابع: دور المشروعات الإستثمارية المستدامة

يشكل الدور الذي تلعبه المشاريع الإستثمارية المستدامة موضوعا مهما لتعدد مجالات وتطبيق هذه المشروعات وأنواعها حيث يمكن حصر دورها في:

[1] بن زغدة حبيبة، **مرجع سابق**، ص68

الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي للمشروعات الاستثمارية المستدامة بالإشارة الى المنظور الإسلامي

- توضح الدراسات أن أبعاد إستدامة المشاريع الإستثمارية تظهر في صورة أبعاد الإستدامة البيئية المرتبطة بأداء الإستدامة الإقتصادية والإجتماعية، وأن هذا المفهوم الشمولي يتطلب من المشروعات أن تركز في أنشطتها على الجمع بين معايير بيئية للحفاظ على الموارد الطبيعية؛
- تتركز الإستدامة للمشروعات في الحفاظ على أحداث تأثير إيجابي ملموس على المجتمع والبيئة على المدى الطويل، والمساهمة الكبيرة في التنمية الإقتصادية للدولة؛
- إن فلسفة وممارسات الإستدامة للمشروعات تتركز في تكامل سلسلة التوريد، الإستمرارية في الوفاء بالإلتزامات والأعباء المالية ، وتعظيم قدرات الشراء المستدام الذي يحقق مزايا وقدرات تنافسية تضمن الإستمرارية في أداء النشاط دون توقف؛[1]
- تسعى المشاريع الإستثمارية المستدامة إلى النظر في المستجدات الإقتصادية بالتركيز على العولمة وطرق الإستفادة منها؛
- تقوم المشروعات الإستثمارية المستدامة في البحث العميق والنظر بشكل خاص إلى البيئة ، وذلك بتبادل الآراء في شأن الإستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة والبحث في آفاق جديدة للتعاون؛ [2]
- تلعب المشروعات الإستثمارية المستدامة دورا محوريا في إستخدام الموارد وإسغلالها بشكل عقلاني بمعنى أنها تقوم على فكرة أن الموارد محدودة وهذا ما يتطلب الحذر في إستخدامها ويتعلق الأمر سواء بالموارد الحية أو غير الحية للبيئة؛
- إن تحديد شروط المشاريع وجعلها أكثر إستدامة يعزز من وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة ويتجلى ذلك من خلال تنمية الإحساس بالمسؤولية تجاه البيئة، فهي تعمل على حماية الإنسان من الأمراض نتيجة الملوثات، وتؤكد على التعامل الإيجابي مع الوسط الحيوي الذي يعيش فيه.[3]

---

[1] فايزة خير الله ناصر بن عبد الله، عادل خير الله ناصر بن عبد الله، **دور الحاضنات الحرفية الإدارية والتسويقية في استدامة نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 24، 2020، ص472

[2] العربي حجام، سميحة طري، **مرجع سابق**، ص131

[3] علي شبيطة، رابح هزيلي، **مؤشرات التنمية المستدامة واهميتها في تعزيز البعد البيئي للمشروع المجتمعي**، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، المجلد 07، العدد02، 2021، ص150

الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي للمشروعات الاستثمارية المستدامة بالإشارة الى المنظور الإسلامي

المبحث الثالث: المشاريع الإستثمارية وفق المنظور الإسلامي

تعتبر المشروعات الإستثمارية الإسلامية من أهم الركائز التي يقوم عليها الإقتصاد الإسلامي فهي تسعى إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في إطار الإلتزام بالضوابط الشرعية، وسيتناول هذا المبحث تعريف للمشروع الإستثماري الإسلامي، ثم ينتقل إلى إستعراض الضوابط الشرعية التي تحكم إختيار هذه المشاريع، وبعد ذلك سيتم التركيز على ركائز الإستدامة وفق المنظور الإسلامي للمشاريع، ثم في المطلب الرابع سنتعرف على أساسيات الإستدامة في الإسلام وتأثيرها على المشاريع الإستثمارية.

المطلب الأول: مفهوم المشروع الإستثماري الإسلامي

من أجل ضبط تعريف للمشروع الإستثماري الإسلامي يجب تقديم تعريف للإستثمار وفق المنظور الإسلامي.

تعريف الإستثمار في الإسلام: هو تأجيل الإستهلاك إلى فترة زمنية لاحقة، وتوجيه الأموال نحو الإستثمار بدلا من إكتنازها، ويسعى ذلك إلى تشغيل الأموال بفعالية لتحقيق عوائد مستقبلية، بدلا من تجميدها دون فائدة، مما يسهم في تحقيق التنمية الإقتصادية والإستفادة المستدامة منها؛[1]

في حين عرفه آخرون: هو توظيف الأموال وفقا للضوابط والأسس والقواعد والمقاصد الشرعية والإقتصادية الإسلامية، يهدف للمحافظة على المال وتنميته، وتحقيق مهمة الخلافة على الأرض، مما يسهم في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع، وعمارة الكون.[2]

من خلال التعاريف السابقة للإستثمار من المنظور الإسلامي يمكننا إستنتاج تعريفا للمشروع الإستثماري الإسلامي على أنه: نشاط إقتصادي يقوم على توظيف الأموال والموارد البشرية بوعي ورشد وفق مبادئ ومقاصد الشريعة الإسلامية مثل: تحريم الربا، المضاربة غير المشروعة والإكتناز....، بهدف تحقيق العوائد المشروعة، وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، والمحافظة على المال وتنميته.

---

[1] محمد فاتح المغربي، **التمويل والاستثمار في الإسلام**، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2018، ص121

[2] أشرف محمد دوابه، **الاستثمار في الإسلام**، دار السلام، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2009، ص27

الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي للمشروعات الاستثمارية المستدامة بالإشارة الى المنظور الإسلامي

المطلب الثاني: ضوابط إختيار المشاريع الإستثمارية وفق المنظور الإسلامي

يحكم إستثمار الأموال في الإسلام مجموعة من الضوابط تضمن توافقها مع مبادئ الشريعة، والتي تتميز بالواقعية والشمولية والثبات والتوازن، كما تشمل هذه الضوابط الإلتزام بالأخلاق الحسنة في إدارة الأعمال، ومن أبرز واهم هذه العناصر:

أولا: المشروعية

ويقصد به أن يكون مجال الإستثمار مشرعا أي متوافق وغير مخالف للقرآن الكريم والسنة النبوية، ويذكر من المشروعية القاعدة الشرعية التي تقتضي: بأن الأصل في المعاملات الحل أو الإباحة ما لم يرد بشأنه نص صريح للتحري، أي أن يكون مجال الإستثمارات لا يتعارض مع نص صريح في القرآن الكريم، أو مع الأصول والمقاصد الشرعية العامة والمعاملات المالية والإجراءات التي تندرج تحت أحكام الشريعة الإسلامية؛

ثانيا: الأولوية الإسلامية

في هذا السياق، يتم توجيه الإستثمارات وفقا لأولويات الشريعة الإسلامية، التي تقسم إلى: الضروريات، الحاجيات، التحسينيات، والتي يتم الإعتماد على أساسها على قرار إختيار المشروع الإستثماري وفق الأهمية والأولوية؛

ثالثا: المحافظة على الأموال

ويتم ذلك عبر إنتقاء المشاريع التي تساهم في توفير مصادر رزق لأكبر عدد ممكن من الأفراد، مع مراعاة الإحتياجات المتغيرة وفقا للزمان والمكان، ويقصد بذلك إختيار المشروعات الإستثمارية التي تولد ربحا أكبر وتوفر رزقا لعدد كبير من الأفراد، مع الأخذ بعين الإعتبار الرغبات والإحتياجات التي قد تتغير من زمان إلى زمان ومن مكان لآخر؛[1]

[1] احمد عبد الرحيم رزدق، محمد سعيد بسيوني، **مبادئ دراسة الجدوى الاقتصادية**، الطبعة الأولى، جامعة بنها، 2011، مصر، ص297

رابعا: التنوع

ويقصد به توجيه الأموال المخصصة للإستثمارات على عدة مشروعات، مع مراعاة التنوع الزمني والمكاني وكذلك تنوع صيغ الإستثمار حتى يعم الخير على المجتمع ويقلل المخاطر وينمي العوائد ويحقق التنمية الشاملة للمجتمع؛[1]وهذا ما يؤدي إلى تقليل المخاطر وزيادة وتنمية العوائد؛

خامسا: التوازن

ويعني تحقيق التوازن في توجيه الإستثمارات بين العائد الإجتماعي والعائد الإقتصادي، وكذلك التوازن بين الإستثمارات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، وبين مصالح الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.... [2]

أو ما يسمى الميزان : يمثل ذلك إعتماد نظام مناسب للمحاسبة يتماشى تماما مع العمليات البيئية على كوكب الأرض ويعكس عملية تسعير حقيقية وشاملة لتوجيه الإقتصاد؛[3]

سادسا: ربط المكاسب بالجهد والمخاطرة

حيث يقوم الإستثمار الإسلامي على أساس المشاركة بين العمل ورأس المال، ولكل نصيب من الربح على حسب الجهد المبذول، فلا كسب بلا جهد ولا جهد بلا كسب، فالإستثمار الإسلامي يرفض الكسب بدون مخاطرة أو خسائر، وهذا ما يميز التمويل الإسلامي عن الربوي، فلكل نصيب من الكسب بقدر الجهد المبذول، فلا كسب بدون جهد ولا جهد بدون كسب؛

[1] احمد عبد الرحيم رزدق، محمد سعيد بسيوني، **مرجع سابق**، ص297

[2] معطي لبنى، **ضوابط ومعايير تقييم واختيار المشاريع الإستثمارية وفق النهج الإسلامي**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة محمد بن احمد وهران، المجلد 09، العدد 01، 2023، ص217

[3] عودة راشد الجيوسي، **الإسلام والتنمية المستدامة رؤى كونية جديدة**، فريدريش ايبرت، النسخة الثانية، عمان، 2013، ص28

سابعا: توزيع عوائد الإستثمارات على أساس قاعدة الغنم بالغرم

وهي القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها التمويل الإسلامي، فيقدر ما يغنم صاحب المال من أرباح ومزايا في حالات الرواج واليسر، بقدر ما يجب أن يتحمل الخسائر في حالات الكساد والعسر، فلا برح إلا إذا تحمل مخاطر الخسارة؛

ثامنا: توثيق العقود

ويقصد بذلك أن يعلم كل طرف من أطراف العملية الإستثمارية مقدار ما يساهم به من مال وما سوف يأخذه من عائد أو كسب أو حتى ما يمكن أن يترتب عليه من خسارة إذا حدثت.[1]ويعني أيضا ان يكون كل طرف من أطراف العملية الإستثمارية على دراية بمقدار ما يساهم به من مال وما سوف سيأخذه من العائد أو ربح وذلك من أجل حفظ الحقوق لكل طرف، والضمان من الغرر والنزاع.

المطلب الثالث: ركائز تحقيق الإستدامة وفق النهج الإسلامي

تقوم تحقيق الإستدامة الإقتصادية على وجه الخصوص في الإقتصاد الإسلامي على إحترام البعدين الإجتماعي والإقتصادي، ولا تختلف مقوماتها عن مقومات وأهداف الإستدامة عامة التي تم التطرق إليها سابقا إلا أنها تتميز بالدراسة العميقة لكل تفاصيل الحياة البشرية وهذا ما سنتعرف عليه بالتطرق إلى ركائز الإستدامة في الإسلام.

قبل التعرف على هذه الركائز سنتعرف على مفهوم الإستدامة وفق المنظور الإسلامي والتي تعبر عن: الإستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المادية والطبيعية والإنسانية بشكل متوازن مع البيئة بحيث تتم الإستفادة إلى ما شاء الله من جميع الموارد الطبيعية الموجودة.[2]

أولا: تحريم الإحتكار وبغض الإستغلال

فقد حث الإسلام وبشدة على الإستثمار وإستبعاد الإكتناز، وقد فرضت الزكاة لتدعيم ذاك فهو يشجع على الإستثمار بدل الإدخار؛

[1] معطي لبنى، **مرجع سابق**، ص217

[2] نايف بن نائل بن عبد الرحمان أبو علي، **التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، كلية الهندسة والعمارة الإسلامية، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية،1432/1431، ص40

ثانيا: تشجيع الملكية الفردية وحماية الصالح العام

بتحريم الربا بكل صوره، فالإقتصاد الإسلامي عامة يشجع الملكية الفردية ويحميها في نطاق مبادئه؛[1]

ثالثا: الإهتمام بالإنسان

فالإنسان هو أساس برامج التنمية المستدامة، لذلك أولى القرآن الكريم والسنة إهتماما لقيمة الإنسان وتنمية قدراته بدوره أهم عنصر من عناصر الحياة الإقتصادية والبيئية؛

رابعا: حماية الموارد الطبيعية والبيئية

بالترشيد في الإستهلاك، فالإستدامة في الأصل تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الموارد الغذائية وتوفير مصادر الطاقة ومواد البناء وحماية الموارد اللازمة للصناعة؛

خامسا: عمارة الأرض

فقد تعددت دلالات عمارة الأرض في الإسلام وذلك بتعدد الوسائل التي يمكن من خلالها إحداث مختلف أنواع التنمية سواء أكانت إقتصادية، صناعية، أو زراعية؛[2]

سادسا: تحقيق التوازن

ويقصد بالتوازن ذلك الوضع السائد بين مكونات الكون والذي بفضله تعمل وتتفاعل هذه المكونات وتقوم بينها علاقات متوازنة، أي الإتزان بين الإسراف والإفراط والتجاوز في التعامل مع مكونات البيئة؛

[1] سلوى بن جديد، **الاستدامة من خلال المنظور الإسلامي للتنمية**، مجلة دفاتر المتوسط، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص10

[2] عادل محمد مبروك، نجلاء عبد المنعم إبراهيم، **التنمية المستدامة من منظور إسلامي**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية الإسلامية المتقدمة، المجلد 03، العدد 01، 2023، ص86-87

الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي للمشروعات الاستثمارية المستدامة بالإشارة الى المنظور الإسلامي

سابعا: حماية المقدار

يقول سبحانه وتعالى:" إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ " القمر الآية 49، أي أن الله سبحانه وتعالى عندما خلق مكونات الكون راعى في خلقه الكم والكيف، فإحداث خلل فيها ينتج عنه مشاكل وإختلالات في جميع جوانب الحياة.[1]

المطلب الرابع: أساسيات الإستدامة في الإسلام وتأثيرها على إختيار المشاريع الإستثمارية

فيما يلي سنعرض أساسيات تحقيق الإستدامة في الإسلام وتأثير ذلك على قرارات إختيار المشاريع الإستثمارية.

الفرع الأول: أساسيات الإستدامة في الإسلام

تتمحور المفاهيم الأساسية للاستدامة في النهج الإسلامي حول:

أولا: الحكمة

وتمثل السعي الهادف للحصول على الحكمة، والبحث عنها من جميع الأمم ويعتبر هذا الإخصاب المتبادل للمعرفة عنصرا حاسما في تحويل المجتمعات إلى مجتمعات بيئية مبنية على القيم التي تتبنى الإستدامة كمنهج حياة؛

ثانيا: العدل

ويعني الحكم الرشيد بمعناه الواسع والذي يعتبر الجوهر الأساسي لقاعدة مستدامة مبنية على الحقوق؛

ثالثا: المصلحة

ويشير هذا المفهوم إلى توافق آراء المجتمع على ما يعتبر جيدا للجميع، وهذا يمثل حكما ومبدأ لتعريف السلع الجماعية والمصالح العامة؛

[1] حواس مولود، بوشامة مصطفى، **البيئة: التنمية المستدامة من منظور إسلامي**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 10، العدد 16، الجزائر، 2010، ص102

رابعا: الإجتهاد

ويشير إلى أعمال الإجتهاد ورأس المال الفكري لحل المشاكل الحالية والناشئة، ويتعلق أيضا بإعادة إختراع أدوات جديدة وأساليب للتحول إلى التنمية المستدامة.[1]

الشكل رقم09: أساسيات تحقيق الإستدامة في الإسلام

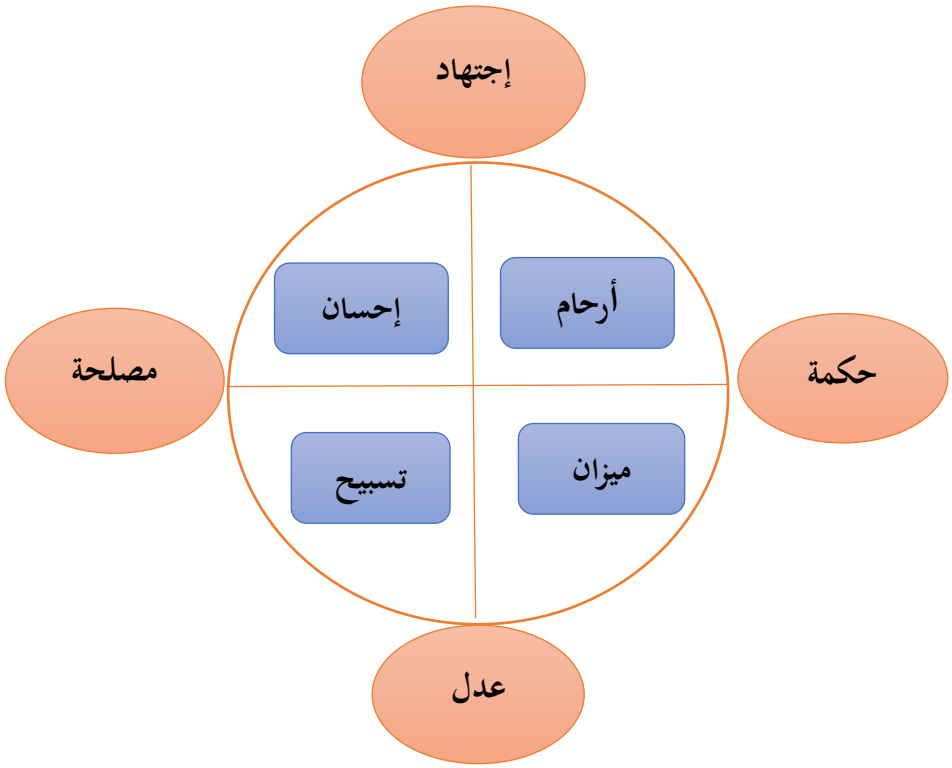

المصدر: عودة راشد الجيوسي، نفس المرجع، ص25

[1] عودة راشد الجيوسي، **مرجع سابق**، ص24-25

الفرع الثاني: تأثير الإستدامة على إختيار المشاريع الإستثمارية

يمكن توضيح عدة مميزات من شأنها التأثير على قرارات المستثمرين وفق ما يتيحه التمويل الإسلامي من أجل تحقيق الإستدامة، وفي الجدول الموالي سنوضح هذه المميزات؛

الجدول رقم 05: مميزات المشروعات الإستثمارية الإسلامية وأهمية إختيارها من طرف المستثمرين

الميزة	الأهمية
عروض التمويل الأخلاقية	توافر عروض التمويل الإسلامي والمنتجات المالية المقدمة ، يؤدي ذلك إلى تنوع المشاريع الإستثمارية وإقبال المستثمرين المهتمين بالبادئ الأخلاقية عليها
النظام البيئي المناسب	التميز في توفير البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة للطلب على منتجات المالية الإسلامية، ما يشجع المستثمرين على التوجه نحو التمويلات الإسلامية
الإستدامة والمرونة	قيام الإقتصاد الإسلامي أساسا على الإستمرار في الأعمال حتى في حالة حدوث خسائر وفلسفة المالية الإسلامية التي تستند إلى المعاملات القائمة على تقاسم المخاطر أدى ذلك إلى إدراك المستثمرين في مجال المشاريع المستدامة للأهمية البالغة للتمويل الأخلاقي الإسلامي
إختلاف مصادر التمويل	فقد وضع التمويل الإسلامي حلولا شاملة لتوفير التمويل في عدة قطاعات كتمويل البنى التحتية وخدمات التأمين الإسلامي
مراعاة الجانب الاجتماعي	التميز الذي تتمتع به الشريعة الإسلامية بتوفرها على أنظمة وآليات إجتماعية مثل الزكاة والصدقة والوقف ... لإعادة توزيع الثروات وتفادي الإكتناز والطبقية والقضاء على الفقر والتي تمكن إعادة توجيه جزء من العائدات للمجتمع لغرض

	تحقيق التنمية، فالمستثمرون الذين يهتمون بالقضايا الإجتماعية يفضلون الإستثمارات المالية الإسلامية

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على المراجع السابقة

الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي للمشروعات الاستثمارية المستدامة بالإشارة الى المنظور الإسلامي

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل، يتضح لنا أن المشروعات الإستثمارية بمختلف أنواعها تلعب دورا محوريا في تحقيق التنمية المستدامة، فمن خلال إستعراض ماهية هذه المشروعات وخصائصها ومراحلها وكذلك أهميتها إتضح أن إستدامتها تشكل عنصرا حاسما لضمان فعاليتها على المدى الطويل. وقد تناولنا أبعاد الإستدامة ومبادئها ومتطلبات الأداء المستدام وكذا دور المشروعات الإستثمارية في تحقيق الإستدامة. ومن الجدير بالذكر أن المشروعات الإستثمارية الإسلامية تقدم نموذجا فريدا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تجمع بين الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ومع الإتزام بالمبادئ والقيم الإسلامية، وتناول الفصل مفهوم المشروع الإستثماري الإسلامي وضوابط إختياره وركائز تحقيق الإستدامة وفق النهج الإسلامي وتأثيرها على إختيار المشاريع، ولتحقيق الإستدامة لا بد أن يتطلب تبني نهج شامل ومتكامل، يراعي الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، ويتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ومن خلال تبني هذا النهج يمكن ضمان تحقيق الرفاهية للأجيال الحالية والقادمة.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية حول البنك الإسلامي للتنمية

2025-2019

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدراسة فعالية البنك الإسلامي للتنمية في تنويع المشروعات الإستثمارية و استدامتها بالإعتماد على صيغ التمويل الإسلامي

تمهيد

لقد تطرقنا في الفصلين السابقين للإطار النظري لمفهوم التمويل الإسلامي وكذلك مدخل مفاهيمي للمشروعات الإستثمارية المستدامة بالإشارة إلى المنظور الإسلامي، حيث سلطنا الضوء بالتعرف على أساليب التمويل الإسلامي بتعدد صيغه التمويلية والركائز الرئيسية لتحقيق الإستدامة للمشروعات الإستثمارية وخاصة الإسلامية؛

ومن هذا المنطلق سنقدم دراستنا التطبيقية في الفصل الثالث منها من خلال الإعتماد على دراسة للبنك الإسلامي للتنمية وإستخدامه لصيغ التمويل الإسلامي في تمويل المشروعات الإستثمارية المستدامة، وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: مدخل تعريفي عن البنك الإسلامي للتنمية

المبحث الثاني: دراسة وتحليل فعالية أساليب التمويل الإسلامي لدى البنك في دعم المشروعات الإستثمارية واستدامتها.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدراسة فعالية البنك الإسلامي للتنمية في تنويع المشروعات الإستثمارية و استدامتها بالإعتماد على صيغ التمويل الإسلامي

المبحث الأول: مدخل تعريفي عن البنك الإسلامي للتنمية

يُعدّ البنك الإسلامي للتنمية إحدى النتائج الملموسة للتوجه الجماعي الذي تبنته الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مطلع السبعينيات، بهدف إنشاء مؤسسة مالية تعكس المبادئ الإقتصادية الإسلامية وسنقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب بالترتيب كالتالي: مفهوم البنك الإسلامي للتنمية، الهيكل التنظيمي والإداري للبنك الإسلامي للتنمية؛ المؤسسات والصناديق التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

المطلب الأول: مفهوم البنك الإسلامي للتنمية

من الضروري لفهم الدور الذي يضطلع به البنك الإسلامي للتنمية، العودة إلى السياق التاريخي الذي نشأ فيه، والوقوف على دوافع تأسيسه، بالإضافة إلى توضيح التعريف الذي ينطلق منه كمؤسسة تنموية ذات مرجعية إسلامية، وكذلك التطرق إلى وظائفه وكذا أهدافه.

الفرع الأول: نشأة البنك الإسلامي للتنمية

للتعرف على بداية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية لا بد من التعرف على نشأته:[1]

ظهرت فكرة إنشاء بنك إسلامي للتنمية خلال إجتماع وزراء مالية الدول الإسلامية بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية، في شهر ذي القعدة من عام 1393هـ الموافق لـ 15 ديسمبر 1973م، حيث عبّرت الدول الأعضاء عن حاجتها إلى مؤسسة مالية تعزز التنمية الإقتصادية والإجتماعية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وفي سنة 1974، تم التوقيع على إتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية من قبل خمس وعشرين دولة إسلامية، لتتوج هذه الجهود بإنعقاد الإجتماع الإفتتاحي الأول لمجلس المحافظين في مدينة الرياض في رجب 1395هـ، الموافق لجويلية 1975م، وتم إفتتاح البنك رسمياً في 15 شوال 1395هـ، الموافق لـ 20 أكتوبر 1975م؛

بدأ البنك بعضوية 22 دولة، ومع مرور الزمن إتسعت عضويته لتشمل معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فبحلول سنة 1992م، إرتفع عدد الأعضاء إلى 45 دولة، واستمر هذا العدد في الزيادة ليبلغ 57 دولة عضواً

[1] نقلا عن الموقع الالكتروني للبنك الاسلامي للتنمية: www.isdb.org

بحلول سنة 2024، موزعة على أربع قارات، مما يعكس إتساع الأثر الجغرافي للبنك وتنامي مكانته كمؤسسة مالية تنموية ذات بعد عالمي، وإعتبارًا من عام 2024 يمتلك البنك أحد عشر مكتبًا إقليميًا موزعًا على قارتين رئيسيتين هما آسيا وإفريقيا، وذلك لتعزيز فعالية العمليات الميدانية، وضمان تواصل مباشر مع الحكومات والمؤسسات الشريكة في الدول المعنية؛

ويمكن تلخيص أهم هذه المكاتب الإقليمية كما يلي:[1]

مكتب الرباط (المغرب)، مكتب داكار (السنغال)، مكتب أبوجا (نيجيريا)، مكتب جاكرتا (إندونيسيا)، مكتب ألماتي (كازاخستان)، مكتب دكا (بنغلاديش)، مكتب كوالالمبور (ماليزيا)، مكتب كامبالا (أوغندا)، مكتب كوتونو (بنين)، مكتب موغاديشو (الصومال)، مكتب القاهرة (مصر).

الفرع الثاني: تعريف البنك الإسلامي للتنمية

يعرف البنك الإسلامي للتنمية على أنه:[2]

مؤسسة مالية دولية متعددة الأطراف، تأسس بموجب وثيقة صدرت عن مؤتمر وزراء المالية للدول الإسلامية المنعقد في جدة في ديسمبر 1973، وبدأ عملياته رسمياً في أكتوبر 1975، وتتمثل مهمته الأساسية في دعم التنمية المستدامة في الدول الأعضاء، مع الإلتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية.

يضم البنك حالياً في عضويته 57 دولة عضوة، منها الجزائر التي إنضمت سنة 1975 بوصفها عضوا مؤسسا، ويتخذ من مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية مقراً رئيسياً له.

الفرع الثالث: وظائف البنك الإسلامي للتنمية

تتعدد وظائف البنك لتشمل طيفاً واسعاً من الأدوات التمويلية والتقنية التي تُوظف وفقاً لمقاصد الشريعة. وتشمل هذه الوظائف ما يلي:

[1] نقلا عن **الموقع الإلكتروني للبنك الإسلامي للتنمية:** www.isdb.org

[2] نقلا عن **الموقع الإلكتروني للبنك الإسلامي للتنمية:** www.isdb.org

- تقديم تمويلات تنموية وإستثمارية للدول الأعضاء عبر أدوات تمويل إسلامية مثل: التمويل بالمشاركة، المرابحة، الإستصناع، والتأجير التمويلي؛
- المساهمة في رؤوس أموال المشاريع التنموية في القطاعين العام والخاص؛
- إدارة وإنشاء صناديق خاصة، مثل صندوق التضامن الإسلامي، وصندوق الإستجابة للكوارث والطوارئ؛
- تمويل مشاريع البنية التحتية الإقتصادية والإجتماعية، مع التركيز على النقل، الطاقة، التعليم، والمياه؛
- دعم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، خاصة من خلال برنامج "تمويل التجارة الإسلامية الدولية".
- تعبئة الموارد المالية من الأسواق العالمية عبر إصدار صكوك متوافقة مع الشريعة؛
- تقديم معونات فنية وتدريبية للكوادر الوطنية في مجالات الإدارة المالية والمصرفية؛
- تمويل البحوث العلمية والدراسات الإقتصادية حول قضايا التنمية في العالم الإسلامي؛
- دعم التعليم العالي والبحث من خلال تقديم منح دراسية وتمويل الجامعات والمراكز البحثية.[1]

الفرع الرابع: أهداف عمل البنك

يسعى البنك الإسلامي للتنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية التي تطورت مع تطور التحديات والفرص التنموية في العالم الإسلامي، ومن بينها هذه الأهداف، أهداف إجتماعية وإقتصادية وأخرى مالية والتي سنبرزها الجدول التالي:

الجدول رقم 06: أهداف البنك الإجتماعية والإقتصادية، المالية

أهداف إقتصادية وإجتماعية	أهداف مالية
دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية عبر وسائل تمويلية متوافقة مع الشريعة.	تقديم قروض حسنة، والمشاركة في تمويل المشاريع الإنتاجية، ودعم برامج محاربة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.

[1] نقلا عن **الموقع الالكتروني للبنك الاسلامي للتنمية:** www.isdb.org

إنشاء صناديق خاصة مثل "صندوق فقراء الدول الأعضاء"، وصندوق دعم الإبتكار التكنولوجي.	إستثمار الفوائض المالية بطريقة شرعية وآمنة تضمن إستدامة الموارد.
تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء من خلال مبادرات مشتركة، كبرنامج "الجسر التجاري"	تقديم الدعم الفني والمؤسساتي لتحسين الحوكمة الإقتصادية والإدارية.
دعم التعليم، الصحة، والتدريب المهني، وتمويل مشاريع التنمية البشرية ذات الأثر المستدام	إجراء البحوث والدراسات التي تساهم في تطوير النماذج الإسلامية للتمويل والإستثمار
توثيق التعاون بين الدول الأعضاء، وتعزيز روابط التضامن والتكامل الإقتصادي الإسلامي	التعاون مع منظمات ومؤسسات مالية دولية في مشاريع مشتركة لخدمة أهداف التنمية المستدامة

المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على عن الموقع الالكتروني للبنك الاسلامي للتنمية: www.isdb.org

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي والإداري للبنك الإسلامي للتنمية

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى الهيكليين التنظيمي والإداري للبنك الإسلامي للتنمية.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية

يتم تقسيم الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية كما هو موضح في هذا الشكل:

الشكل رقم 10: الهيكل التنظيمي للبنك الاسلامي للتنمية

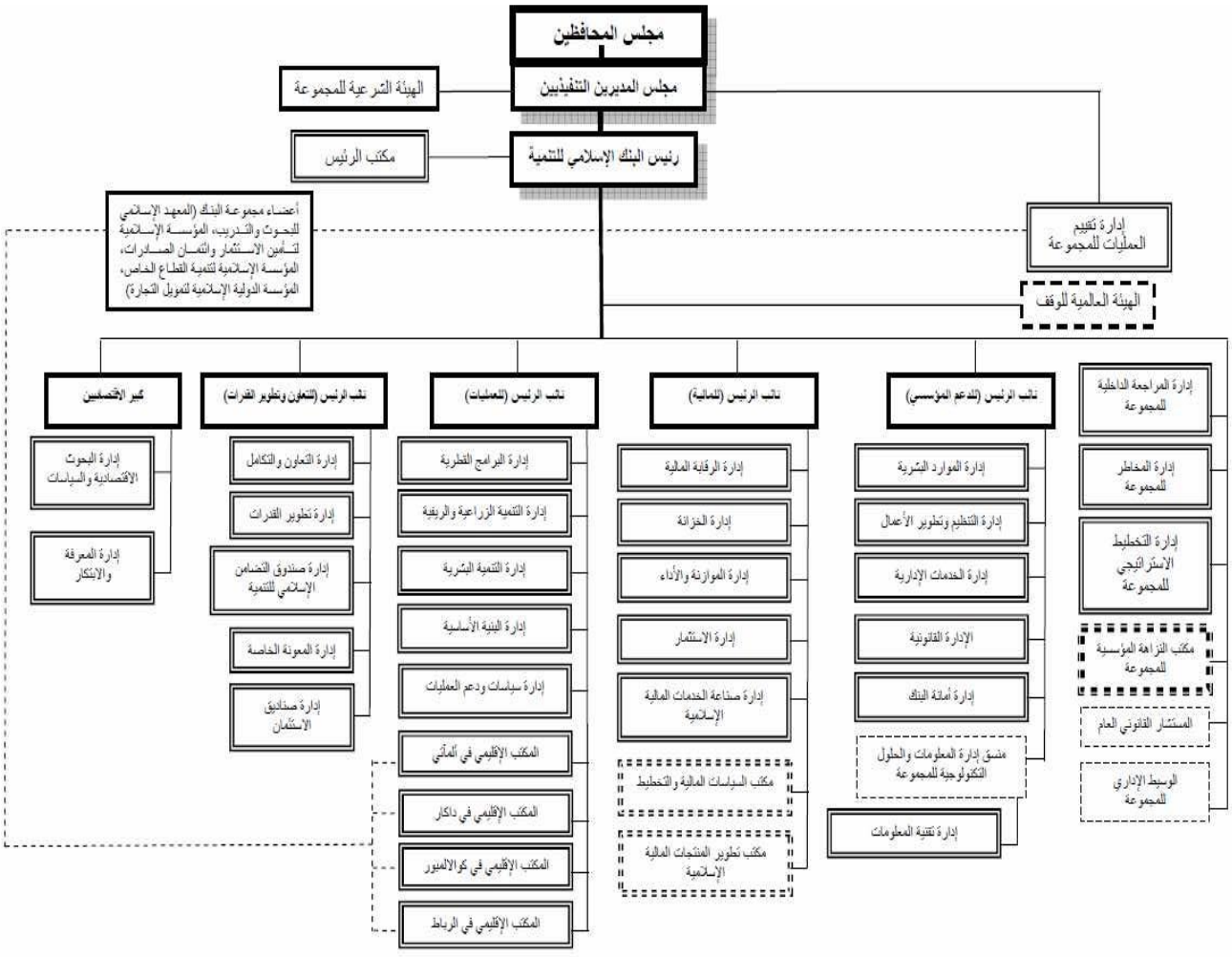

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية، الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية، على الموقع الإلكتروني

www.isdb.org

الفرع الثاني: الهيكل الإداري للبنك الإسلامي للتنمية

يُدار البنك الإسلامي للتنمية من خلال هيكل إداري يتضمن ثلاث هيئات رئيسية:

أولا: رئيس البنك

يُعد رئيس البنك أعلى سلطة تنفيذية فيه، ويتم إنتخابه من قبل مجلس المحافظين لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، حيث يتولى الرئيس الإشراف العام على أعمال البنك، ويمثل المؤسسة رسميًا، كما يترأس إجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين، إضافةً إلى ذلك يحق له التصويت في إجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين، ويكون صوته مرجحًا في حال تساوي الأصوات.

ثانيا: مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون المجلس من أربعة عشر عضوًا، منهم سبعة أعضاء دائمين يمثلون الدول ذات أكبر المساهمات في رأس مال البنك، وهي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، تركيا، إيران، مصر، ليبيا، والكويت، وتقوم الدول الأعضاء الأخرى بانتخاب الأعضاء السبعة المتبقين، ويتولى هذا المجلس مسؤولية الإشراف على العمليات اليومية للبنك، ويقوم بإعداد جدول أعمال مجلس المحافظين.....

ثالثا: مجلس المحافظين

يمثل الهيئة العليا في البنك، ويتكون من محافظ واحد ونائب محافظ لكل دولة عضو، يتم تعيينهما من قبل الدولة المعنية، وتجتمع هذه الهيئة مرة واحدة في السنة لمناقشة السياسات العامة للبنك وإتخاذ القرارات الكبرى، مثل تعديل رأس المال، أو قبول أعضاء جدد، أو إنتخاب رئيس البنك والمديرين التنفيذيين، كما أنها تصادق على التقارير السنوية وخطط العمل الإستراتيجية.[1]

المطلب الثالث: المؤسسات والصناديق التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

في هذا المطلب سنتناول الكيانات المختلفة التي تنطوي تحت لواء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بما في ذلك المؤسسات والصناديق التابعة له والموضحة في الجدولين أدناه.

[1] نقلا عن **الموقع الالكتروني للبنك الاسلامي للتنمية**: www.isdb.org

الفرع الأول: المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تتمثل المؤسسات المكونة للبنك الإسلامي للتنمية والتي تختلف مهامها، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

المؤسسة	مهمتها
البنك الإسلامي للتنمية	دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدول الأعضاء
المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب	إنتاج المعرفة وتطوير المالية الإسلامية مع تقديم الندوات والإستشارات التدريبية
المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمارات وإئتمان الصادرات	تعزيز التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء وجذب الإستثمارات لديها
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	دعم تنمية القطاع الخاص بتقديم التمويل والمساعدة للمؤسسات الخاصة
المؤسسة الدولية لتمويل التجارة	تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء وتحسين أوضاعها الاقتصادية
محفظة البنوك الإسلامية للإستثمار والتنمية	تهيئة الموارد لتمويل التنمية والتجارة
الهيئة العالمية للوقف	دعم شبكات الوقف والتنسيق بين شبكاته

المصدر: أعداد الطالبين بالإعتماد على الموقع الإلكتروني للبنك الاسلامي للتنمية: www.isdb.org

الفرع الثاني: الصناديق المتخصصة التابعة للبنك

سنعرض من خلال هذا الجدول الصناديق المتخصصة التابعة للبنك الإسلامي للتنمية والمهام التي تتولاه

الجدول رقم08: الصناديق المتخصصة التابعة للبنك الإسلامي للتنمية

الصندوق	مهمته
صندوق حصص الإستثمار	تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء
صندوق الوقف	تمويل برامج المنح والمساعدات الفنية
صندوق الإستثمار في ممتلكات الأوقاف	تطوير إستثمارات الممتلكات الوقفية ذات العائد الإجتماعي والإقتصادي
صندوق البنية التحتية	تمويل مشاريع البنى التحتية في الدول الأعضاء بإستخدام أدوات التمويل

المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على الموقع الالكتروني للبنك الاسلامي للتنمية: www.isdb.org

المبحث الثاني: دراسة وتحليل فعالية صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة لدى البنك الإسلامي للتنمية في تمويل المشروعات الإستثمارية المستدامة

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى الكيفية التي يعتمدها البنك الإسلامي للتنمية في تمويل المشاروعات الإستثمارية المستدامة، وذلك من خلال التطرق إلى خمسة مطالب وهي بالترتيب: توجهات السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية، تقييم إعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لتمويل مشاريع إستثمارية مستدامة، أساليب التمويل الإسلامي المعتمدة من قبل البنك الإسلامي للتنمية، نماذج عن مشروعات إستثمارية مستدامة ممولة من طرف البنك، للتنمية بإستخدام صيغ التمويل الإسلامي، تقييم مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تمويل المشروعات الإستثمارية ذات البعد المستدام.

المطلب الأول: توجهات السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية

ترتكز سياسة البنك الإسلامي للتنمية على عدة توجهات يهدف إلى الإلتزام بها في سياسته التمويلية، والتي سيتم عرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم 09: توجهات السياسة المالية للبنك الإسلامي للتنمية والهدف منها

التوجه	الهدف التمويلي
توجه تنموي صريح	إلتزام البنك الجاد في تمويل المشاريع التنموية التي تسهم في الإرتقاء بمستوى المعيشة وتوسيع القاعدة الإنتاجية
توجه واضح الأطر والمعالم التنظيمية	تحقيق إستقلالية القرار التمويلي من خلال موافقة الدول على المشروع قبل الشروع في إنجازه
توجه محدد الغرض	رفع مستوى الرفاه الإجتماعي والإقتصادي للدول الأعضاء
توجه عادل ومخصص الموارد	دراسة طبيعة العوائد التنموية وأولوياتها وبالتالي ضمان فعالية إستخدام الموارد المالية والرشاد في توجيهها
توجه مرن	ضمان إستمرارية المشاريع التنموية المستدامة حتى في حالة وجود أزمات

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على الموقع الإلكتروني للبنك الإسلامي للتنمية: www.isdb.org

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن توجهات السياسة المالية للبنك الإسلامي للتنمية تسعى إلى تحقيق وضمان الهدف الرئيسي للبنك في الدول الأعضاء وهو تحقيق الإستدامة خاصة في المجال الإقتصادي والإجتماعي.

حيث يمكن تفسير السعي لتحقيق هذه الأهداف لكونها:

أولًا: هي سياسة ذات **توجه تنموي صريح**، حيث يُشكل دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية الهدف الجوهري للبنك، سواء على مستوى الدول الأعضاء أو المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء؛

ثانيًا: تتميز هذه السياسة **بوضوح المعالم والأطر التنظيمية**، أي تأكيد على إعطاء الأولوية للمشاريع المشتركة بين الدول الأعضاء، وتشترط وجود حق للبنك في متابعة تنفيذ المشاريع الممولة؛

ثالثًا: تُعد السياسة التمويلية للبنك **محددة الغرض**، إذ أن الهدف من منح التمويل هو تمويل المجالين الإقتصادي والإجتماعي للبلدان الأعضاء، بعيدًا عن أي إنخراط في الأنشطة أو النزاعات السياسية، ما يُعزز من شفافية الأداء وإستقلالية القرار المالي؛

رابعًا: تتصف هذه السياسة **بالتوازن والعدالة في تخصيص الموارد التمويلية**، حيث يُؤخذ في الحسبان عند تمويل المشروعات طبيعة العائد التنموي وأولويتها ضمن السياسات الوطنية للدولة المستفيدة؛

خامسًا: تُظهر السياسة التمويلية قدرًا عاليًا من **المرونة**، يتجلى في قابلية البنك لتعديل شروط منح التمويلات، عند وجود مبررات إقتصادية كوجود أزمات في ميزان المدفوعات لدى الدول المستفيدة؛ بما يضمن تحقيق الهدف المالي ضمن هذا التوجه؛[1]

في المجمل، تتأسس السياسة التمويلية للبنك على مبادئ العدالة، التنوع، والمرونة، مع مراعاة خصوصيات الدول الأعضاء، والتحديات التنموية التي تواجهها، خاصة في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية الحالية، مما يجعل هذه السياسة أداة فعالة لدعم الإستثمار المستدام وتعزيز أوجه التعاون الإسلامي المشترك.

المطلب الثاني: تقييم إعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لتمويل مشاريع إستثمارية مستدامة

من أجل التطرق إلى تقييم الإعتمادات الموجهة من طرف البنك لتمويل المشاريع الإستثمارية المستدامة في كل من قطاع: الطاقة، الزراعة، المياه والصرف الصحي نعرض الفروع التالية:

[1] الموقع الالكتروني للبنك الاسلامي للتنمية: www.isdb.org

الفرع الأول: إعتمادات البنك في تمويل مشاريع إستثمارية في مجال الطاقة

تتمثل الإعتمادات الموجهة من طرف البنك في مجال الطاقة من سنة 2019 إلى غاية الربع الأول من سنة 2025 فيما يلي:

الجدول رقم 10: قيمة إعتمادات البنك لتمويل المشاريع الإستثمارية في مجال الطاقة للفترة 2019–الربع الأول 2025

السنوات	المبلغ (مليون دولار أمريكي)
2019	274.19
2020	43.5
2021	209.60
2022	1,300.00
2023	387.90
2024	3,800.00
الربع الاول من 2025	4,650.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقرير البنك الإسلامي للتنمية للربع الأول من عام 2025

الشكل رقم11: قيمة إعتمادات البنك لتمويل المشروعات الإستثمارية في مجال الطاقة للفترة 2019 الربع الأول ل2025

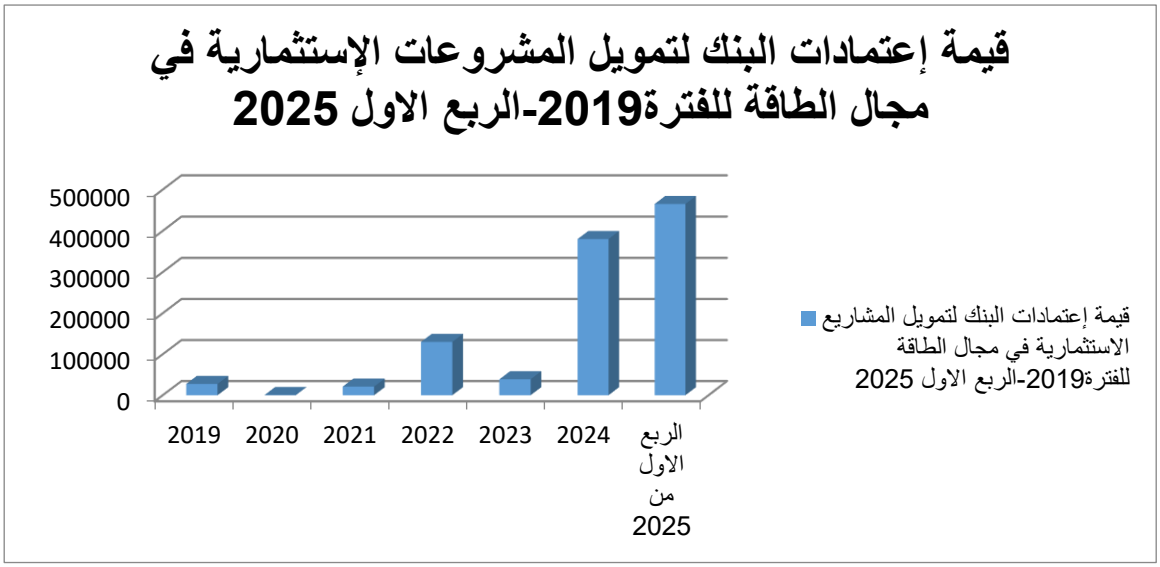

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير التالي: تقرير البنك الإسلامي للتنمية للربع الأول من عام 2025.

يعرض الجدول رقم (10) والشكل رقم (11):"قيمة إعتمادات البنك لتمويل قطاع الطاقة للفترة 2019 – الربع الأول 2025"، التطور الكمي في حجم التمويل الذي خصصه البنك الإسلامي للتنمية لدعم مشاريع الطاقة في الدول الأعضاء. ومن خلال تتبع الأرقام المسجلة، يتضح أن حجم التمويل شهد تقلبات واضحة تعكس تفاعل البنك مع المستجدات الإقتصادية والجيواستراتيجية خلال الفترة المدروسة.

ففي سنة 2019، بلغت قيمة التمويلات حوالي 274.19 مليون دولار، وهو رقم يُعد متوسطًا بالنظر إلى التحديات التي كانت تواجه القطاع حينها من بداية جائحة كوفيد – 19، لكن سنة 2020 سجّلت إنخفاضًا حادًا في حجم الإعتمادات ليصل إلى 43.5 مليون دولار فقط، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء تداعيات الجائحة، التي أثرت بشكل كبير على النشاط الإقتصادي العالمي، بما في ذلك تمويل المشاريع الكبرى، كما ساهمت إضطرابات سلاسل التوريد وعدم اليقين في أسواق الطاقة في تأجيل عدد معتبر من المبادرات الإستثمارية؛

ومع بداية سنة 2021، بدأت مؤشرات التعافي في الظهور، إذ إرتفعت الإعتمادات إلى 209.60 مليون دولار، وهو ما يعكس إستئنافًا تدريجيًا للأنشطة الإستثمارية، مدعومًا بتحسن الوضع الصحي العالمي وإنخفاض حدة التدابير الإحترازية، ويعزّز هذا التعافي بشكل لافت في سنة 2022، التي شهدت قفزة كبيرة في حجم التمويل بلغت 1,300 مليون دولار، مما يُشير إلى تبني البنك لإستراتيجية توسعية تهدف إلى دعم مشاريع الطاقة المستدامة، تماشياً مع التحولات العالمية نحو الطاقات النظيفة؛

وفي سنة 2023، سجّل التمويل تراجعًا نسبيًا إلى 387.90 مليون دولار، وهو ما قد يُعزى إلى مراجعة أولويات التمويل، أو إلى ظروف مرحلية مرتبطة بتقييم فعالية البرامج الجاري تنفيذها، غير أن السنة الموالية 2024 عرفت قفزة نوعية بوصول التمويل إلى 3,800 مليون دولار، وهو ما يؤكد على التوجه التصاعدي الكبير في إلتزامات البنك تجاه دعم هذا القطاع الحيوي؛

أما في الربع الأول من سنة 2025، فقد بلغ التمويل 4,650 مليون دولار، وهو أعلى مستوى تم تسجيله في الفترة المعنية، مما يدل على تكثيف جهود البنك في دعم مشاريع الطاقة، وخاصة في مجالات التحول الطاقوي، تعزيز إستخدام الطاقات المتجددة، وتوسيع البنية التحتية ذات الصلة.

بصفة عامة، يشير هذا التصاعد المستمر في حجم التمويلات المخصصة من طرف البنك الإسلامي للتنمية خلال السنوات الأخيرة إلى فعالية متزايدة في آليات تدخله لدعم المشروعات الإستثمارية، خصوصًا في القطاعات ذات البعد الإستراتيجي مثل الطاقة، ويتجلى من خلال هذا المنحى التصاعدي إلتزام البنك بتعزيز دوره التنموي، عبر تمويل مشاريع تسعى إلى تحقيق تحوّل مستدام في البنية التحتية الطاقوية، لاسيما من خلال دعم مصادر الطاقة المتجددة وتحديث شبكات التوزيع، بما يساهم في رفع كفاءة إستخدام الموارد وتقليص الآثار البيئية، كما يعكس هذا التوجه إعتماد البنك لرؤية تمويلية بعيدة المدى، تقوم على الموازنة بين الأهداف الإقتصادية والبيئية، وتستند إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة والإستدامة، في إطار سعيه إلى دعم النمو الشامل في الدول الأعضاء وتلبية متطلبات التنمية المستدامة في قطاع الطاقة الحيوي.

الفرع الثاني: إعتمادات البنك لتمويل المشاريع في مجال الزراعة

تتمثل الإعتمادات الموجهة من طرف البنك في مجال الزراعة من سنة 2019 إلى غاية الربع الأول من سنة 2025 فيما يلي:

الجدول رقم 11: قيمة إعتمادات البنك لتمويل المشاريع الإستثمارية في مجال الزراعة للفترة 2019–الربع الأول 2025

السنوات	المبلغ (مليون دولار أمريكي)
2019	169.27
2020	43.50
2021	209.60
2022	578.56
2023	365.72
2024	1,000.00
الربع الاول من 2025	1,100.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير البنك الإسلامي للتنمية للربع الأول من عام 2025.

الشكل رقم 12: قيمة إعتمادات البنك لتمويل المشاريع الاستثمارية في مجال الزراعة للفترة 2019–الربع الاول 2025

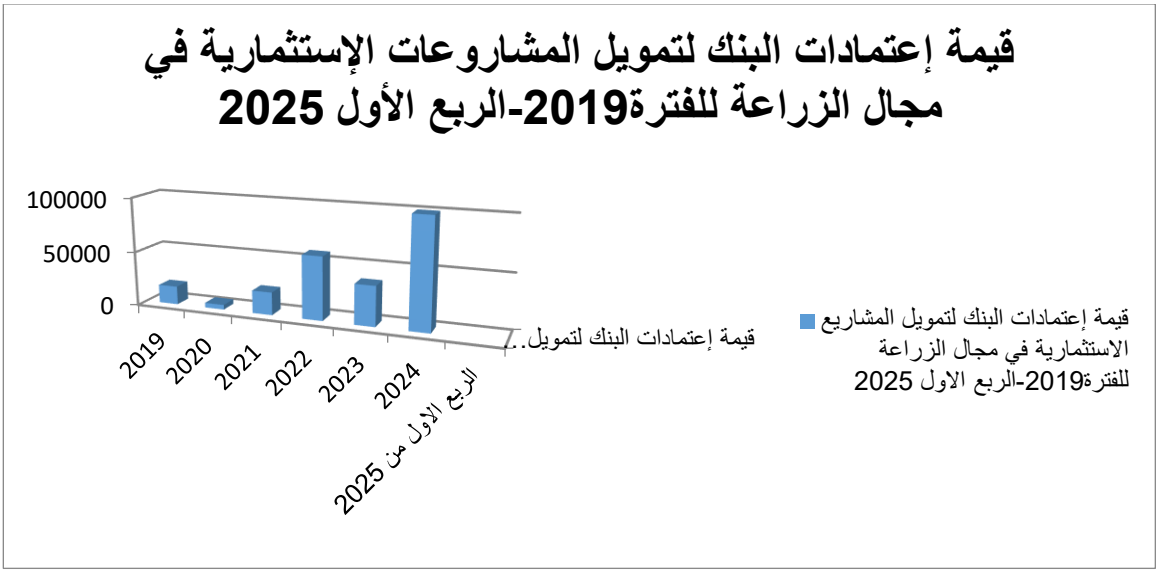

يعرض الجدول رقم (11) والشكل رقم (12): "قيمة إعتمادات البنك لتمويل قطاع الزراعة للفترة 2019 – الربع الأول 2025"، التطور الكمي في حجم التمويل الذي خصصه البنك الإسلامي للتنمية لدعم المشاريع الاستثمارية الزراعية في الدول الأعضاء. ومن خلال تتبع الأرقام المسجلة، يتضح أن حجم التمويل شهد تقلبات ملحوظة تعكس تفاعل البنك مع التحديات الإقتصادية، والتغيرات المناخية، والمستجدات الجيوسياسية التي أثّرت على الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة المعنية.

ففي سنة 2019، بلغت قيمة التمويلات حوالي 169.27 مليون دولار، وهو رقم يعكس إنطلاقة معتدلة في مستوى الإلتزامات التمويلية لهذا القطاع، مع الأخذ بعين الإعتبار الضغوط المرتبطة بتقلبات الإنتاج الفلاحي في عدة دول أعضاء، إلا أن سنة 2020 سجّلت إنخفاضًا حادًا في حجم الإعتمادات، لتتراجع إلى 43.50 مليون دولار فقط، وهو ما يُفسَّر بتداعيات جائحة كوفيد–19، التي أثّرت بشكل كبير على الإقتصاديات الزراعية، وساهمت في إرباك سلاسل التوريد، وتأخير تنفيذ عدد من المشاريع الزراعية الممولة؛

مع بداية سنة 2021، بدأت مؤشرات التعافي بالظهور، حيث إرتفعت الإعتمادات إلى 209.60 مليون دولار، مما يعكس إستئنافًا تدريجيًا للأنشطة الزراعية المدعومة، مدفوعًا بتحسن الوضع الصحي العالمي، وعودة التركيز على قضايا الأمن الغذائي، وقد تعزز هذا التوجه بشكل ملحوظ في سنة 2022، التي سجلت قفزة كبيرة في حجم التمويل بلغت 578.56 مليون دولار، وهو ما يُشير إلى إنتقال البنك إلى سياسة تمويلية أكثر جرأة وإستباقًا، خاصة في ظل تصاعد التحديات المرتبطة بندرة المياه، وتغير المناخ، وحاجة العديد من الدول الأعضاء إلى تعزيز إنتاجها الزراعي لضمان الإكتفاء الذاتي؛

أما سنة 2023، فقد شهدت تراجعًا نسبيًا في حجم التمويل إلى 365.72 مليون دولار، وهي حركة قد تعود إلى إعادة ترتيب أولويات التمويل أو إلى إنشغال البنك بمتابعة أثر المشاريع التي تم إطلاقها في السنة السابقة. رغم ذلك، فإن سنة 2024 عرفت قفزة نوعية في التمويلات بلغت 1,000 مليون دولار، مما يعكس توجّهًا واضحًا نحو توسيع قاعدة الإستثمار الزراعي، لاسيما في المجالات المرتبطة بتقنيات الزراعة الذكية، وتطوير سلاسل القيمة الفلاحية، وتعزيز الأمن الغذائي المستدام؛

وقد إستمر هذا الزخم في الربع الأول من سنة 2025، حيث بلغ حجم الإعتمادات 1,100 مليون دولار، وهو أعلى مستوى تم تسجيله خلال الفترة، مما يدل على تصاعد وتيرة تدخل البنك، وتركيزه على تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع الكبرى، بما في ذلك دعم الفلاحين الصغار، وتحسين نظم الري، وتعزيز التكيف مع التغيرات المناخية؛

وفي المجمل، يُظهر هذا المنحى التصاعدي في قيمة الإعتمادات الموجهة من طرف البنك الإسلامي للتنمية نحو القطاع الزراعي إلتزامًا متزايدًا بدعم المشاريع الإستثمارية التي تستهدف تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الريفية المستدامة، كما يعكس حرص البنك على تمويل مبادرات ذات أثر طويل المدى، تركز على تحديث الأنشطة الزراعية، وتوسيع قدرات الإنتاج، وتحسين مردودية الأرض والمياه، مع إعطاء الأولوية للمشاريع التي تجمع بين الجدوى الإقتصادية والأبعاد البيئية والإجتماعية، بما يسهم في تعزيز صمود الدول الأعضاء أمام التحديات العالمية ويكرّس دور البنك كشريك تنموي فعال في دعم التحولات الهيكلية في القطاع الفلاحي.

الفرع الثالث: إعتمادات البنك في تمويل المشروعات الإستثمارية في مجال المياه والصرف الصحي

تتمثل الإعتمادات الموجهة من طرف البنك في مجال المياه والصرف الصحي من سنة 2019 إلى غاية الربع الأول من سنة 2025 فيما يلي:

الجدول رقم 12: يوضح إعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل المشروعات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي للفترة

2019–الربع الاول 2025

السنوات	المبلغ (مليون دولار أمريكي)
2019	135.29
2020	البنك اعتمد في 2020 أول سياسة قطاع المياه والصرف الصحي، ولكن لم تُعلن قيمة إجمالية للعام مجزأة حسب القطاع في التقرير السنوي العام 2020.
2021	217.3
2022	176.12
2023	365.72
2024	لم يصدر بعد تقرير سنوي مفصّل للقطاع.
الربع الاول من 2025	لم يصدر بعد تقرير سنوي مفصّل للقطاع.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير التالي: تقرير البنك الإسلامي للتنمية للربع الأول من عام 2025

الشكل رقم 13: يوضح إعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل المشروعات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي للفترة 2019– الربع الأول 2020

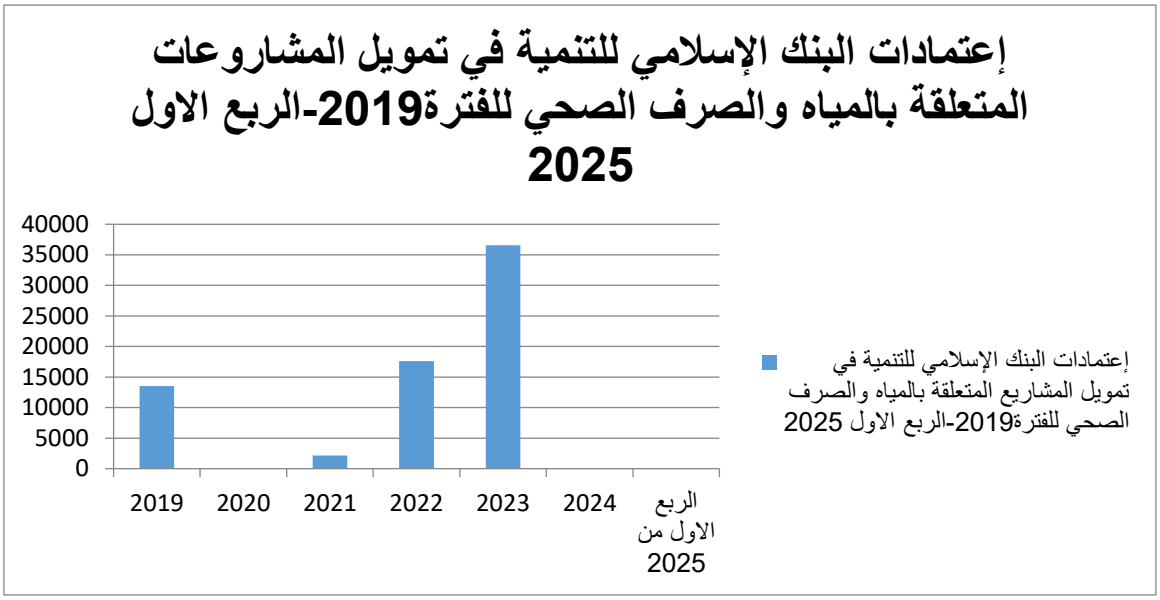

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير التالي: تقرير البنك الإسلامي للتنمية للربع الأول من عام 2023.

يعرض الجدول رقم (12) والشكل رقم (13): "قيمة اعتمادات البنك لتمويل قطاع المياه والصرف الصحي للفترة 2019 – الربع الأول 2025"، تطور التمويل الذي خصصه البنك الإسلامي للتنمية لدعم هذا القطاع الحيوي في الدول الأعضاء، ويُظهر الجدول تفاوتًا في حجم الإعتمادات على مدار السنوات، وهو ما يعكس التغيرات في السياسات التمويلية والتقارير السنوية للبنك، إضافة إلى تأثيرات العوامل الإقتصادية والهيكلية المرتبطة بإدارة الموارد المائية.

ففي سنة 2019، بلغت قيمة الإعتمادات الموجهة للمياه والصرف الصحي حوالي 135.29 مليون دولار، وهو رقم يعكس إهتمامًا أوليًا بهذا القطاع في إطار جهود البنك لتعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية، أما في سنة 2020، ورغم عدم تسجيل قيمة رقمية دقيقة للتمويل في التقرير السنوي، فقد شهدت السنة حدثًا مهمًا تمثل في إعتماد البنك لأول سياسة قطاعية متكاملة للمياه والصرف الصحي، ما يُعدّ خطوة تأسيسية تمهّد لإعادة هيكلة تدخلاته المستقبلية في هذا المجال؛

وفي سنة 2021، سجل حجم التمويل إرتفاعًا ملحوظًا ليبلغ 217.3 مليون دولار، مما يعكس بداية تفعيل السياسة الجديدة وتوجيه الإعتمادات نحو مشاريع البنية التحتية وتحسين خدمات المياه، لكن في سنة 2022، تراجع حجم التمويل إلى 176.12 مليون دولار، وهو ما قد يُفسَّر بإعادة ترتيب الأولويات التمويلية أو بتباطؤ تنفيذ بعض المشاريع نتيجة ظروف تقنية أو إدارية، وقد عاد حجم التمويل للإرتفاع في سنة 2023 ليصل إلى 365.72 مليون دولار، في مؤشر على تجدد الإهتمام بالمجال، خصوصًا في ظل تنامي التحديات المتعلقة بندرة المياه وزيادة الطلب الحضري؛

أما بخصوص سنتي 2024 والربع الأول من 2025، فلم تُدرج تقارير سنوية مفصلة عن الإعتمادات الموجهة لهذا القطاع إلى غاية تاريخ إعداد الجدول، وهو ما يحد من إمكانية تقييم المنحى العام بشكل دقيق خلال هذه الفترة، غير أن المؤشرات السابقة توحي باستمرار الإهتمام بالمياه كأولوية تنموية بالنظر إلى إرتباطها الوثيق بالأمن الصحي والبيئي والغذائي.

وفي المجمل، يعكس المسار العام لهذه التمويلات إلتزام البنك الإسلامي للتنمية المتزايد بدعم المشروعات الإستثمارية ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي، من خلال تعزيز البنية التحتية، توسيع شبكات الإمداد، وتحسين آليات المعالجة والتوزيع، بما يضمن إستدامة الموارد وخدمة المجتمعات في الدول الأعضاء، خصوصًا في المناطق الريفية والهشة، ويكرّس بذلك دور البنك كشريك فعّال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالمياه والنظافة الصحية.

المطلب الثالث: أساليب التمويل الإسلامي المعتمدة من قبل البنك الإسلامي للتنمية

يستخدم البنك أساليب وصيغ تمويل تتماشى مع الشريعة الإسلامية، حيث يعتمد صيغًا عديدة لتمويل مشاريع الإستثمارية في الدول الأعضاء، على غرار المشاريع الزراعية والصناعية والبنية التحتية وما إلى ذلك، وتتمثل هذه الصيغ فيما يلي:

الفرع الأول: أساليب التمويل المعتمدة من طرف البنك الإسلامي للتنمية لتمويل المشروعات الإستثمارية المستدامة

تتمثل الصيغ التمويلية المعتمدة في البنك الإسلامي للتنمية لتمويل المشروعات الإستثمارية المستدامة في:

أولا: القرض الحسن

وهو صيغة تمويل طويلة الأجل تُستخدم في تنفيذ المشاريع، لا سيما في مجالي الزراعة والبنية التحتية، وقد بدأت هذه الصيغة في البنك الإسلامي للتنمية سنة 1976، وتُعرف بـ **القرض الحسن**، وهي صيغة ميسّرة بطبيعتها، تُقدَّم للدول الأعضاء الأكثر احتياجًا، لتمويل مشاريع تنموية دون أي فوائد ربوية، وإنما تُرافقها رسوم خدمة رمزية فقط، تُخصص لتغطية التكاليف الفعلية

المرتبطة بإدارة القرض، وتُعد هذه الصيغة متوافقة تمامًا مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تقوم على مبدأ التعاون والتكافل بين الدول الأعضاء؛

ثانيا: مساعدات فنية

وتتمثل في توفير الخبرة الفنية أو المساعدة في تنفيذ مشروع أو سياسة، أو المساعدة في تطوير المؤسسات أو الموارد البشرية، ويمكن أن تتعلق بمشروع كدراسة الجدوى، أو التصاميم الهندسية، أو الإشراف على تنفيذ المشاريع التجريبية؛

ثالثا: الإجارة

وهي صيغة تمويلية متوسطة أو طويلة الأجل، استُحدثت سنة 1978، تقضي بأن يشتري البنك معدات وآلات ثم يمنح المستفيد حق إستخدامها خلال مدة زمنية معينة، يحتفظ فيها البنك بملكية هذه الأصول مقابل سداد أقساط إيجار دورية ثابتة؛

رابعا: المضاربة

وهي شكل من أشكال الشراكة، حيث يشارك أحد الطرفين بالمال، ويشارك الطرف الآخر بالخبرة والإدارة، ويقسم الطرفان ما حصل بينهما من ربح بنسب متفق عليها، أما الخسارة فتكون فقط على رب المال من رأس ماله؛

خامسا: البيع الآجل

حيث استُحدثت هذه الصيغة سنة 1984، وبموجبها يشتري البنك الأصول من آلات ومعدات ثم يبيعها بسعر أعلى للمستفيد الذي يسدد المبلغ على أقساط، وتختلف هذه الصيغة عن الإجارة بكون ملكية الأصول تُنقل للمشتري عند التسليم؛

سادسا: خطوط التمويل

يقدم البنك خطوط التمويل للمؤسسات الوطنية للتمويل التنموي أو البنوك الإسلامية في الدول الأعضاء، لتشجيع تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي، وتصنيع الآلات الزراعية، وقطاع إنتاج الصناعة الفندقية والسياحة والإسكان، شريطة أن تكون هذه الأنشطة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛[1]

[1] الموقع الالكتروني للبنك الاسلامي للتنمية: www.isdb.org

سابعا: مشاركة

صيغة تمويلية استُحدثت سنة 1976، يشارك البنك بموجبها في رأس مال بعض الشركات، غير أنه لا ينبغي أن يتجاوز مستوى مشاركة البنك ثلث رأس مال المساهم في المشروع؛

ثامنا: الإستصناع

وهي صيغة تمويلية متوسطة الأجل استُحدثت سنة 1996، وهي عقد إنتاج يشمل التصنيع أو الإنشاء أو التجميع أو التعبئة والتغليف، يلتزم الصانع بموجبه بإمداد المشتري في موعد محدد وبسعر متفق عليه بسلع ذات مواصفات محددة بعد صناعتها طبقًا لتلك المواصفات؛

تاسعا: المساهمة في رأس المال

إستُحدثت هذه الصيغة في البنك سنة 1976، حيث يساهم البنك في رؤوس أموال الشركات والمؤسسات المحققة للربح والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي يُتوقع أن يكون لها أثر تنموي إيجابي على إقتصاد الدول الأعضاء.[1]

الفرع الثاني: تقييم إعتمادات البنك الإسلامي للتنمية على حسب صيغ التمويل المعتمدة لتمويل المشروعات الإستثمارية المستدامة

يمثل الجدول أدناه تقييم إعتمادات البنك الإسلامي للتنمية إستخدام الصيغ التمويلية السابق ذكرها بالنسب المئوية.

[1] الموقع الالكتروني للبنك الاسلامي للتنمية: www.isdb.org

الجدول رقم 13: توزيع إعتمادات البنك الإسلامي للتنمية بحسب صيغ التمويل بالنسب للفترة 2019–2025 الربع الأول

المساهمة في رأس المال	الإستصناع	المشاركة	خطوط التمويل	البيع الأجل	المضاربة	ايجار تمويلي	المساعدة الفنية	القروض	السنوات
0.67 %	11.12 %	0.00 %	0.00 %	70.07 %	0.00 %	11.99 %	0.00 %	6.15 %	2019
%3.5	%10.0	0.00 %	0.00 %	%65.0	0.00 %	%12.0	0.00 %	%6.5	2020
%5.5	%9.0	0.00 %	0.00 %	%62.0	0.00 %	%11.0	0.00 %	%7.0	2021
%5.5	-	0.00 %	0.00 %	%60.0	0.00 %	%10.0	0.00 %	%7.5	2022
%7.5	-	0.00 %	0.00 %	%58.0	0.00 %	%9.0	0.00 %	%8.0	2023
%8.5	-	0.00 %	0.00 %	%55.0	0.00 %	%8.0	0.00 %	%8.5	2024
11.5 %	-	0.00 %	0.00 %	%52.0	0.00 %	%7.0	0.00 %	%9.0	الربع الاول من 2025

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: التقرير السنوي للبنك للفترّة من2019 إلى الربع الاول من 2025

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (13) أن: البنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة من 2019 إلى الربع الأول من 2025 إعتمد بشكل كبير على صيغة البيع الآجل في تمويل المشاريع الإستثمارية، حيث تتراوح حصتها بين 70.07% في 2019 إلى 52% في الربع الأول من 2025. تعكس هذه النسبة العالية توجه البنك نحو تمويل سريع ومرن يلبّي حاجيات الدول الأعضاء على المدى القصير، لكنه قد يفتقر إلى الأثر التنموي طويل الأجل مقارنة بصيغ تمويل أخرى مثل المشاركة أو المضاربة التي تعزز شراكة حقيقية وتوزيع للمخاطر بين البنك والمستثمرين؛

في المقابل، يظهر الجدول أن حصة الإستصناع تراجعت بشكل ملحوظ بعد عام 2019، حيث بلغت 11.12% في 2019، وانخفضت إلى معدلات غير معلنة (فارغة) بدءاً من 2022 حتى الربع الأول من 2025، وهذا يشير إلى تقليل البنك من الإعتماد على صيغة تمويل المشاريع الصناعية والإستثمارية المباشرة التي تساهم في بناء البنية التحتية وتحقيق التنمية المستدامة طويلة الأمد.

الجدير بالذكر أيضًا غياب تام لصيغ المشاركة والمضاربة طيلة الفترة، ما يعكس محدودية إستثمار البنك في مشاريع إنتاجية قائمة على تقاسم المخاطر والعوائد، وهي خصائص أساسية للتمويل الإسلامي الذي يُفترض أن يعزز الإستدامة والشراكة الإقتصادية؛

على الجانب الآخر، حققت المساهمة في رأس المال زيادة تدريجية من 0.67% عام 2019 إلى 11.5% في الربع الأول من 2025، ما يدل على توجه إيجابي نحو دعم رأس مال المشاريع الإستثمارية بشكل مباشر، وخاصة في القطاعات التي تتطلب إستثمارات طويلة الأجل ومشاركة فعلية في النجاح الإقتصادي؛

أما الإيجار التمويلي فقد شهد انخفاضًا من 11.99% في 2019 إلى 7% في الربع الأول من 2025، مما يعكس إعادة ترتيب الأولويات التمويلية في ضوء متطلبات المشاريع الإستثمارية المستدامة؛

تبقى نسب القروض والمساعدة الفنية منخفضة نسبيًا، وهو ما قد يشير إلى أن البنك ما يزال يركز على أدوات التمويل ذات الطابع التجاري أكثر من الدعم الفني والتقني، رغم أهمية هذا الأخير في تعزيز نجاح وإستدامة المشاريع الإستثمارية.

بشكل عام، يبرز الجدول أن تركيز البنك كان على الصيغ التمويلية ذات الربح المضمون كصيغة البيع الآجل وقد يقلل ذلك من فرص تمويل مشاريع إستثمارية مستدامة ذات تأثير تنموي عميق.

المطلب الرابع: نماذج عن مشروعات إستثمارية مستدامة ممولة من طرف البنك

قام البنك بتمويل العديد من المشاريع الإستثمارية المستدامة، وفق صيغ التمويل الإسلامية ومن أهمها: الإستصناع، الإيجار، القرض.

الفرع الأول: المشروعات الإستثمارية الممولة من البنك الإسلامي للتنمية بإستخدام صيغة التمويل بالإستصناع

أهم المشاريع المذكورة في تقارير البنك الإسلامي للتنمية والتي مولت بعقد الإستصناع سندرجها في الجدول التالي:

الجدول رقم14: أهم المشاريع الممولة عن طريق صيغة الإستصناع للبنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة 2019 الى الربع الاول من 2025.

السنة	الطاقة	الزراعة	المياه و الصرف الصحي
2019	-كهربة الريف (المغرب) – 39.8 مليون - مشروع محطة الجنوب لكفاءة التوليد (أذربيجان)– 201.53 مليون	- برنامج توريد البذور الجيدة (بنغلادش) – 25 مليون - مشروع تطوير الري الصغير (بنغلادش) – 8.84 مليون	- مشروع مياه قم (إيران) – 128.72 مليون - مشروع الصرف الصحي (مشهد– إيران) – 79.25 مليون
2020	- مشروع القاطرات الكهربائية (تركيا) – 220 مليون	- سد كاير للتخزين والري (سودان) – 97.54 مليون	- توسعة شبكة المياه (دمشق–سوريا) – 105.25 مليون - توسيع إمدادات المياه للمجتمعات الريفية (دالي) – 39.81 مليون
2021	-محطة فريانة للطاقة الحرارية (تونس) – 196.10 مليون	- مشروع التنمية الزراعية (بوركينا فاسو) – 28.37 مليون	- مشروع الصرف الصحي (طشقند– أوزبكستان) – 35.37 مليون

	-تركيب محطة كهرباء 70 ميغاواط – 97.38 مليون	- شبكة الري (جزاخ/سرداريا– أوزبكستان) – 52.65 مليون - صومعة الحبوب (شرق طهران–إيران) – 27.7 مليون	- مشروع الصرف الصحي (قم– إيران) – 103.8 مليون
2022	- مشروع نيلوم جيلوم الكهرومائي (باكستان) – 137.64 مليون - مشروع توزيع الطاقة (غينيا) – 96.7 مليون	- زيادة إنتاج الأرز في المزارع الصغيرة (موريتانيا) – 12.92 مليون - دعم التنمية الزراعية (دالي) – 13 مليون - دعم التنمية الزراعية (كوت ديفوار) – 4.3 مليون	- مشروع محطة معالجة المياه وشبكة الصرف (عدن–اليمن) – 7.14 مليون - مشروع ري البقاع الغربي (لبنان) – 8.3 مليون
2023	-محطة ALMENZEL MDEZ (المغرب) – 131.7 مليون	- مشروع جينييو للتنمية الزراعية (دالي) – 29.8 مليون - إنتاج زيت النخيل (سيراليون) – 4.7 مليون - سد عطبرة العلوي (السودان) – 150 مليون	- مشروع منطقة افتوت الشرقي لتوزيع المياه (موريتانيا) – 14.2 مليون - معالجة مياه المصارف (السودان) – 80 مليون

2024	- مشروع للطاقة الكهرومائية (باكستان) – 150.20 مليون	- مشروع التنمية الزراعية (أذربيجان) – 66.39 مليون - مشروع سكر ماركالا (مالي) – 39.23 مليون - تطوير سلسلة قيمة الأرز (تشاد) – 25.96 مليون - المشروع الوطني للصرف الزراعي تحت السطحي 3 (مصر) – 20.18 مليون - تعزيز القيمة المضافة في الفول السوداني (غامبيا) – 18.42 مليون - مشروع التنمية الزراعية (مالي 2) – 13.81 مليون - إعادة تأهيل مشروع حلفا الزراعي (السودان) – 32.73 مليون	- توسيع شبكة نقل المياه (البحرين) – 191 مليون - دعم البرنامج الوطني لإمدادات المياه والصرف (أذربيجان) – 200 مليون - تطوير التخزين الوطني لنقل المياه 2 (البحرين) – 50.12 مليون - سد ساربي وتوريد المياه (إيران) – 74.82 مليون
الربع الاول من 2025	------	---	- تزويد المياه والصرف الصحي (المناطق الريفية–إيران) – 177.97 مليون

			– تزويد المياه والصرف (الشمال الغربي–إيران) – 84.13 مليون – مشروع تزويد المياه (تركمانستان) – 121.17 مليون – مشروع الصرف الصحي غرب طهران (إيران) – 149.67 مليون – تعلية سد الروصيرص (السودان) – 7 مليون – مشروع تزويد المياه في 3 محافظات (مصر) – 55.42 مليون

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع: https://www.isdb.org/project

نلاحظ من خلال الجدول أن البنك الإسلامي للتنمية قد أولى أهمية متزايدة لتمويل المشاريع التنموية عبر صيغة الإستصناع خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى الربع الأول من سنة 2025، مع تركيز واضح على القطاعات الحيوية ذات الأثر المباشر على حياة الأفراد، خاصة في مجالات الطاقة، الزراعة، والمياه والصرف الصحي، ويتجلى من توزيع هذه المشاريع أن البنك إعتمد مقاربة شمولية تهدف إلى دعم التنمية المستدامة في مختلف أقاليم العالم الإسلامي، سواء في آسيا الوسطى، إفريقيا، الشرق الأوسط، أو جنوب آسيا.

في قطاع **الطاقة**، يظهر إهتمام البنك بتعزيز قدرات الدول الأعضاء في إنتاج الكهرباء خاصة في المناطق الريفية أو التي تعاني من ضعف البنية التحتية الطاقوية، كما في مشروع كهربة الريف بالمغرب ومحطة الطاقة في تونس، ويُلاحظ كذلك إهتمامه بمشاريع الطاقة المتجددة، خاصة الكهرومائية، ما يدل على إدماج البعد البيئي في سياسات التمويل؛

أما في مجال **الزراعة**، فقد جاءت المشاريع متنوعة بين دعم الإنتاج الزراعي (كإنتاج الأرز في موريتانيا وتنمية زيت النخيل في سيراليون) وتطوير البنية التحتية الزراعية (كشبكات الري وسدود التخزين)، وهو ما يعكس حرص البنك على المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز قدرة الدول على الإعتماد على الذات في الإنتاج الزراعي، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة،

وبخصوص **المياه والصرف الصحي**، فقد شكّل هذا القطاع محوراً أساسياً في إستراتيجية التمويل عبر الإستصناع، خاصة في ظل تزايد التحديات المرتبطة بندرة المياه وتدهور البنية التحتية في العديد من الدول، ويُلاحظ من الجدول كثافة المشاريع الموجهة لإيران ومصر واليمن في هذا المجال، مع تنوعها بين تزويد مياه الشرب، توسيع الشبكات، وبناء محطات معالجة المياه، وهو ما يعكس إستجابة البنك للإحتياجات الأساسية للسكان، خاصة في المناطق ذات الهشاشة البيئية أو الكثافة السكانية المرتفعة.

ومن حيث **التوزيع الزمني**، يلاحظ أن السنوات 2021، 2023 و2024 شهدت زخماً كبيراً في عدد المشاريع ومبالغ التمويل، ما قد يعكس استجابة البنك للأزمات المتزايدة التي واجهت الدول الأعضاء خلال فترة ما بعد جائحة كوفيد-19، إضافة إلى محاولات تحفيز الإنتعاش الإقتصادي عبر ضخ إستثمارات في البنى التحتية الأساسية، كما أن مشاريع الربع الأول من 2025، رغم حداثتها، تُظهر إستمرار التوجه ذاته خاصة في قطاع المياه؛

وبصفة عامة، يمكن القول أن إعتماد البنك الإسلامي للتنمية على صيغة الإستصناع مكّنه من تمويل مشروعات إنشائية معقدة في قطاعات حساسة تمس مباشرة حياة المواطنين وتدعم ركائز التنمية المستدامة، هذا الأسلوب التمويلي يعكس مرونة الصيغ الإسلامية في تلبية متطلبات الواقع التنموي المعاصر، ويبرهن على قدرة البنك على التكيّف مع السياقات المتغيرة للدول الأعضاء، من خلال حلول تمويلية متكاملة تجمع بين الطابع الشرعي والأثر التنموي طويل المدى.

الفرع الثاني: المشروعات الإستثمارية الممولة من البنك الإسلامي للتنمية بإستخدام صيغة التمويل بالإيجار

تظهر أهم المشاريع الممولة من قبل البنك الإسلامي للتنمية بعقد الإيجار في الجدول التالي:

الجدول رقم15: أهم المشروعات الممولة عن طريق صيغة الإيجار للبنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة 2019 الى الربع الاول من 2025

السنة	الطاقة	الزراعة	المياه والصرف الصحي
2019	—	—	—
2020	—	مشروع القاطرات الكهربائية (تركيا) – 220 مليون دولار	سد كاير للتخزين والري (السودان) – 97.54 مليون دولار

			توسعة شبكة المياه (دمشق–سوريا) – 105.25 مليون دولار توسيع إمدادات المياه للمجتمعات الريفية (دالي) – 39.81 مليون دولار
2021	محطة فريانة للطاقة الحرارية (تونس) – 196.10 مليون دولار تركيب محطة كهرباء 70 ميغاواط – 97.38 مليون دولار	مشروع التنمية الزراعية (بوركينا فاسو) – 28.37 مليون دولار شبكة الري (جزاخ/سرداريا–أوزبكستان) – 52.65 مليون دولار صومعة الحبوب (شرق طهران–إيران) – 27.7 مليون دولار	مشروع الصرف الصحي (طشقند–أوزبكستان) – 35.37 مليون دولار مشروع الصرف الصحي (قم–إيران) – 103.8 مليون دولار
2022	مشروع نيلوم-جيلوم الكهرومائي (باكستان) – 137.64 مليون دولار مشروع توزيع الطاقة (غينيا) – 96.7 مليون دولار	زيادة إنتاج الأرز بالمزارع الصغيرة (موريتانيا) – 12.92 مليون دولار دعم التنمية الزراعية (دالي) – 13 مليون دولار دعم التنمية الزراعية (كوت ديفوار) – 4.3 مليون دولار	محطة معالجة المياه وشبكة الصرف (عدن–اليمن) – 7.14 مليون دولار مشروع ري البقاع الغربي (لبنان) – 8.3 مليون دولار
2023	محطة ALMENZEL MD	مشروع جينييو للتنمية الزراعية (دالي) – 29.8 مليون دولار	مشروع منطقة افتوت الشرقي لتوزيع المياه

	EZ (المغرب) – 131.7 مليون دولار	إنتاج زيت النخيل (سيراليون) – 4.7 مليون دولار سد عطبرة العلوي (السودان) – 150 مليون دولار	(موريتانيا) – 14.2 مليون دولار معالجة مياه المصارف (السودان) – 80 مليون دولار
2024	مشروع للطاقة الكهرومائية (باكستان) – 150.20 مليون دولار	مشروع التنمية الزراعية (أذربيجان) – 66.39 مليون دولار مشروع سكر ماركالا (مالي) – 39.23 مليون دولار تطوير سلسلة قيمة الأرز (تشاد) – 25.96 مليون دولار المشروع الوطني للصرف الزراعي تحت السطحي 3 (مصر) – 20.18 مليون دولار تعزيز القيمة المضافة في الفول السوداني (غامبيا) – 18.42 مليون دولار إعادة تأهيل مشروع حلفا الزراعي (السودان) – 32.73 مليون دولار	توسيع شبكة نقل المياه (البحرين) – 191 مليون دولار دعم البرنامج الوطني لإمدادات المياه والصرف (أذربيجان) – 200 مليون دولار تطوير التخزين الوطني لنقل المياه 2 (البحرين) – 50.12 مليون دولار سد ساربي وتوريد المياه (إيران) – 74.82 مليون دولار
الربع اول من 2025	—	—	تزويد المياه والصرف الصحي (المناطق الريفية–إيران) –

			177.97 مليون دولار تزويد المياه والصرف (الشمال الغربي– إيران) – 84.13 مليون دولار مشروع تزويد المياه (تركمانستان) – 121.17 مليون دولار مشروع الصرف الصحي غرب طهران (إيران) – 149.67 مليون دولار تعلية سد الروصيرص (السودان) – 7 مليون دولار مشروع تزويد المياه في 3 محافظات (مصر) – 55.42 مليون دولار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع: https://www.isdb.org/projects

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن: البنك الإسلامي للتنمية إعتمد صيغة التمويل بالإيجار كآلية فعالة لتمويل مجموعة متنوعة من المشروعات الإستثمارية ذات الطابع الحيوي، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى الربع الأول من سنة 2025.

يتضح من البيانات أن التركيز إنصب أساسًا على ثلاثة قطاعات رئيسية: الطاقة، الزراعة، والمياه والصرف الصحي، مع ملاحظة أن هذه الصيغة تم تفعيلها بشكل أكبر انطلاقًا من سنة 2020، في حين لم يُسجل أي نشاط في سنة 2019.

في **قطاع الطاقة**، تبدو مشاريع التمويل بالإيجار موجهة بالأساس نحو تعزيز القدرات الإنتاجية للدول الأعضاء، من خلال إنشاء محطات كهربائية جديدة أو تطوير الشبكات القائمة، ويمكن ملاحظة إهتمام البنك بتمويل مشاريع ضخمة مثل محطة فريانة الحرارية في تونس، ومحطة ALMENZEL MDEZ في المغرب، والمشروع الكهرومائي في باكستان، وهي مشاريع ذات بعد إستراتيجي تسهم في تقليص فجوة الطاقة وتحقيق الإستقلال الطاقوي، كما أن تمويل البنك لمشاريع كهذه يعكس ثقته في مردوديتها الاقتصادية وقدرتها على توليد عائدات تبرر صيغة الإيجار؛

أما في **القطاع الزراعي**، فتتسم المشاريع بالتركيز على دعم الإنتاج وتحسين سلاسل القيمة، مثل مشروع سكر ماركالا في مالي، وتطوير سلسلة الأرز في تشاد، ومشاريع التنمية الزراعية في أذربيجان ودالي، اللافت في هذا القطاع هو تنوع المبادرات التي لا تقتصر فقط على زيادة الإنتاج، بل تشمل أيضًا إعادة تأهيل مشاريع زراعية قائمة مثل مشروع حلفا في السودان، ما يعكس حرص البنك على إحياء البنى التحتية المتقادمة وضمان استدامتها من خلال تمويلات مرنة، ويبدو أن صيغة الإيجار استُخدمت هنا لتمويل الأصول الزراعية الإنتاجية التي يمكن استغلالها واسترداد كلفتها على مراحل؛

أما **قطاع المياه والصرف الصحي**، فقد شكّل أكبر المستفيدين من هذه الصيغة من حيث عدد المشاريع وحجم التمويلات، خاصة خلال سنتي 2024 والربع الأول من 2025، يظهر ذلك جليًا في مشاريع ضخمة مثل تطوير شبكات المياه في البحرين، ومشروع الصرف الصحي غرب طهران، وتزويد المياه في عدة محافظات بمصر وإيران، يُستفاد من هذا التوجه أن البنك الإسلامي للتنمية يولي أهمية قصوى لهذا القطاع نظراً لأبعاده الصحية والبيئية، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بتغير المناخ، النمو الديمغرافي، وشح الموارد المائية، كما أن اللجوء لصيغة الإيجار في هذه المشاريع يعكس طبيعتها كثيفة الاستثمارات وطويلة الأمد، مما يجعلها أكثر ملاءمة للتمويل التأجيري القائم على تقسيط الدفع مع الحفاظ على الملكية للبنك خلال فترة الإيجار؛

من حيث **التوزيع الجغرافي والزمني**، يلاحظ أن تمويل المشاريع بالإيجار توسع تدريجياً ليشمل دولاً من مناطق مختلفة مثل إفريقيا جنوب الصحراء (السودان، سيراليون، مالي، غينيا)، الشرق الأوسط (إيران، لبنان، سوريا)، وآسيا الوسطى (أوزبكستان،

تركمانستان)، كما إرتفع عدد المشاريع بشكل ملحوظ بين 2022 و2025، ما يدل على أن البنك بات يعتمد هذه الصيغة بشكل متزايد، ربما لما توفره من ضمانات أفضل للإسترداد المالي بالمقارنة مع صيغ التمويل التقليدية؛

وبصفة عامة، يمكن القول أن صيغة التمويل بالإيجار أثبتت فعاليتها كأداة مرنة تسمح بتمويل مشاريع كبيرة دون تحميل الدول المقترضة أعباء فورية مرتفعة، كما تمنح البنك ضماناً إضافياً من خلال إحتفاظه بملكية الأصول طيلة فترة الإيجار، وقد مكّنت هذه الصيغة من توجيه التمويلات نحو قطاعات ذات أولوية تنموية عالية، خصوصاً المياه والطاقة والزراعة، مما يعزز من دور البنك الإسلامي للتنمية في دعم أهداف التنمية المستدامة وتحقيق النمو الشامل في الدول الأعضاء، ضمن مقاربة متوازنة تراعي خصوصيات كل قطاع واحتياجات كل منطقة.

الفرع الثالث: المشروعات الإستثمارية الممولة من البنك الإسلامي للتنمية بإستخدام صيغة التمويل بالقروض

تظهر أهم المشاريع الممولة من قبل البنك الإسلامي للتنمية بالقرض في الجدول التالي:

الجدول رقم16: أهم المشروعات الممولة عن طريق التمويل بالقرض للبنك الإسلامي للتنمية من الفترة 2019–الربع الأول ل 2025

السنة	الطاقة	الزراعة	المياه والصرف الصحي
2019	–	مشروع تنمية الزراعة والري في إيسيك-كول ونارين (قيرغيزستان) – 29 مليون دولار	–
2020	–	–	–
2021	–	–	–
2022	–	–	–
2023	–	–	–
2024	محطة الطاقة الكهرومائية في المغرب – 473 مليون دولار	مشروع تطوير الموارد المائية في كازاخستان – 1.15 مليار دولار	مشروع تعزيز توزيع المياه في البحرين – 80 مليون دولار
الربع الاول من 2025	–	–	–

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على موقع:https://www.isdb.org/projects

نلاحظ من خلال الجدول أن البنك الإسلامي للتنمية إستخدام صيغة التمويل بالقروض بشكل محدود للغاية خلال الفترة من 2019 إلى الربع الأول من 2025، حيث يتركز نشاط التمويل بالقروض بشكل كامل تقريبًا في عام 2024، يظهر الجدول أن هذه الصيغة لم تشهد تمويلاً لأي مشاريع في قطاع الطاقة أو الزراعي

أو المياه والصرف الصحي خلال سنوات 2019 إلى 2023، كما لا توجد مشاريع ممولة في الربع الأول من 2025؛

في عام 2019، لوحظ تمويل وحيد في مجال الزراعة يتعلق بمشروع تنمية الزراعة والري في إيسيك-كول ونارين في قيرغيزستان بقيمة 29 مليون دولار، مما يشير إلى تدخل محدود لمثل هذه القروض في دعم المشاريع الزراعية خلال تلك الفترة؛

أما في عام 2024، فقد شهد القطاع نشاطًا كبيرًا عبر منح قروض ضخمة، أبرزها محطة الطاقة الكهرومائية في المغرب بقيمة 473 مليون دولار، بالإضافة إلى مشروع تطوير الموارد المائية في كازاخستان بقيمة 1.15 مليار دولار، وهو المشروع الأكبر في الجدول، وكذلك مشروع تعزيز توزيع المياه في البحرين بقيمة 80 مليون دولار، يوضح هذا التركز الكبير في سنة واحدة أن البنك اتجه نحو تمويل مشاريع كبرى باستخدام القروض، ربما نظراً للحاجة إلى تمويلات أكبر مع فترة سداد مرنة تدعم تنفيذ مشاريع ذات بعد استراتيجي وتنموي عميق؛

يتضح أن صيغة القروض في تمويل البنك الإسلامي للتنمية تركزت على مشاريع ضخمة تستهدف بشكل رئيسي قطاعات الطاقة والمياه والصرف الصحي، مع غياب واضح تقريبًا في قطاع الزراعة خلال السنوات الأخيرة، مما يعكس توجهاً إستثمارياً يستهدف تطوير البنية التحتية الحيوية التي تتطلب تمويلات كبيرة وطويلة الأمد؛

ومن حيث التوزيع الجغرافي، يتضح وجود مشاريع في شمال إفريقيا (المغرب والبحرين) وآسيا الوسطى (كازاخستان)، ما يشير إلى تركيز البنك على دول ذات احتياجات مائية وطاقوية ملحة، حيث تمويل القروض يلبي هذه الإحتياجات الكبرى مقارنة بالتمويل بالإيجار الذي قد يناسب مشاريع أصغر أو متوسطة الحجم.

بصفة عامة، يمكن القول إن صيغة التمويل بالقروض لدى البنك الإسلامي للتنمية تمثل خيارًا تمويليًا مفضلًا للمشاريع ذات الأحجام الكبيرة والتي تتطلب تدفقات مالية ضخمة ومستمرة، خاصة في مجالي الطاقة والمياه، بينما تظل هذه الصيغة محدودة الإستخدام خلال معظم السنوات مع تركز نشاطها في فترة قصيرة، مما قد يعكس

سياسة البنك في توجيه القروض نحو مشروعات إستراتيجية ضخمة ذات أثر تنموي ملموس وقابل للمتابعة على المدى المتوسط والطويل.

المطلب الخامس: تقييم مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تمويل المشروعات الإستثمارية ذات البعد المستدام

تكتسب تمويلات المشاريع الإستثمارية ذات البعد المستدام أهمية متزايدة في ظل التحديات التنموية الراهنة، ويهدف هذا المطلب إلى تقييم مدى مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تمويل المشروعات الإستثمارية التي تحمل أبعادًا مستدامة، وذلك من خلال إستنتاج بعض المعارف من خلال الدراسة التي قمنا بها وكذلك التقارير المطلع عليها الخاصة بالبنك الإسلامي للتنمية بما يخدم أهداف موضوعنا.

الفرع الأول: مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق الإستدامة الإقتصادية للمشروعات الإستثمارية

تُعد الإستدامة الإقتصادية أحد المرتكزات الجوهرية في بناء مشاريع إستثمارية قادرة على النمو الذاتي والتفاعل الإيجابي مع متغيرات السوق، وفي هذا السياق، تظهر مساهمة البنك الإسلامي للتنمية كفاعل رئيسي في تمويل مشاريع تحقق هذا البعد ويمكن إستنتاج مجموعة من الملاحظات التي تؤكد إنخراط البنك بفعالية في تحقيق الإستدامة الإقتصادية، من أبرزها:

أولا: تنوع أدوات التمويل الموجهة للمشاريع

يعتمد البنك في تمويله للمشاريع الإستثمارية على ثلاثة أنواع رئيسية من العمليات، وهي: العمليات العادية (التي تشمل تمويل المشاريع والمساعدات الفنية)، عمليات تمويل التجارة، بالإضافة إلى صندوق الوقف (المعونة الخاصة)، وقد أدى هذا التنوع إلى إحداث تأثير تمويلي واسع شمل مختلف القطاعات، مما ساعد على تحسين البنية التحتية الإقتصادية في الدول الأعضاء؛[1]

ثانيا: تشجيع التجارة البينية بين الدول الأعضاء

خصص البنك برامج تمويلية تهدف إلى تنشيط المبادلات التجارية بين دوله الأعضاء، والذي أسهم في دعم وكالات تشجيع الصادرات وتنظيم معارض وندوات ودورات تدريبية، ما عزز من تنافسية المنتجات المحلية وساهم في تحقيق التوازن التجاري؛

[1] نقلا عن **الموقع الإلكتروني للبنك الإسلامي للتنمية:** www.isdb.org

ثالثا: تعزيز الإستثمارات المشتركة بين الدول الأعضاء

إنخرط البنك في جهود مكثفة لتهيئة بيئة إستثمارية ملائمة من خلال تنظيم مؤتمرات إستثمارية، وتقديم خطوط تمويل للمؤسسات الوطنية، إضافة إلى التعاون مع البنوك الإسلامية والغرف التجارية، وذلك في سبيل تشجيع تدفق رؤوس الأموال البينية وتحقيق التكامل الإقتصادي داخل فضاء الدول الأعضاء؛

رابعا: دعم الصناعة المصرفية الإسلامية

يُعد البنك من أبرز الداعمين لتطور النظام المصرفي الإسلامي، حيث عمل على وضع معايير تنظيمية ومالية موحدة، ونسق مع البنوك المركزية لتوفير إعتراف مؤسسي بالبنوك الإسلامية، مما جعل هذه الأخيرة قادرة على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو إستثمارات منتجة تتماشى مع مقاصد الشريعة؛

خامسا: تشجيع البحث العلمي والإبتكار التكنولوجي

ساهم البنك في تمويل عدد من المشاريع البحثية والعلمية، كما قدم منحًا دراسية للباحثين في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وأطلق مبادرات مثل "**جائزة البنك في العلوم والتكنولوجيا**" وبرنامج دعم شباب الباحثين، في محاولة لتعزيز رأس المال البشري ووقف ضد هجرة الكفاءات العلمية؛

وبناءً على ما سبق، يتضح أن البنك الإسلامي للتنمية لم يقتصر دوره على التمويل المباشر، بل تجاوز ذلك إلى المساهمة في ترسيخ قواعد إقتصاد مستدام من خلال تدخلات تمويلية وهيكلية متنوعة تستهدف تحقيق الإستقلال المالي وتعزيز الإنتاجية طويلة المدى في الدول الأعضاء.

الفرع الثاني: مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق الإستدامة الإجتماعية للمشروعات الإستثمارية

تُعد الإستدامة الإجتماعية بعدًا أساسيًا في دعم المجتمعات وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات وتحقيق تنمية متوازنة، وفي هذا الإطار، برزت مساهمة البنك الإسلامي للتنمية كرافد رئيسي في تمويل مشاريع تستهدف تحسين نوعية الحياة في الدول الأعضاء، ومن خلال متابعة وهذه المبادرات والبرامج التي شملت مختلف الجوانب الإجتماعية، تتضح أبرز ملامح مساهمة البنك في تعزيز الإستدامة الاجتماعية والبيئية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: تخفيف الفقر وتعزيز العدالة الإجتماعية

وضع البنك مكافحة الفقر في صلب إستراتيجياته وخططه، وذلك عبر برامج شاملة إستهدفت بالدرجة الأولى الدول الأعضاء الأقل نموًا، حيث إلتزم بتمويل مشاريع في مجالات أساسية مثل التعليم، الصحة، الزراعة، ومياه الشرب، إلى جانب تطوير البنية التحتية الإجتماعية، كما أنشأ البنك صناديق خاصة، منها حساب خاص لتمويل المشاريع ذات الطابع الإجتماعي، وقد تم في إطار هذا الحساب تمويل مشاريع صغيرة وموجهة للفئات الهشة؛

ثانيا: تمكين المجتمع المدني وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية

أدرك البنك أهمية الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في تحسين فعالية المشاريع التنموية، فقام بتمويل أنشطة المنظمات غير الحكومية، وساهم في تعزيز قدراتها بما يمكنها من تلبية إحتياجات المجتمعات المحلية، وقد تعاون البنك مع هذه المنظمات في مبادرات صحية؛

ثالثا: الإرتقاء بالخدمات الصحية ومكافحة الأوبئة

سعى البنك إلى دعم الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة، من خلال تمويل برامج لمكافحة الأمراض المستوطنة كالملاريا والعمى، خصوصًا في إفريقيا؛

رابعا: تمكين المرأة وتعزيز دورها في التنمية

منح البنك أولوية لمشاركة المرأة في عمليات التنمية الإجتماعية والإقتصادية، من خلال تمويل مشاريع موجّهة خصيصًا للنساء، وتنظيم برامج تدريبية بالتعاون مع منظمات غير حكومية، كما أنشأ فريقًا إستشاريًا نسويًا لوضع إطار إستراتيجي يراعي الخصوصيات الثقافية والدينية، ويهدف إلى إدماج قضايا المرأة في مختلف برامجه؛

خامسا: تطوير التعليم والإستثمار في رأس المال البشري

إتجه البنك نحو تعزيز جودة التعليم وتوسيع نطاقه، باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق العدالة الإجتماعية والتنمية طويلة المدى، وقد ركز على التعليم الابتدائي والثانوي، والتعليم المهني والتقني، كما دعم البحوث العلمية وبرامج المنح الدراسية، وموّل مشاريع لبناء المدارس وتجهيزها في المناطق الريفية والمحرومة، مستهدفًا الحد من التفاوتات التعليمية وضمان فرص متكافئة للجميع؛

وبالنظر إلى هذه التدخلات المتعددة الأبعاد، يتبيّن أن البنك الإسلامي للتنمية لعب دورًا محوريًا في ترسيخ أسس الإستدامة الإجتماعية، من خلال مقاربة شاملة تمزج بين دعم البنية التحتية الإجتماعية، وتمكين الأفراد، وتعزيز العدالة والمشاركة المجتمعية، في سبيل تحقيق تنمية بشرية عادلة وشاملة في الدول الأعضاء.

الفرع الثالث: تقييم مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق الإستدامة البيئية للمشروعات الإستثمارية

تُعتبر الإستدامة البيئية عنصرًا محوريًا في ضمان إستمرارية المشاريع الإستثمارية وتقليل تأثيرها السلبي على الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية، وفي هذا السياق يلعب البنك الإسلامي للتنمية دورًا فاعلًا في دعم وتمويل المشاريع التي تراعي البعد البيئي وتسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة تحافظ على البيئة للأجيال القادمة، ويمكن إبراز أهم الجوانب التي تميز هذه المساهمة فيما يلي:

أولا: إدارة النفايات الصلبة

قام البنك بتوجيه مبالغ كبيرة لتمويل مشاريع من شأنها الإدارة الفعالة للنفايات الصلبة من أجل إنشاء أنظمة مستدامة لمعالجة هذا النوع من النفايات؛

ثانيا: تعزيز أمن الطاقة

يعمل البنك على توسيع نطاق الحصول على طاقة فعالة ومنخفضة التكلفة، وذلك من خلال التوجه نحو الطاقة المتجددة وتقنيات ترشيد الإستهلاك، وقد أولى أهمية متزايدة لتأثير الطاقة على البيئة، مما جعله يركز على إستغلال الموارد المحلية للطاقة النظيفة، ودعم المبادرات الرامية إلى رفع كفاءة الطاقة. وتشكل هذه المساهمة جزءًا من إستراتيجية أشمل تهدف إلى خفض إنبعاثات الكربون وتعزيز أمن الطاقة في الدول الأعضاء؛

ثالثا: تطوير الموارد المائية متعددة الأغراض وتوسيع مشاريع الري

في ظل الأهمية المحورية للمياه في حياة الإنسان والأمن الغذائي، وجه البنك أولوية وأهمية لهذا المجال ووجه مبالغ كبيرة لتطويرها، ويُرتقب أن تكون لدى هذه المشاريع دورا محوريا في إدارة الموارد المائية وتوليد الطاقة، بما ينعكس إيجاباً على التنمية البيئية والإقتصادية في الدول المستفيدة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدراسة فعالية البنك الإسلامي للتنمية في تنويع المشروعات الإستثمارية و استدامتها بالإعتماد على صيغ التمويل الإسلامي

خلاصة الفصل

بعد إنتهاء الفصل الثالث من دراستنا، من خلال الإعتماد على مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى المدخل التعريفي للبنك الإسلامي للتنمية وتناولنا فيه كل من مفهوم البنك ثم الهيكل التنظيمي والإداري الخاص به، المؤسسات والصناديق التابعة. أما المبحث الثاني الذي هو بعنوان دراسة وتحليل فعالية أساليب التمويل الإسلامي لدى البنك في دعم المشروعات الإستثمارية واستدامتها، فقد خصص للدراسة التحليلية، والتي تمت الإشارة فيه الى توجهات السياسة التمويلية للبنك، ثم تقييم إعتماداته من أجل تمويل المشروعات الإستثمارية المستدامة، أساليب التمويل المعتمدة من طرفه وكذلك المشروعات الإستثمارية الممولة من خلاله، وأخيرا مدى مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق الإستدامة للمشروعات، إستنتجنا أن البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة مالية مهمتها الأساسية دعم تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأعضاء أنها تعتمد لبلوغ ذلك على عدة أساليب تمويلية وقد خصصنا الصيغ التمويلية المعتمدة من أجل تقديم الدراسة ، ومن أهم النتائج المتوصل إليها: إختلاف وتنوع هذه الصيغ يعتبر سببا في تحقيق عوائد مرتفعة مع مراعاة إختيار القطاعات وفق الضوابط الشرعية .

خاتمة

خاتمة

خاتمة

من خلال ما تناولناه في دراستنا المرسومة، توصلنا إلى أن التمويل الإسلامي بأدواته وصيغه المتعددة، يعد ركيزة أساسية لتحقيق الإستدامة الإقتصادية. إذ يسهم في توفير بدائل مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تلبي إحتياجات مختلف فئات المستثمرين، سواء أفراد أو مؤسسات، وتظهر صيغ التمويل الإسلامي مرونة كبيرة في التطبيق على المشروعات الإستثمارية، مما يفتح المجال أمام تنويعها وتحقيق أهدافها التنموية والربحية على حد سواء؛

إن إلتزام هذا النوع من التمويل بالمبادئ الأخلاقية والإقتصادية الإسلامية يعزز من فرص إستدامة هذه المشروعات، ما يسهم في تقليل المخاطر المرتبطة بها، مع ضمان توجيه الموارد نحو أنشطة إنتاجية حقيقية تعود بالنفع على الإقتصاد والمجتمع؛

وفي هذا السياق، يبرز البنك الإسلامي للتنمية نموذجا عمليا في إستخدام الصيغ التمويلية الإسلامية، حيث يعمل على توظيفها لتنويع المشروعات وتحقيق الإستدامة، بما يتماشى مع أهداف التنمية الشاملة في الدول الأعضاء مستندا إلى مبادئ الشريعة التي تنادي بالعدالة في تقاسم الأرباح والخسائر. ومن ثم فإن التمويل الإسلامي يعد خيارا إستراتيجيا لدعم الإقتصاد الحقيقي، وتنويع المشروعات الإستثمارية المستدامة في مختلف القطاعات.

في مجمل القول، يمكن أن نبرز في خاتمة هذا البحث، النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

أولا: النتائج

توصلنا إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية والمتمثلة في:

1- **نتائج نظرية:**

- يعرف التمويل الإسلامي بأنه نظام تمويلي يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية، ويرتكز على العدالة وتشجيع تقاسم الأرباح والخسائر، ويتميز بتعدد أساليبه مما يجعله سببا في تنويع المشروعات الإستثمارية ودعم النمو الاقتصادي ضمن إطار شرعي.
- تعد أساليب التمويل الإسلامي متعددة ومرنة، ما يسمح بتكييفها مع العمل المصرفي وكذا عمل المؤسسات المالية، وتكمن أهميتها في قدرتها على تلبية إحتياجات التمويل المعاصر ضمن إطار شرعي يعزز التنويع في المشروعات وكذلك الإستدامة الإقتصادية؛
- يهتم التمويل الإسلامي بدعم إستدامة المشاريع من خلال توجيه التمويل نحو الأنشطة المنتجة والمتوافقة مع الشريعة، ولا يعد كل مشروع مستداما إلا إذا تحققت فيه أبعاد الإستدامة.

خاتمة

2- نتائج تطبيقية:

- إتضح لنا بأن البنك الإسلامي للتنمية إعتمد على أساليب تمويل مختلفة لتمويل مشاريعه، ما حقق عوائد مرتفعة في السنوات الأخيرة وذلك مع مراعاة إختيار القطاعات ذات الطابع المستديم مع الإلتزام بالضوابط الشرعية والإقتصادية لضمان الفعالية على المدى الطويل؛
- ويتضح كذلك بأن التمويل بصيغ الإستثمار الإسلامية يشهد تطورا مستمرا ومواكبا لمتطلبات الواقع الإقتصادي؛
- وتبين أيضا أن البنك الإسلامي للتنمية يركز بشكل أساسي على الصيغ الربحية المضمونة، مع إغفال الصيغ التشاركية التي تعزز تقاسم الأرباح والخسائر.

ثانيا: التوصيات

مما سبق يمكن توجيه مجموعة من التوصيات إرتأينا أن تكون مناسبة للمضوع المدروس والمتمثلة في:

- ضرورة توسيع إعتماد الدول وخاصة الإسلامية، على التمويل الإسلامي في إقتصادياتهم لما له من دور في تحقيق نتائج تنموية فعالة ومستدامة؛
- العمل على تعزيز إعتماد المصارف على الجانب التكنولوجي في تطبيق صيغ التمويل الإسلامي، لما له أهمية بالغة في تحسين الكفاءة وتعزيز تطوير الأداء المصرفي؛
- زيادة الإعتماد على الصيغ التشاركية نظرا لقدرتها على جذب فئات المستثمرين المختلفة للتعامل مع المصارف الإسلامية، بفضل ما تتيحه من تقاسم عادل للأرباح والخسائر؛
- وبالنسبة للدراسة المقدمة في هذا البحث فنرى بأن يعيد البنك النظر في تفعيل صيغ المشاركة والمضاربة ورفع حصة الإستصناع والمساهمة في رأس المال، بما يضمن تمويلاً أكثر إرتباطاً بالواقع الإقتصادي والإجتماعي للدول الأعضاء، وبما يعزز من دوره كمؤسسة تنموية إسلامية بامتياز.

ثالثا: آفاق الدراسة

بعد إنهائنا لبحثنا والنتائج التي توصلنا إليها إتضحت لنا مجموعة آفاق مستقبلية يمكن التطرق إليها كبحوث نذكرها فيما يلي:

1- دراسة العلاقة بين تنوع صيغ التمويل الإسلامي وتنوع المشروعات الإستثمارية؛

2- دراسة تجارب الدول في توظيف صيغ التمويل الإسلامي الحديثة والمؤسسات المالية لتنويع المشروعات الإستثمارية المستدامة؛

3- تحليل مساهمة التمويل الإسلامي في تنشيط مجالات إستثمارية ناشئة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1- أحمد الشرباصي، معجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، 1981.

2- أحمد عبد الرحيم رزدق، محمد سعيد بسيوني، مبادئ دراسة الجدوى الاقتصادية، الطبعة 01، جامعة بنها، 2011.

3- أشرف محمد دواية، الإستثمار في الإسلام، دار السلام، الطبعة 01، القاهرة، مصر، 2009.

4- إبن فارس احمد بن زكرياء، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، 2007.

5- إبن منظور، لسان العرب، مطبعة دار المعارف، القاهرة، 2007.

6- إسماعيل بن حمادة الجوهري أبو النصر، معجم الصحاح، دار الحديث، 2011.

7- بسام حسين بني عطا الله، الجدوى الاقتصادية للمشروعات، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة 01، عمان، 2010.

8- حربي محمد عريفات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل، الطبعة 01، الأردن، 2016.

9- سليمان بن محمد اللهيميد، الزكاة، بيت الأفكار الدولية، عمان، 2005.

10- طاهر حيدر حردان، الاقتصاد الإسلامي المال- الربا- الزكاة، دار وائل للنشر، الطبعة 01، عمان، 1999.

11- طلال كداوي، تقييم القرارات الإستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، أردن، 2008.

12- عبد العزيز السيد مصطفى، دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروعات الإستثمارية، القاهرة،2012.

13- عبد العزيز مصطفي عبد الكريم، دراسة جدوى وتقيم المشروعات، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

14- عودة راشد الجيوسي، الإسلام والتنمية المستدامة رؤى كونية جديدة، فريديريش إيبيرت، النسخة 02، عمان، 2013.

15- لويس معلوف، المنجد الأبجدي، دار المشرق، الطبعة 06، بيروت، لبنان، 1988.

16- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، معجم المحيط، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2008.

17- محمد فاتح المغربي، التمويل والإستثمار في الإسلام، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة 01، القاهرة، مصر، 2018.

18- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008.

19- مريم خليفة المخمري، الإطار النظري للصكوك الإسلامية، دار المالية، الجزء الأول، الإمارات.

20- مصطفى يوسف الكافي، السياحة البيئية المستدامة تحدياتها وآفاقها المستقبلية، دار مؤسسة رسلان، دمشق، 2014.

21- منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، 2011.

قائمة المراجع

22- منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، الطبعة 03، 2004.

23- وزي عطوي، الاقتصاد والمال في التشريع الإسلامي، دار الفكر العربي، الطبعة 01، لبنان، 1981.

24- وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر المعاصر، الطبعة 01، دمشق، سوريا، 2012.

ثانيا: المقالات العلمية

1- أحمد جابر بدران، مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي، مجلة المسلم المعاصر، العدد 56.

2- العربي حجام، سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 02، 2019.

3- عليلي أمين، دياب زقاي، ممارسات إدارة الموارد البشرية ونجاح المشروع، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 01، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2019.

4- بختة بوسطة، بلجيلالي فتيحة، دور صناديق الإستثمار الإسلامية في تحقيق النمو الإقتصادي، revue Algérienne d'économie et gestion، جامعة إبن خلدون، المجلد 17، العدد 01، الجزائر، 2020.

5- حبيبة بن زغدة، دراسة الجدوى البيئية والإقتصادية للمشاريع الإستثمارية المستدامة، جامعة جيجل، المجلد 01، العدد 02، 2016.

6- حاج محمد زحافي عبد الله، مادي محمد إبراهيم، فهم معيار التنمية الاقتصادية ضمن السياحة من أجل تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، revue des réformes économique en intégration en économie mondial، المجلد 13، العدد 26، الجزائر، 2018.

7- رحمة بالهادف، قراءة في واقع التمويل الإسلامي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة مستغانم، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، 2020.

8- رفعت فتحي، التمويل الإسلامي في تمويل مشروعات البنية التحتية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة شقراء، المجلد 28، العدد 03، المملكة العربية السعودية، 2020.

9- روان محمد الحديدي، مفاهيم إدارة المشاريع وأهدافها، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 25، 2020.

10- زبير عياش، سميرة مناصرة، التمويل الإسلامي كبديل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، العدد 01، ميلة، 2016.

قائمة المراجع

11- زبير محمد، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الإستثمارية ودورها في تحقيق الأمن البيئي والتنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة الجيلاني بونعامة، المجلد 02، العدد 01، خميس مليانة، 2019.

12- زليخة بن حناشي، أهمية التمويل التأجيري وكيفية تطبيقه في بنك البركة الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 42، 2014.

13- سارة بوضياف، التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 01، الوادي، الجزائر، 2018.

14- سارة رباح، صيغ التمويل الإسلامي نحو ثقافة مصرفية إسلامية، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 05، العدد 03، الجزائر، 2023.

15- سعيدة ضيف، إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، 2020.

16- سمير جعوني، فاضل عبد القادر، التمويل بصيغة المشاركة في المصارف الإسلامية بين المزايا النظرية والعقبات في التطبيق، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 02، 2021.

17- سلوى بن جديد، الإستدامة من خلال المنظور الإسلامي للتنمية، مجلة دفاتر المتوسط، المجلد 07، العدد 01، 2023.

18- صالح العقدة، القواعد الأخلاقية للمعاملات المالية في الإسلام، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية الخاصة، المجلد 10، العدد 01، الأردن، 2006.

19- عادل الكاسح أنبية، زينب عبد السلام، أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والإجتماعية مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول، العدد 02، 2020.

20- عادل محمد مبروك، نجلاء عبد المنعم إبراهيم، التنمية المستدامة من منظور إسلامي، المجلة الدولية للدراسات الإقتصادية الإسلامية المتقدمة، المجلد 03، العدد 01، 2023.

21- عبد الجبار رحمة عبد الحميد السبهاني، البيوع التمويلية في المصارف الإسلامية، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 13، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، المجلد 02، الأردن، 2015.

22- عبد النور بوعلي، يحياوي نصيرة، علاقة التمويل الإسلامي بالتمويل الأخلاقي، المجلة الدولية للدراسات، الإسلامية المتقدمة، جامعة أمحمد بوقرة، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، 2018.

قائمة المراجع

23- علي شبيطة، رابح هزيلي، مؤشرات التنمية المستدامة واهميتها في تعزيز البعد البيئي للمشروع المجتمعي، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، المجلد 07، العدد 02، 2021.

24- علي يوسفات، عبد الرحمن عبد القادر، واقع صيغ التمويل التجارية الإسلامية، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، جامعة تامنغست، جامعة ادرار، الجزائر، العدد 01، 2012.

25- فاروق خلف الملكي دراجي، الإطار القانوني للإستثمار ودوره في تنمية الاقتصاد الوطني، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 03.

26- فاطمة الزهراء فنازي، تقييم قدرة صناديق الإستثمار الإسلامية على تعزيز نشاط الصناعة المالية الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، المجلد 06، العدد 03، لجزائر، 2019.

27- فايزة خير الله، ناصر بن عبد الله، عادل خير الله بن عبد الله، دور الحاضنات الحرفية الإدارية والتسويقية في إستدامة نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 24، 2020.

28- لبنى معطي، ضوابط ومعايير تقييم وإختيار المشاريع الإستثمارية وفق النهج الإسلامي، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة محمد بن أحمد، المجلد 09، العدد 01، وهران، 2023.

29-

30- محمد احمد الأمين آباه، صيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية بدائل طرق التمويل في البنوك التقليدية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة نواكشوط العصرية، المجلد 09، العدد 01، موريتانيا، 2022.

31- محمد بوعتلي، الإجراءات العملية لتطبيق المرابحة الإسلامية، في البنوك التقليدية الجزائرية، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 17، العدد 02، 2023.

32- محمد سويكر، سعيدان سميرة، حاتم النعاس، أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة في ليبيا، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 29، 2022.

33- محمد محمود عبد الله يوسف، مدخل جديد لتحقيق الإستدامة الاقتصادية للمجتمعات والمشروعات، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار 18، 2020.

34- محمد معاريف، طاوش قندوسي، واقع آليات تمويل المشاريع الإستثمارية بالجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا.

35- منور أوسرير، بن حاج جيلالي، مغرارة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الإستثمارية، مجلة إقتصاديات شمال إفريفيا، العدد 07.

قائمة المراجع

36- منى منصوري، واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية المستدامة، 2020.

37- مولود حواس، بوشامة مصطفى، البيئة" التنمية المستدامة من منظور إسلامي، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 10، العدد 16، الجزائر، 2010.

38- نور الدين كروش، دقيش جمال، دور صناديق الإستثمار الإسلامية في تحسين أداء البنوك الإسلامية، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، 2020.

39- وليد بن عاشة، علماوي أحمد، بن وذينة بوحقص، دراسة الجدوى الاقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الإستثمارية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2020.

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية

1- أميرة مرابطي، إستثمار الأموال الوقفية كآلية للتخفيف من ضغوط الإنفاق الحكومي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، 2024/2023.

2- أمينة نغموشي، دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة 8 ماي 1945، 2023/2022.

3- جعفر شريقي، دور صيغ التمويل في تحفيز النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2022/2021.

4- حمد عبد الله بريكان الرشدي، عقد الإجارة المنتهية بالتمليك، مذكرة ماجستير، تخصص قانون خاص، جامعة الشرق الأوسط، 2010/2009.

5- عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، مذكرة ماجيستير، تخصص نقود ماليو وبنوك، جامعة سعد دحلب، 2008.

6- عبد اللطيف طيبي، التطبيقات المتميزة لتقنيات التمويل والإستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2011/2010.

7- عنود محمد عبد المحسن الخضيري، التمويل التكافلي للإستثمار الوقفي وتأصيله الفقهي، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات الإسلامية قسم الآداب، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، السعودية، 1441هـ.

قائمة المراجع

8- فارس بن ساسي، التنمية المستدامة في السنة النبوية، مذكرة ماجستير، المعهد العالي للحضارة الإسلامية، جامعة الزيتونة، تونس، 2018.

9- فتيحة كحلي، تقييم صناديق الإستثمار الإسلامية، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011.

10- نايف بن نائل عبد الرحمن، التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير، كلية الهندسة والعمارة الإسلامية، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، 1432/1431هـ.

رابعا: الجرائد

1. أمين أبو عيشة، المشروعات الإستثمارية الأهمية الإقتصادية، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 2012.

خامسا: المواقع الإلكترونية

1. https://www.amlmaany.com
2. **www.isdb.org**
3. https://www.isdb.org/projects

الملخص:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى فعالية أساليب التمويل الإسلامي في تنويع المشروعات الإستثمارية وضمان إستدامتها. إعتمدنا في هذه الدراسة في الجانب النظري على المنهج الوصفي، حيث توصلت نتائجها إلى أن التمويل الإسلامي يركز على إستدامة المشاريع من خلال توجيه الموارد المالية نحو الأنشطة الإنتاجية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، أما في الجانب التطبيقي فقد إعتمدنا في الدراسة على المنهج التحليلي من خلال دراسة حالات لمشروعات تم تمويلها بصيغ التمويل الإسلامي من طرف البنك الإسلامي للتنمية. وأظهرت النتائج أن هذه الأساليب التمويلية تسهم بشكل فعال في تعزيز الإستدامة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وذلك بفضل ملاءمتها لمبادئ الشريعة، وكذلك تبرز هذه الدراسة أهمية التمويل الإسلامي وأساليبه كأداة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة وتنويع المشروعات في مختلف القطاعات.

الكلمات المفتاحية:

مشروعات إستثمارية، أساليب التمويل الإسلامي، إستدامة المشروعات الإستثمارية.

Abstract :

This study aims to explore the effectiveness of islamic financing methods in diversifyin investment projects and ensuring their sustainability, we adopted the descriptive method, and the result indicated that isgamic finance emphasizes the soundness of projects by directing financial resources toward productive activities that comply with Islamic sharia principles. In the applied part, the analytical method was used through case studies of projects financed using Islamic finance development banks, the rusults showed that these financing methods effectively contribute to enhancing economic, social, and environmental sustainability due to their alignment with sharia principles, this study also highlights the importance of Islamic finance and its methods as an effective tool for achieving sustainable development and diversifying projects across various sectors.

Keywords: investment projects, Islamic financing methods, sustainability of investment projects.